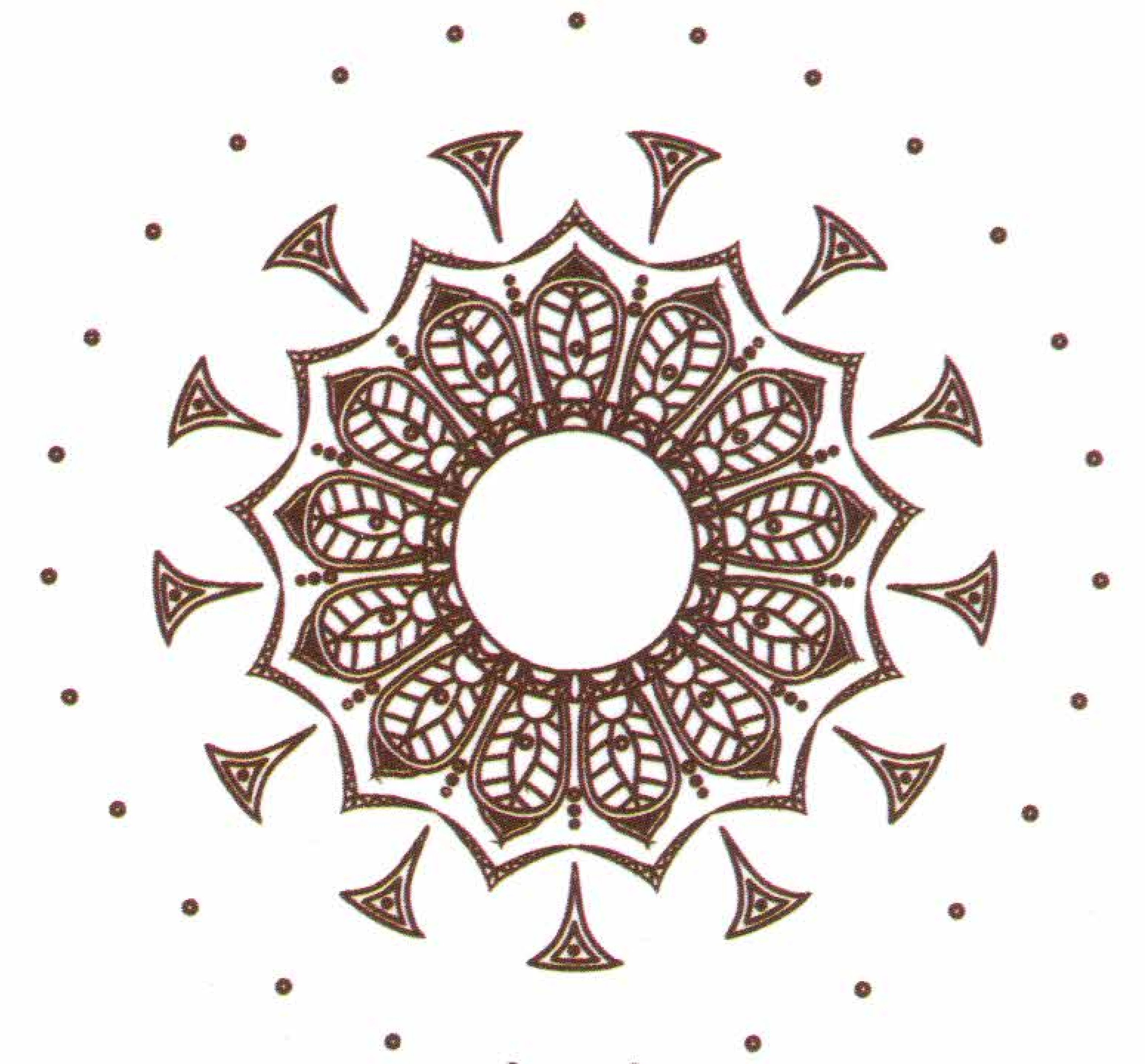


الحركة الاسلامية

رؤية نقدية

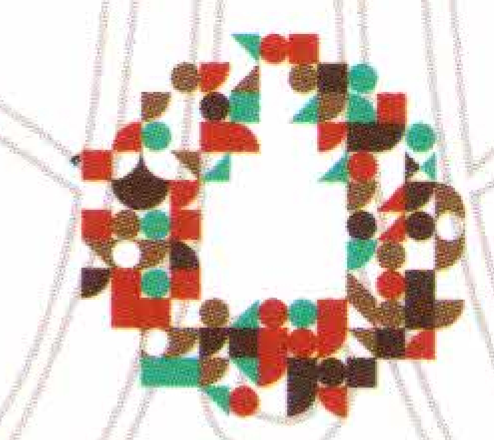
إعداد

غازي صلاح الدين العتبـاني محمد بن المختار الشنقيطي

راشد الغنوشي محمد جميل منصور عصام البشـير

تحرير

مصطفى الحباب



مركز صناعة الفكر
للدراسات والأبحاث
Fiker Center for Studies

الحركة الاسلامية
رؤية نقدية

دراسة تبحث في قضايا العلمانية والإسلام والديمقراطية، حيث تتناول العلمانية من الزاوية النظرية، والتنقيب عن دلالتها اللغوية والفكرية بالغة التشعيب، من خلال الرجوع الى أهم مصادرها وألمع منظريها في العصر الحديث، كما تتناول العلمانية كظاهرة تاريخية اجتماعية ومدى تنوعها، وتبين الدراسة علاقة العلمانية بالإسلام وماهي مواطن التوافق والتعارض بينهما، وتقدم قراءة في حركة العلمنة في الإسلام، كما تبحث الدراسة في الديمقراطية الجوهرية والإجرائية وتتناول علاقة العلمانية بالديمقراطية.




fikercenter

+961 765 858 09
+90 537 682 08 77
+90 212 801 01 25

www.fikercenter.com
info@fikercenter.com
publish@fikercenter.com

Beirut / Lebanon
P.O.BOX: 14-6488
Al Anouty ST. Salim Slam
Borj Salim Slam



الحركة الاسلامية

رؤية نقدية

الحركة الاسلامية
رؤية نقدية

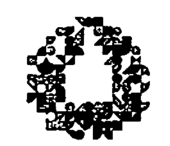
إعداد

غازي صلاح الدين العتباني   محمد بن المختار الشنقيطي

راشد الغنوشي   محمد جميل منصور   عصام البشير

تحرير

مصطفى الحباب



مركز صناعة الفكر
للدراسات والأبحاث
Fiker Center for Studies

الحركة الاسلامية
رؤية نقدية

إعداد

غازي صلاح الدين العتباني　　محمد بن المختار الشنقيطي

راشد الغنوشي　　محمد جميل منصور　　عصام البشير

تحرير

مصطفى الحباب



مركز صناعة الفكر
للدراسات والأبحاث
Fiker Center for Studies

fikercenter

+961 765 858 09
+90 537 682 08 77
+90 212 801 01 25

www.fikercenter.com
info@fikercenter.com
publish@fikercenter.com

Beirut / Lebanon
P.O.BOX: 14-6488
Al Anouty ST. Salim Slam
Borj Salim Slam

الطبعة الرابعة 2015

الفهرس

كلمة المركز

بقلم: أ. مصطفى الحباب(*)

إن عنواناً مثل (الحركة الإسلامية.. رؤية نقدية) - تتضايق منه بعض التيارات الإسلامية؛ لأن منهم من يبغض النقد، ويظن أن ذلك نوعا من أنواع اتهام النيات!

وغير ذلك أن طبيعة النفس الإنسانية تنتشي وتطرب للمديح وتتألم من النقد، وبعض العقليات الإسلامية ما زالت تجرم النقد، وتخلط بين النقد الممدوح المشروع والنقد المذموم، فيجرمون المنتقِد ويعدونه صاحب فتنة يريد شق الصف، أو أنه يحمل مقاصد شخصية من مناصب أو غيرها، .. وأن هذا نوعاً من الطعن والتشهير والتجريح وانتقاص الجهود وكشف العورات.. وفتح باب لتجرؤ الخصوم على الحركة الإسلامية. والبعض يعد ذلك عداوة للإسلام؛ على اعتبار أن كل ما يصدر عن الحركة الإسلامية هو تعبير عن الإسلام نفسه. وهذا غير صحيح البتة، لأنه لا يجوز أن تنتقل العصمة والقدسية من المبادئ الإسلامية إلى الاجتهاد البشري.

يقول الباحث والكاتب الأستاذ عصام تليمة: «ادعاء البعض من

(*) مدير مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث.

رموز الحركة الإسلامية، بأن كل نقد ذاتي منشور، يعد صراخا وضجيجا ضد الحركة، وأنه يعوق مسيرتها، وأنه نشر لغسيلها، وأنه ليس مقبولا، وهو أمر أعتبره غير صحيح، بل هو ظاهرة صحية يجب المحافظة عليها، وتشجيعها، بدلا من تسرب ظاهرة النفاق الدعوي للحركة، وأن يعلن الناس خلاف ما يبطنون، أو أن يسكتوا على مضض على أوضاع لا يقبلونها، أو لا يتفهمونها، ويحدث أحيانا من محاكم تفتيش دعوية للأسف، لأصحاب الفكر، وأرباب القلم، وبخاصة من يكتبون ناقدين لأوضاع معينة في الحركة، وبدل أن يرد عليهم بفكر مماثل، رحنا نستعير من السلطة الغاشمة: ثقافة قصف الأقلام، وتكميم الأفواه، لكنهم يكممونها باسم السلطة، ونحن نكممها باسم الله، ونقصفها باسم الحرص على الدعوة، وكأنها صارت ملكاً شخصياً، وسيفاً مسلطاً على كل كاتب، والدعوة براء من كل كبت للتعبير عن الرأي»[1].

وما زالت بعض الأطياف الإسلامية تعدُّ النقد نوعاً من الاستفزاز، أو تقليلاً من شأنها وهيبتها؛ لأن مناهجهم لا تُدرس النقد الذاتي والمراجعة، وأبعاد فقه الشافعي القديم والجديد، ولم تتعود آذانهم عليه، بل يستغربونه ويشمئزون منه، وكأن الممارسات الحركية لم تكن وليدة رؤى اجتهادية، وإنما قداسة وعصمة ترتقي فوق النقد البناء الذي يقرره المنهج النبوي الرشيد.

إن الحركة الإسلامية هي تجربة بشرية تحكمها سنن ربانية..

---

(1) موقع إسلام أون لاين – مقالة رائد النقد الذاتي.

مثلها تماما مثل تلك الحضارات والاجتماعات البشرية التي وصفها ابن خلدون أن لها «مرحلة نشأة، ثم مرحلة نضج واكتمال، ثم مرحلة هرم وانهيار»، إلا التي تتدارك خطواتها، وتراجع مسيرتها، وتستفيد من التجارب الأخرى، وتتخذ من النقد الذاتي منهجا تسلكه، والتجديد والإبداع فكراً تغرسه.

ثم إن الحركة الإسلامية عمل يخاطب الجمهور، ويجمع المعادن المتنوعة والطباع المختلفة والعقول المتعددة، فقد ينتسب إليها من لم يكن أهلاً للانتساب.. فيسيء التصرف من حيث يظن أنه يعمل الصواب! ومنهم غير المتخصص في أصول العمل الإداري والإستراتيجي وحتى إدارة فرق العمل.

كل ذلك وأكثر، مدعاة للنصح والنقد الذي ينشر الوعي، ويصحح الخطوات، ويهز الجمود.. فيكون النقد البناء مثل ماء المطر إذا نزل إلى التربة أحدث لها اهتزازات، فتهتز حبيبات التربة التي هي عبارة عن صفائح بعضها فوق بعض من المعادن المختلفة، صفائح متراصة إذا نزل المطر تكونت شحنات كهربائية مختلفة بين الحبيبات بسبب اختلاف هذه المعادن، وبدخول الماء من عدة جهات إلى تلك الحبيبات يحدث لها اهتزازاً، هذا الاهتزاز له فائدة عظيمة إذ يفتح مجالا لدخول الماء بين الصفائح، فإذا دخل الماء بين الصفائح نمت وربت هذه الحبيبات.. ولهذا قال رب العزة والجلال في سورة الحج: ﴿وَتَرَى ٱلْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَآ أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنۢبَتَتْ مِن كُلِّ زَوْجٍۭ بَهِيجٍ﴾[1].

(1) سورة الحج، الآية: 5.

والحركة الإسلامية أرض خصبة تحتاج إلى هذا الماء الذي يُنبت مشاريع مبهجة، وعقولاً مفكرة تدفعها قُدماً للأمام، فالنقد البناء هو حركة حيوية متطورة نامية، وأداة إنضاج للفهم، وآلية نفض مستمرة للوعي.

تعالوا ننقد.. في سبيل الله

مثل ما قال الإمام المحدث شعبة ﷺ، حينما نادى أصحابه يعلمهم أصول النقد الإيجابي الذي يؤجر إن أخلص الناقد عليه.. فقد ذكر ابن رجب الحنبلي ﷺ: (ولهذا كان شعبة يقول: **تعالوا حتى نغتاب في الله ساعة**، يعني: نذكر الجرح والتعديل)[1].

وهي جملة واحدة موجزة جمعت الخير من أطرافه، ووضعتنا أمام حقيقة فاصلة: أن النقد البناء الإيجابي يؤجر عليه الصادقون، وقد سماه شعبة (غيبة) لكنها في سبيل الله.

وهذا الخبر يقاس عليه عملية النقد البناء من داخل الحركة أو من خارجها، ما دامت الأخوة في الله والنصح لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم - هي التي تضبطنا.

وما دام العلماء قد أسسوا علم الجرح والتعديل لتقويم علم الحديث، فإن الحركة الإسلامية ليست أكثر قداسة من علوم الحديث!

---

(1) التقويم الدعوي/ ص22.

بل إن ذلك أمانة شرعية لا يجوز السكوت عنها، فإذا كان الخطأ يفسد العمل فان الصمت ينحرف بالعمل عن الصواب!

فنقد الحركة الإسلامية والإسلاميون ليس من باب التشهير بل هو منهج حنبلي ثابت، فقد «قيل لأحمد بن حنبل: لا تغتب العلماء، قال: ويحك، هذه نصيحة ليس هذا غيبة»[1].

وقال بعض الصوفية لابن المبارك: «تغتاب!، قال: اسكت، إذ لم نبين، كيف تعرف الحق من الباطل؟»[2].

ولذا فإن من الضرورة الشرعية، كما أسلفنا تقويم خطوات الحركة الإسلامية وتوضيح مكامن الإخفاق، وسماع آراء الآخرين من المتخصصين وغيرهم؛ لأن هذه مصلحة عامة، وهي مقدمة على ستر العيوب أو درء مفسدة تجرأ خصومها بتجريحها، فاليوم أصبح العالم قرية صغيرة، وباتت الأخبار منتشرة، والجيل الجديد من الصحوة الإسلامية أصبح أكثر اطلاعا ومعرفة، حتى بدقائق أمور الحركة الإسلامية.

ومصطلح النقد لم يذكر في القرآن الكريم، ولا في السنة النبوية، ولكن المتأمل والعارف باللغة يدرك أن النقد أحد أشكال النصيحة. . وقد قال الله عز وجل: ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلضُّعَفَآءِ وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا۟ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾[3]، فذكر النصيحة لله تعالى ولرسوله ﷺ.

(1) التقويم الدعوي/ ص31.
(2) المصدر السابق.
(3) سورة التوبة، الآية: 91.

ومن ذلك النصيحة للمؤمنين، وقد قال النبي ﷺ فيما رواه مسلم عن أبي هريرة - في حق المسلم على المسلم: «وإذا استنصحك فانصح له»، وقال ﷺ في الحديث الصحيح أيضًا: «إن الله يرضى لكم ثلاثًا، وذكر منها: أن تناصحوا من ولاه الله أمركم»، والحديث المشهور عن تميم بن أوس الداري رضي الله عنه أن النبي ﷺ: «الدين النصيحة»، قلنا: «لمن؟» قال: «لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين، وعامتهم».

كما أن النقد نوع من أنواع الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وفي ذلك يقول تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾[1]، وذكر أن ذلك من مهام المؤمنين: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾[2].

وقد كان الجيل القرآني الفريد (الصحابة رضوان الله عليهم) يأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر، ولا يستثنون أحدًا من ذلك، لا أميرًا ولا مأمورًا، ولا كبيرًا ولا صغيرًا، ولا يجاملون فيه أحدًا قط، بل إن صاحب المسئولية يطلب من الآخرين أن ينتقدوه، ويُقَوّموا له خطأه، ويرشدوه، فقد قال الفاروق رضي الله عنه: «مرحباً بالناصح أبد الدهر، مرحباً بالناصح غدواً وعشياً.. رحم الله امرأ أهدى إليّ عيوب نفسي».

---

(1) سورة آل عمران، الآية: 110.

(2) سورة التوبة، الآية: 71.

وكان يشجع ويؤيد كل ناصح له أو مشير عليه، أو ناقد لتصرف من تصرفاته. فحينما قال له رجل: «اتق الله يا أمير المؤمنين».. فأنكر عليه بعض الحاضرين، ولكن عمر قال له: «دعه، فلا خير فيكم إذا لم تقولوها، ولا خير فينا إذا لم نسمعها».

فلا خير اليوم في الحركة الإسلامية إن أسكتت أقلام ناقديها، أو تجاهلت سماع آرائهم، وعليها أن تقتدي بمنهج عمر بن الخطاب رضي الله عنه، عندما وقف خطيبا في الناس وقال لهم: «أيها الناس من رأى منكم فيّ اعوجاجاً فليقومني»، فقال له رجل: «والله لو رأينا فيك اعوجاجاً لقومناه بحد سيوفنا».. فلم يغضب عمر من قوله، ولم يأمر بحبسه، أو التحفظ عليه، أو التحقيق معه، بل قال في ثقة وارتياح: «الحمد لله الذي جعل في المسلمين من يقوّم اعوجاج عمر بحد سيفه»!.

والمنهج القرآني كان يسدد خُطى النبي ﷺ، وقد كانت بعض الاجتهادات والممارسات في مواقف مختلفة محلا للتصحيح، بل محلا للعتاب.

غياب النقد.. يربك السير

حينما يغيب النقد داخل الأوساط الإسلامية، أو تغلق الحركة آذانها عن سماع الرأي المخالف، فإنه يحل محله المديح والإطراء والتحدث عن الإنجازات والمكاسب، وتتحول العقول المفكرة إلى أداة للدفاع عن الحركة ومواقفها وتعليماتها واختياراتها فقط،

وحينئذ تصبح العقول حزبية، ومن ثَم تعجز عن مواكبة التطورات والمستجدات، سواء داخل الحركات الإسلامية نفسها أو فيما حواليها.

ومن ثَم ستضيق الحركة بأبنائها أصحاب المبادرات الاجتهادية التجديدية، وبدلاً من أن تكون الحركة الإسلامية حركة تجديدية مبدعة تولد الأفكار وتهيئ أجواء حرية الرأي - فإنها تتحول إلى حركة استصنامية، تقدس التعليمات والخطط والاجتهادات!.

وبذلك تصبح الحركة نسخة أخرى من الحكومات، في الوقت الذي تطالبهم فيه بالإصلاح!! فكيف تريد الحكم العادل.. وهي لا تفقه الاختلاف في الرأي، و نظرية احتكار الرأي، وعدم السماح بظهور أي رأى آخر يعارضها، وتسفيه الرأي الآخر وتحقيره، بل وعقاب صاحبه، ثم رفض الحوار مع الرأي الآخر، ورفض سماع أدلته وبراهينه؟! فماذا تفعل الحركة الإسلامية إن فازت بالحكم وتولت كرسي السلطة؟! هل سوف تكرر نفس استبداد الحكومات في عدم تقبل المعارضة والنقد؟!!

ثم إن إغلاق باب النقد واقتصاره على فئة معينة محدودة يقتل الإبداع والمبدعين؛ فالمبدع والمثقف مجبول على النقد بطبيعته. فنتيجة تغييب الحركة للنقد إذن أن تتحول إلى أداة قوية تسهم في هجرة هذه العقول إلى حيث توجد بيئة الحرية التي ينبت فيها ويترعرع الإبداع والابتكار وحرية إبداء الرأي.

إن الثروة الحقيقة للحركة الإسلامية لا تكمن في أعدادها وقوة شعبيتها، وإنما تكمن في عدد عقولها المفكرة الناقدة، التي تلتمس

طريق الصواب، وتخلصها من قيود الجمود، وتسعى في حل المشكلات، وتبصر طريق العمل والإنجاز.

وكذلك ينتج عن غياب النقد شعور عدد من أبناء الحركة الإسلامية بالملل والضجر والرتابة؛ لما يسببه النقد من الجمود الفكري والمنهجي داخل العمل الإسلامي.

إن الذي يفهم نظرية التطور والتجديد وكمال الأشياء، والله وحده ذو الكمال المطلق، يدرك قول الرافعي ﷺ تعالى: «كل شيء فإنما صحته وتمامه في معارضته ونقده»، ومن هنا فإن وجود المعارضة والنقد أمر طبيعي. ومن حق أي معارضة أن تعرض رأيها، ولكن ليس من حقها ولا من حق غيرها أن تفرض رأيها على غيرها، ودور الحركة أن لا تُغَيّب هذا الفهم الرفيع للرافعي، بل تجعله شعارا في ممارساتها وبرامجها.

إن الطريق إلى الكمال والنموذجية والنجاح - إنما يكون بفتح الباب أمام آراء الناقدين المخلصين للعمل الإسلامي، بل وفتح النوافذ لعملية الحوار والنقد والنصيحة؛ لينشأ جيل يتقن قيادة الحياة، ويمارس الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويستشعر مسؤولية الرقابة في المجتمع.

والحركة التي تغيب النقد وتحرمه على أعضائها - فإن ذلك قد يدفعهم إلى نهش لحوم المسئولين، ومن ثم يستشري الهمس، ويتحول النقد إلى غيبة محرمة قاتلة. غير أن الحركة عندما تفتح باب النقد بشكل مدروس، فإنها تدفع عن نفسها وعن الآخرين ضرراً محرماً شرعاً.

وحينما يغيب النقد الذاتي فربما تتعرض الحركة لضغوط سياسية وثقافية ودينية من داخلها ومن خارج محيطها؛ مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات، هي ردة فعل، وليست وفق إستراتيجية مرسومة سلفا، واضحة المعالم.

ودليل عدم النضج - التعصب للأفكار، وتغييب النقد داخل العمل، فالحركة المبدعة المتجددة لا تتعصب لأفكارها ووسائلها وممارساتها، ولا تمنحها العصمة، وإنما تتطلع إلى التقويم والنظر والبحث عن وجهة نظر المخالف.. والأفكار الميتة هي التي تفقد فاعليتها حينما نغيبها عن دائرة التمحيص والتنقيح.

واستئنافة.. بداية الاستدراك الواعي

النقد سمة من سمات النضوج والوعي العالي، وهو شعلة للفكر، فيجعله دائما في حالة توهج وإشعاع... والنقد هو الذي يكشف عن قصورنا، وضعف أفقنا... وحين نرى أمة حققت مستوى عالياً من الإنجازات، فإن معنى ذلك أنها تتصف بعدة أمور، وأهمها المحاسبة والمتابعة والنقد الذاتي وإثراء العقول بالتفكير الناقد والتربية النقدية منذ النشء.

واليوم، فإن الصحوة الإسلامية انتشرت في العالم، وباتت الحركة الإسلامية صاحبة القول المسموع والكلمة المقروءة، حتى إننا نجد أن حركة النشر قد تجاوزت عشرات الآلاف من الكتب والدراسات التي تروج لفكر الحركة الإسلامية وتوضح برامجها،

ولله الحمد. . لكن مع الأسف الشديد نادراً ما نرى دراسات أو كتباً تدل الإسلاميين على مواطن الخلل أو القصور أو مراحل الإخفاق في تاريخها، وقد نجد كتبا في نقد العقائد والانحرافات العقدية أو في بعض اختيارات التيارات الإسلامية من ترك السياسة واعتزالها. . لكن من النادر جدا أن نجد كتابا أو دراسة صادرة من ثلة مفكرة أو مربية تقف على الأخطاء الداخلية، أو العلل القاتلة في التفكير الذي يشوه العقول الجديدة، أو نقد للممارسات التي تضعف فاعلية الشورى.

وها هو سيد قطب أبو الحركات الإسلامية يوضح لهم كيف تعقب القرآن الكريم على الجماعة المسلمة التي صاحبت رسول الله ﷺ والتي تمثل أكرم رجال هذه الأمة على الله، وهي حقيقة نافعة لنا في طريقنا إلى استئناف حياة إسلامية بعون الله.

إن منهج الله ثابت وقيمه وموازينه ثابتة. والبشر يبعدون أو يقربون من هذا المنهج، ويخطئون ويصيبون في قواعد التصور وقواعد التطبيق والسلوك، ولكن ليس شيء من أخطائهم محسوباً على المنهج، ولا مغيراً لقيمه وموازينه الثابتة.

وحين يخطئ البشر في التصور أو السلوك، فانه يصفهم بالخطأ، وحين ينحرفون عنه فانه يصفهم بالانحراف، ولا يتغاضى عن خطئهم - مهما تكن منازلهم وأقدارهم - ولا ينحرف هو ليجاري انحرافهم. ونتعلم نحن من هذا، أن تبرئة الأشخاص لا تساوي تشويه المنهج، وأنه من الخير للأمة الإسلامية أن تبقى مبادئ منهجها سليمة ناصعة قاطعة. وأن يوصف المخطئون المنحرفون عنها بالوصف الذي

يستحقونه - أياً كانوا - وألا تبرر أخطاؤهم وانحرافاتهم أبداً بتحريف المنهج وتبديل قيمه وموازينه، فهذا التحريف والتبديل أخطر على الإسلام من وصف كبار الشخصيات المسلمة بالخطأ أو الانحراف ب فالمنهج أكبر وأبقى من الأشخاص[1].

«وتتدرب الأمة على حمل التبعة، وأن تخطئ مهما يكن الخطأ جسيما وذا نتائج مريرة، لتعرف كيف تصحح خطأها، وكيف تتحمل تبعات رأيها وتصرفها، فهي لا تتعلم الصواب إلا إذا زاولت الخطأ، والخسائر لا تهم إذا كانت الحصيلة هي إنشاء الأمة المدربة المقدرة للتبعات واختصار الأخطاء والعثرات، والخسائر في حياة الأمة لا تكون كسبا لها إذا كانت ستظل الأمة كالطفل القاصر تحت الوصاية؛ لأنها تخسر نفسها ووجودها وتربيتها، ولكن إذا استفادت ورشدت كانت الخسائر وهي تتدرب وتقود»[2].

والوعي النافذ في الحركة الإسلامية يكمن من خلال تفهمها نظرية سيد رحمه الله: أن كشف الخطأ ومعرفته ليس هو المطلوب فقط، وإنما معرفة تصحيح الخطأ، وكيف تصحح الخطأ، ولا يكون ذلك إلا بأن تسمح الحركة بالنقد الذاتي عبر الدراسات والأبحاث، وتتيح الفرصة للباحثين والمفكرين لتقييم تجربتها، وتستفيد من ذلك، ثم تقود الحياة.

---

(1) الجزء الرابع من تفسير لظلال ص 168 - 171 بتصرف.

(2) المصدر السابق.

هذه الرؤية النقدية...

هي مجموعة خلجات قلبية صدرت عن مفكرين وباحثين..

منهم الشيخ راشد الغنوشي الذي يرأس حركة النهضة التونسية، ومارس العمل الإسلامي بمراحله المتعددة، وتربع على عرش تجديد الفكر الإسلامي، فكان راشدا في نظراته.

والوزير السابق الفقيه الدكتور: عصام البشير من السودان.. رجل الوسطية والنهضة والتواصل الحضاري، صاحب الإسهامات الفكرية النهضوية.

والدكتورغازي صلاح الدين العتباني، المثقف والمفكّر.. عميق الثقافة واسع الاطلاع، يتصف باللباقة والرصانة ودقّة العبارة، سياسي بارع، يدير أهم ملفين سياسيين في بلاده (ملف إدارة الحوار مع أمريكا)، و(ملف حل مشكلة دارفور)، وهو حالياً مستشار الرئيس السوداني، وعضو المكتب القيادي للمؤتمر الوطني، ورئيس كتلة المؤتمر الوطني.

والموريتاني الباحث الأستاذ: محمد بن المختار الشنقيطي، صانع الفقه السياسي الجديد، ومؤصل نظرياته.. عُرف في الأوساط الدعوية بشجاعة الرأي والقلم السيّال.

ورئيس الحزب الموريتاني (تواصل) الأستاذ: محمد جميل ولد منصور. . الذي شغل باله الإصلاح وتحقيق العدل، وهو يحضر الآن للدكتوراه في الفقه الإسلامي المقارن برسالة بعنوان (الديمقراطية والشورى: الاتفاق والاختلاف).

كلهم آمنوا بضرورة النقد الذاتي والنقد البناء، فطفقوا يتصدرون عملية نشر هذه الفريضة الغائبة في أوساط الإسلاميين، من خلال أوراق نقدية في شئون الحركة الإسلامية ومستقبلها، وفيها بيان أن سمت الدعاة هو تقبل النصح والتوغل في درب التجديد والإبداع.

إن هذه ليست مجرد رؤى وأبحاث. . بل هي أفكار وخطط منهجية لمعالجة بعض الخلل الحاصل في الحركات الإسلامية، كي تتبرأ من الارتجال والعفوية والجمود على الهياكل والأساليب القديمة، وتجعل التفكير النقدي والمراجعة موضوع تدول يومي بينهم.

ثم إن هذه الرؤى ستبقى أسطرا على الورق، إذا لم تنتقد وتراجع أفكارها أو تؤخذ بعين الاعتبار وتتولى الحركة الإسلامية تغيير وتنفيذ ما تراه مناسباً، فكل ما ورد في هذه الرؤية. . هو لأجل التصحيح والاستدراك.

ونحن نتقدم بالنقد البنّاء إيمانا منا بإمكان الاستدراك على الخطأ، وتعديل المسار، ولسنا نتهم أحداً بسوء. . . بَيْدَ أنها النصيحة، والمؤمن مرآة أخيه.

هل مشروع الحركة الإسلامية في تراجع؟

بقلم الشيخ: راشد الغنوشي(*)

كلما تعرضت تجربة إسلامية لفشل سواء أكان بسبب منها أم من خارجها، مثلما حصل لإخوان الأردن في التشريعيات أو لإخوان الجزائر في البلديات قبل سنوات.. وحتى عندما اقتصر الفشل على التوقعات كما هو في المغرب، إذ حافظ الإسلاميون على مواقعهم بل حسنوها قليلاً، إلا تعالت أصوات من الشرق والغرب لمفكرين عرب وأعاجم مرددين ما كان قد أعلن عنه ثم تراجع، المفكر الفرنسي أوليفي روي «سقوط المشروع الإسلامي» على غرار سقوط الشيوعية!! فإلى أي مدى يصح ذلك اعتقاداً؟

مشروعية البقاء

يؤمن المسلمون بأن رسالة النبي ﷺ كلمة الله سبحانه الأخيرة إلى البشرية، تعهد الله بحفظها تعهّده بحفظ نظام الكون الذي يستمر ما استمر هذا الدين ويزدهر ما ازدهر، فإذا انصرف الناس عنه كان ذلك من أمارات الساعة وانخرام نظام الكون، لأن الله سبحانه إنما

(*) مفكر إسلامي ورئيس حركة النهضة التونسية.

خلق الكون ليكون تجلياً لأسمائه الحسنى ولقدرته وجلاله وجماله لعدله ورحمته ومراداته، كما جاءت بها شرائعه، وعهد بها إلى خلفائه، قياماً بها وحراسة لها.

«الله تعهد بحفظ نظام الكون الذي يستمر ما استمر هذا الدين ويزدهر ما ازدهر، فإذا انصرف الناس عنه كان ذلك من أمارات الساعة وانخرام نظام الكون، لأن الله سبحانه إنما خلق الكون ليكون تجلياً لأسمائه الحسنى ولقدرته وجلاله وجماله لعدله ورحمته ومراداته».

فإذا تركت ظهرياً ونامت النواطير عن الثعالب تاركة إياها ترتع، وانتهت المقاومة (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد) وساد الشر دون منازع، فقد انتفت الحكمة من خلق هذا النظام الكوني واستمراره، فآذنت شمسه بالمغيب ونظامه بالانخرام ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ ۝١ وَإِذَا ٱلنُّجُومُ ٱنكَدَرَتْ ۝٢ وَإِذَا ٱلْجِبَالُ سُيِّرَتْ ۝٣ وَإِذَا ٱلْعِشَارُ عُطِّلَتْ ۝٤﴾[1]. وإذن الإسلام باق ما دام هناك ليل ونهار وشمس وقمر وتزاوج وإنجاب. ذلك في مجال الاعتقاد.

أما في عالم الشهادة عالم الأسباب، فعلى ما يوجد في طريق الإسلام المعاصر ودعاته من وحوش ومكايد ومخططات استئصال تشيب لهولها الولدان، تقودها دول كبرى خرّت أمام أساطيلها صريعة إمبراطوريات عظمى كالفاشية والنازية واليابانية والشيوعية.

ومع أن أمة الإسلام على الصعيد الحكومي الداخلي وعلى

---

(1) سورة التكوير، الآيات: 1-4.

الصعيد الدولي، تعيش حالة يُتم وضعف وتمزق بسبب انهيار آخر دولة تحدثت باسمها، فتفرق بعدها الشمل بل أنكى من ذلك تم اختراق دولها ومجتمعاتها فتحولت طائفة من أبنائها نخباً وحكاماً حرباً على الإسلام وحضارته، حتى نطق أكثر من دستور لـ «دولة إسلامية» بحظر قيام حزب على أساس الإسلام، وبمفهوم المخالفة أن كل فكرة أخرى يمكن أن ينهض على أساسها حزب لخدمتها إلا هذا اليتيم، بينما هو المالك الأصلي للدار، فيحرم حتى من غرفة فيها.

ومع ذلك فالمفارقة صارخة، أنه بقدر ما تتصاعد وتيرة تمسك الأمة بدينها كما يبدو ذلك في تصاعد الإقبال على الصلاة والحجاب والكتاب الإسلامي والمعاملات المالية.. وينداح الإسلام أسرع من أي دين آخر، بقدر ما تتسع الهوة بين هذه الشعوب وبين حكامها الذين تتفاقم عزلتهم ويشتد تذيلهم للأجنبي.

بالتأكيد مصر فاروق التي احتضنت ممثلي الثورة في المغرب العربي ومصر عبد الناصر التي احتضنت قيادة الثورة الجزائرية، هي أقوى وأكثر استقلالاً من مصر مبارك العاجزة حتى عن إمداد امتدادها الطبيعي في غزة بالوقود والغذاء بله احتضان المقاومة في فلسطين والعراق.

الإسلام يتقدم: ومع كل الاستهداف للإسلام واستسلام حكومات أمته للأجنبي، فالثابت أن الإسلام لم يحقق بقاءه وحسب، بل هو يتقدم بثبات وسرعة تحت القصف إن على مستوى الكم أو على مستوى الكيف.

جغرافيته في اتساع، بالدعوة وبالهجرة والإنجاب وباسترداده

بلاداً واسعة تمتد ملايين الأميال في آسيا الوسطى يعيش عليها عشرات الملايين اقتطعها المد الشيوعي واقتطعهم من دار الإسلام، هم اليوم ينفضون الغبار عن مساجدهم ومدارسهم رغم الكيد الغربي الذي يمد العون سخياً للحرس الشيوعي القديم حتى ولو أرسى جمهوريات ملكية، بينما خارج المنطقة الإسلامية يمارس كل أسباب الضغط والدفع للإطاحة ببقايا الشيوعية في تلك الجمهوريات من بولونيا إلى أوكرانيا.

وعلى الصعيد الجغرافي أيضاً، للإسلام المعاصر عوالمه الجديدة الممتدة في كل أرجاء المعمورة من الأميركتين إلى أوروبا وعبر كل القارات.

وهو بصدد التفاعل مع عوالمه الجديدة أخذاً وعطاء باذلاً إسهامه في ازدهارها وخيرها، لا يعكر صفوه ويعرقل سيره غير فكر وأعمال التطرف، رد فعل أحمق على سياسات غربية ظالمة.

«الإسلام ماض في تأصيل جذوره في عوالمه الجديدة وتطوير ثقافة إسلامية تتناغم مع الخصوصيات، كما طور من قبل ثقافات إسلامية عربية وفارسية وهندية ومالاوية وأفريقية».

علامات واضحة

لكن الإسلام ماضٍ في تأصيل جذوره في عوالمه الجديدة وتطوير ثقافة إسلامية تتناغم مع خصوصيات تلك البلاد كما طور من قبل ثقافات إسلامية عربية وفارسية وهندية ومالاوية وأفريقية.

أما على صعيد الكيف فقد أمكن للمسلمين أن يكسبوا في

إيمانهم خيراً بعد قرنين من الإصلاح عوداً إلى الجذور، فهم اليوم أوعى بعصرهم ولغاته وعلومه وتقنياته، قد استفاقوا من صدمة الحداثة والانبهار بها، محررين دينهم من كثير من آصار الانحطاط، مميزين بينها وبين أصول الدين، مقتحمين عالم الحداثة مسلمين.

وهي عملية بدأت منذ قرنين، عبر ممارسة الاجتهاد استئنافاً للحوار والتفاعل بين الوحي والواقع، بحثاً عن حلول جديدة لمشكلات جديدة، إفادة من تراثنا ما هو نافع واقتباساً من المدنية الحديثة ما يتساوق مع مقاصد الإسلام ولخدمته.

وهكذا تمت وتتم في الإسلام عملية مهمة جداً لم تتم في دين آخر - كما لاحظ ذلك عالم الاجتماع الانجليزي آرنست جلنر - يعني استيعاب الإسلام الحداثة الغربية بدل أن تحتويه كما فعلت مع كل الديانات الأخرى، ليستخدمها في ضخّ دماء جديدة في عقول وحياة أهله دون أن يبذل الثمن الذي طلب منه: الإقدام على إجراء جراحات في بنيته حتى يتلاءم والحداثة العلمانية، مما تحمس له حكام ونخب: أتاتورك وبورقيبة وشاه إيران.. إلى عدد من المفكرين وبعضهم من خريجي المعاهد الدينية: عبد الرازق وطه حسين وخالد محمد خالد.. قبل أن تدركهم توبة.

ومن ثمار هذه العملية التاريخية المهمة جداً التي أنجزها الإصلاح الإسلامي أعني احتواء الإسلام للحداثة بشروطه ولمصلحته، هذه الصحوة الإسلامية المباركة التي تعمر الأمة من أقصاها إلى أقصاها وبالخصوص قطاعات التعليم حيث يهيمن

القطاع الطلابي الإسلامي على كل الكليات في بلاد الإسلام، وحيث وجد مسلمون يتمتعون بنفس من الحرية.

وانعكس ذلك في النقابات المهنية التي تمثل الطبقة الوسطى: المهندسين والأطباء والمحامين والصيادلة والجامعيين والصحفيين وحتى الجمعيات النسائية، والجمعيات الخيرية.

ولقد كان من آثار هذه العملية التاريخية المهمة، اندلاع ثورات التحرير في القرن الماضي التي دحرت جيوش الاحتلال وصولاً إلى حركات المقاومة في أيامنا، وهي تنازل بكفاءة عالية جيوش الاحتلال، ولن تصبر طويلاً حتى تولي الأدبار عن دار الإسلام، تجرر أذيال الخزي في أثر أسلافها.

ومن ثمارها تحريك آلة الاجتهاد المعطلة منذ عصور، اجتهاد أصّل لمكانة العلم في دين الإسلام وللتربية الحديثة وللنشاط الاقتصادي باعتباره جزءاً من عبادة المسلم وللفنون الجميلة ولحقوق الإنسان وللحرية والديمقراطية ولدور المرأة شقيقة للرجل.

وبذلك توالى بروز معالم الحياة الإسلامية بهذا العصر في مجالات كثيرة منها المجال الاقتصادي حيث فرض مفهوم الاقتصاد الإسلامي شخصيته المتميزة مقابل الاقتصاد التقليدي الرأسمالي، فامتدت سلسلة واسعة من البنوك والشركات الإسلامية التي تلتزم بضوابط الشريعة، وبلغ نجاحها إلى حد أن غدت كبريات البنوك الغربية مثل سيتي بنك وباركليز تفتح لها فروعاً تتعامل بالشريعة الإسلامية، وكان أحدثها البنك الإسلامي البريطاني خطوة كبرى.

وانعقدت له المؤتمرات العلمية والندوات الدراسية بل قد فتحت جامعات غربية مثل جامعة لافرا في إنجلترا كلية لدراسة الاقتصاد الإسلامي، باعتباره قادراً على تقديم حلول لمشكلات عجز عنها الاقتصاد الرأسمالي وتتسبب في الأزمات الخطيرة.

«الأحزاب الإسلامية تمكنت من أن تحقق أقداراً غير قليلة من النجاح على صعيد تعبئة أوسع القطاعات الجماهيرية وراء قضايا الأمة الكبرى في العدل والحرية ومناصرة ضحايا العدوان الدولي على شعوب إسلامية».

ومن ذلك أيضاً ظهور معالم أخرى للحياة الإسلامية في مجال الأدب والفنون مثل الرابطة العالمية للأدب الإسلامي. . ومن مثل تطوير الزي الإسلامي للمرأة الذي هو صورة معاصرة تجسم قيم الإسلام في الحشمة، متفاعلة مع ما اقتضته الحياة المعاصرة من مشاركة واسعة للمرأة في المجال العام، فضلاً عن تقديم دراسات وبرامج لأحزاب ونقابات وجمعيات إسلامية.

ماذا قدمت الأحزاب الإسلامية؟

لقد أمكن للأحزاب الإسلامية أن تحقق أقداراً غير قليلة من النجاح إن على صعيد تعبئة أوسع القطاعات الجماهيرية وراء قضايا الأمة الكبرى في العدل والحرية ومناصرة ضحايا العدوان الدولي على شعوب إسلامية، والوقوف إلى جانب المقاومة فيها مثل قضية فلسطين والبوسنة والشيشان وكشمير والعراق وأفغانستان، أو في

مجال التصدي لأنظمة القهر والاستبداد مناصرة لحقوق الإنسان والديمقراطية والعدل الاجتماعي والتعاون في ذلك مع سائر القوى الوطنية، قومية ويسارية وليبرالية في تشكيل جبهات لفرض التحول الديمقراطي، والتعاون كذلك مع قوى تحررية في العالم مثل الحركة العالمية المناهضة للعولمة، والجماعات الدينية المدافعة عن الأسرة والعفة.

وبرهنت الأحزاب الإسلامية ونوابها في البرلمانات من المغرب إلى أندونيسيا على مدى ما تتوفر عليه هذه الجماعات من مستوى عال من المبدئية والواقعية في الآن ذاته، وتنهض الحركة الإسلامية اليوم بمهمة تجديد النخبة السياسية وتشبيبها، بديلاً عن جيل سياسي علماني حكم فأنهكه الفساد وشبع شيخوخة وعقماً.

وحتى عندما حكمت أحزاب إسلامية وأزيحت مثل حزب الرفاه، لم تستنفر الجماهير إلى الجهاد، مسفّهة ما اتهمت به من توظيف للديمقراطية!! وسرعان ما عادت إلى الساحة عبر صناديق الاقتراع أقوى مما كانت بعد أن تعلمت من تجربتها، وتشكلت في هيئات جديدة حاملة برامج واقعية متطورة، محمولة إلى الحكم على أجنحة آمال شعوبها في العزة والرفاه وطهارة الأيدي المتوضئة، فحققت مستويات تنموية غير مسبوقة.

ينطبق بعض ذلك أيضاً على الأحزاب الإسلامية المشاركة في السلطة التشريعية، وهو حال أغلبها من باكستان إلى مصر واليمن والكويت والجزائر.. وكذا على الأحزاب المشاركة في الحكومات أيضاً، وهي غير قليلة من إندونيسيا إلى بنغلاديش والجزائر.

عموماً يمكن اعتبار أن تجربتها قد أسهمت في تطويرها ذاتياً فجعلتها أكثر فقهاً بالواقع المحلي والدولي، كما أسهمت في خدمة الإسلام وترسيخ التجربة الديمقراطية، وفوتت على أعداء الإسلام فرصة دفعها إلى الصدام مع الحكومات مما تضررت منه التجربة الديمقراطية كثيراً.

ولكن هذه المشاركات تبقى في عمومها جزئية وأحياناً ضارة، وتظل الصورة العامة لوضع الإسلام - وربما الأفضل ضمن الظروف القائمة - أنه في المعارضة للاستبداد العلماني المحلي وللهيمنة الدولية الداعمة له، سواء أكانت معارضة معترفاً بها أم تدور عليها رحى القمع إلى درجة السحق أحياناً أخرى.

وفي كل الأحوال المشروع الإسلامي أوسع من أن يختزله حزب أو برنامج للحكم، الحكم مجرد جزء من مشروعه، وليس هو الأعظم والأهم، ولذلك سقطت للإسلام دول لا تحصى بينما استمر فعله في الأمة والتاريخ. ولطالما عرفت حضارة دولة «الحداثة» التي تغولت حتى خنقت مبادرات المجتمع وابتلعته.

«الإسلام اليوم يمثل أمل الأمة بل الإنسانية في استعادة الأخلاق والعدل والمعنى إلى حضارة تتعرى من كل ذلك بشكل مريع، شهدت عليه فضائح غوانتانامو وأبوغريب وكاترينا وأحزمة الفقر المحيطة بكثير من المدن الحديثة».

إن مركز الإسلام ازدهر ازدهاراً في مجتمعات زاخرة بالفكر والثروة في ظل دول فاسدة، حيث كانت سلطة الدول محدودة والمبادرة الحرة متاحة.

وإنما اشتد طلب الإسلاميين على الحكم بأثر المشروع الإسلامي الإنسان، فرداً وأسرة وعلاقات اجتماعية، باعتباره مشروعاً مجتمعياً تربوياً يتجه إلى الإنسان ليحقق في حياته أياً كان وضعه حضوراً لله في حياته يلوّن كل فكره ومشاعره وسائر مسالكه وعلاقاته بصبغة إلهية.

وفي هذا الصدد يمكن اعتبار المشروع الإسلامي رغم ضعف إنجازه في مستوى الوصول إلى السلطة بسبب العوائق، قد حقق على صعيد الأمة إنجازات كبرى تؤهله عن جدارة للحديث باسم الرأي العام في الأمة الإسلامية.

نعم هو في المعارضة، والعلمانية في السلطة، ولكنه المعارضة الأقوى والأوسع شعبية. ولم يكن الأمر كذلك قبل أزيد من ثلث قرن فقط. الإسلام اليوم يمثل أمل الأمة بل الإنسانية في استعادة الأخلاق والعدل والمعنى إلى حضارة تتعرى من كل ذلك بشكل مريع، شهدت عليه فضائح غوانتانامو وأبوغريب وكاترينا وأحزمة الفقر المحيطة بكثير من المدن الحديثة مثل باريس.

من الدروس المستفادة من تجارب التطبيق الإسلامي في مستوى منهج التغيير والحكم، أهمية مبدأ التدرج ورفض الاستدراج إلى العنف إلا دفعاً لمحتل، وتركيز الجهد على إصلاح الإنسان ومؤسسات المجتمع، بدل التمركز حول الدولة. أعز مطالب الإسلام وبالخصوص ضمن وضع التجزئة: الحرية، القيمة الإسلامية الكبرى والبوابة الرئيسة لكل إصلاح.

وخير من الانفراد بالحكم ولو كان ذلك مقدوراً عليه انتخابياً، المشاركة فيه ضمن جبهات وطنية.

إن مستقبل حركات الإسلام مرتبط بالإسلام، تتقدم بتقدمه وتتراجع بتراجعه، بصرف النظر عن تراجع ظرفي لهذه الحركة أو تلك لا تلبث أن تتلافاه. إن مد الإسلام في حالة صعود بما يقطع أن نخبته حاكمة غير بعيد، بإذن الله سبحانه.

هل فشل الإسلام (السياسي)؟

لقد غدا مألوفاً لدى المتابعين لما يصدر عن دوائر غربية مهتمة بمتابعة مسار ما يسمى «الإسلام السياسي» - وما أكثرها - لدرجة أن الماكينة وتمويلاتها التي كانت متجهة لتفكيك الاتحاد السوفياتي المقبور، تم تحويلها في اتجاه الإسلام، منذ بداية التسعينيات - كما ذكرت لي ذلك الرئيسة السابقة البرفسورة إيفون حداد - الرئيسة السابقة لجمعية المستشرقين الأمريكان - أن يتوقعوا منها عقب، كل حدث مهم في الساحة الإسلامية مثل بروز ظاهرة العنف السياسي وانكسارها في مصر والجزائر أو ظهور ممارسات سلبية لأنظمة منسوبة إلى الإسلام السياسي في السودان أو إيران أو أفغانستان أو نسبة حوادث إلى بعض أجنحتهم مثل انفجارات 11 سبتمبر/أيلول، أو تراجع حركة إسلامية عن نسبة حصلت عليها في انتخابات سابقة، غدا مألوفاً أن يتوقعوا صدور كتابات تزفّ إلى الرأي العام الغربي وإلى النخبة المتغربة بشرى انهيار المشروع الإسلامي وبلوغه نهاياته

وأنه لا قيام له بعد اليوم. فما الحقيقة وما التوهم أو التفكير بالتمني، في هذه الإعلانات؟

1 - ورغم أن هذا التبشير المضاد قد لا يكون مضراً للإسلاميين بل قد يكون نافعاً لأن هذه الكتابات ليست مقروءة في أوساطهم، حتى تؤثر في توهين عزائمهم، فقد تخذّل عنهم بعض الشيء، فتخفف من حدة الكيد لهم في دوائر القرار الغربي، فتطامن من غلوائها أو من شرّة أتباعها في بلاد العرب والمسلمين، فيطمئنون بعض الشيء إلى أن الشر أكل بعضه بعضاً وانهار من داخله فلا حاجة لتجييش الجيوش وصرف الفلوس، بعد أن استنزفت الخزائن القارونية في مطاردة «الإرهاب الإسلامي» حتى أذّن مؤذن الرأسمالية بالرحيل في أثر شقيقه الأحمر، وكل ذلك في علاقة مباشرة بـ«الإسلام السياسي».

2 - غير أن هذا التطمين المتكرر بانقضاء نحب الأشرار سرعان ما تأتي المفاجآت تنقضه ويبرز التنين وكأن رؤوسه لا تنتهي، كلما اجتث واحد حلّ محله آخرون أشد فتكاً!!. وإذا صحت نسبة تفجيرات 11سبتمبر/أيلول إلى من نسبت إليهم - وهو عمل بقطع النظر عن فاعله لا يستحق من مسلم إلا الإدانة دون تحفظ والتعاطف مع ضحاياه بالقدر نفسه مع ضحايا كل أعمال الإبادة المماثلة بل الأشد الجارية في العراق وفلسطين والشيشان وغيرها - تكون كل توقعات أجهزة الاستخبارات العملاقة ومراكز البحوث العظمى المتابعة عن كثب لتحركات «الإسلام السياسي» قد مُنيت بفشل ذريع، قد يحملها على الكف عن التوقع أصلاً وإعادة النظر في مناهج بحوثها وما انبنت عليه من مبادئ وفلسفات.

قناعات راسخة

3 - أما أهل المشروع الإسلامي المنعوت بالإسلام السياسي وهي تسمية لا يقرها أصحاب المشروع بحكم تكامل الإسلام ورفض تجزئته، فممتلئون بقناعات مستندة إلى عقائد وشواهد واقعية:

أ - إن الإسلام باعتباره دين التوحيد المطلق تنبثق عنه رؤية شاملة للكون والإنسان والحياة يمتزج فيها الفلسفي بالعملي الفردي بالجماعي الأخلاقي التعبدي بالاقتصادي والأخروي بالدنيوي، وهي رؤية متعالية عن الزمان والمكان بحكم مصدرها الإلهي غير أنها في تنزّلها إلى حياة الناس تتخذ أشكالاً مختلفة فتتلون بلون الأرض ولكنها تظل في سعي دؤوب للاصطباغ بصبغة الله وللالتحام بالمطلق. ومهما اقتربت منه لن تبلغ حد التماهي به، بما يلغي كل فلسفة حلولية تدعي تمثيل الحقيقة المطلقة، في شكل دولة تدعي تجسيد المطلق أو في شكل مؤسسة كنسية أو عبر أي شكل آخر، بما يبقي الخطأ ممكناً ومغفوراً بل مشجعاً عليه ومأجوراً من خلال فتح باب الاجتهاد والتشجيع عليه، من أجل تمثل الحقيقة المطلقة في سياق حركة الزمان وتطور المعارف وتعقد المشاكل واختلاف المكان. وفي غياب النبوة ورفض أي ادعاء حلولي في أي شكل كان، لا يبقى غير سلطان الفكر والحجة والاجتهاد بلا نهاية للاقتراب من الحقيقة المطلقة التي يمثلها الوحي باعتباره إرادة الله، ولكن الوحي نص قابل لاحتمالات لا متناهية للتفسير، بما يؤول

بالأمر إلى الأمة كلما تعلق الأمر بشأن عملي، فإجماعها أو ما يقرب منه كالأغلبية السبيل الوحيد لترجيح تفسير عن آخر، وهو ما يجعل كل الفهوم التي تقدم للإسلام مستندة إلى أصول معتبرة في التفسير وما يتأسس عليها من تطبيقات وتجارب عملية هي من جهة إسلامية باعتبارها مستندة إلى أصول الإسلام ولكنها بشرية باعتبارها مجرد اجتهادات لا تلزم غير أصحابها. وما دام مجال الاجتهاد مفتوحاً فهذه الآلية كفيلة بتصحيح التأويلات المعوجة الفاسدة. إن هذه الرؤية الشمولية الديناميكية للإسلام هي التي كانت قد انحسرت - خلال عصور الانحطاط - في حياة المسلمين بفعل عوامل داخلية وأخرى خارجية بما أقام في حياة المسلمين وبالخصوص في ظل الاحتلال الغربي وتحت تأثيره - ثنائيات وازدواجيات مباينة لعقيدة التوحيد، وفرض العلمنة على حياتهم الجمعية، بينما حياتهم الدينية لا تزال مستندة إلى عقيدة التوحيد. إن ذلك هو الانحطاط من وجهة النظر الإسلامية الجامعة وهو الجذر الأساسي لتخلف المسلمين.

ب - إن الفكرة الرئيسية في الإصلاح الإسلامي منذ قرنين ولا سيما منذ سقوط آخر شكل للخلافة الإسلامية في الربع الأول من القرن العشرين هي مقاومة هذه الدهرية - بتعبير الأفغاني - أو الفصام النكد - بتعبير الشهيد سيد قطب - الانفصال بين العقيدة والحياة بين العبادة والمعاملة بين المسجد والسوق بين الدين والدولة. مقاومة هذا الفصام النكد عوداً بالدين إلى أصله التوحيدي الفكرة الرئيسية في المشروع الإسلامي نقيضاً للوثنية كما يترجمها المشروع العلماني المقابل: تهميش الدين وإقصاؤه عن صراعات

الحياة. إن التصدي لهذه الفكرة الأساسية في المشروع العلماني من أجل استعادة الوصل بين الدين والحياة وقيادة الدين للحياة هو جوهر المشروع الإصلاحي الإسلامي منذ زهاء قرنين. وربما يكون الإسلام - حسبما أكد بحق علامة الاجتماع الانجليزي أرنست غلنر - هو الدين الوحيد الذي فشلت فكرة التحديث الغربي أي العلمنة في اختراقه بل هو الذي اخترق التحديث وروضه واستوعب جوهر الحداثة أي التقدم العلمي دون أن يضطر للتنازل عن شيء من جوهره، وهو ما يطلق عليه بعض الدارسين الاستثناء الإسلامي.

ج - إنه بمقدار ما تنحسر فكرة العلمنة والتحديث العلماني لمصلحة تحديث إسلامي بقدر ما تعتبر الحركة الإسلامية (الإسلام السياسي) في تقدم وصعود، وذلك أن الإسلام التعبدي خاصة لم يكن قط موضع نزاع إلا لدى بعض الزعماء العلمانيين المتطرفين المغرورين مثل بورقيبة الذي انتهك حرمة الصيام جهاراً حاملاً شعبه على ذلك، وتحدى خلفاؤه شعائر وقيماً إسلامية أخرى مثل الصلاة والحجاب. . وإنما النزاع حول الرؤية الشمولية للإسلام التي تستوعب الحداثة ولا تستوعبها الحداثة، وتعلو سلطان الدولة ولا يعلو سلطانها سلطان، وهو ما اخترع له الغرب اصطلاح «الإسلام السياسي».

د - هذا المشروع الإصلاحي الشامل - وإن تحت القصف الرهيب - يتقدم ولا ينحسر، يتقدم على حساب مشاريع العلمنة. وأشدها بأساً كان المشروع الشيوعي. الذي كان للإسلام الفكري الدعوي وللإسلام الجهادي دور كبير وشرف في إسقاطه، يتقدم،

وذلك بقطع النظر عن مدى نجاحات التطبيقات والتجارب المنبثقة والمطبقة هنا وهناك فالإسلام بصدد ترويض عصره والتفاعل معه محتفظاً بجوهر شخصيته، فلا غرو أن يصيبه التوفيق هنا ويخونه هناك فيتعلم كما تعلم سابقاً وهو يروض حضارة فارس والروم والهند ويوظفها سماداً في تربته وبسطاً لمشروعه المنداح في الأرض. وتكفي نظرة مقارنة سريعة لتطور عالم الأفكار الأيديولوجية خلال الثلث قرن الأخير في البلاد العربية والإسلامية للتيقن من الانحسار المتسارع للإيديولوجيات العلمانية لحساب ما يسمونه بالإسلام السياسي، حتى اتخذت الدكتاتوريات في العالم الإسلامي مشروعية قيامها وبقائها، في التصدي لهذا المد الإسلامي الجارف، فلم يعد زعماء مصر وتونس مثلاً يخجلون من إعلان ذلك في لقاءاتهم مع زعماء الغرب وخارجها، لإلجام ما يتلقونه منهم من ضغوط من أجل قدر من الانفتاح الديمقراطي، واستدراراً للمساعدات الغربية، باعتبارهم قائمين بمهمة حماية الغرب من «الخطر الإسلامي» العدو المشترك، مستحقين للأجر، وذلك بعد أن بدا واضحاً أنه حيثما توافرت فرصة للمنافسة بين المشروعين الإسلامي والعلماني إلا كانت الغلبة للأول. أما حيث المشروع الإسلامي محظور بالقانون كما في تركيا فالمنافسة بين علمانية معتدلة تتعايش مع الإسلام وتخدمه (العدالة والتنمية) وعلمانيات شرسة تحاربه، فيكون الفوز نصيب الأولى، ما اضطر حتى المتطرفة إلى أن تقتبس من نور الإسلام، حتى لا تحرم من نصيبها من بركات مده الشعبي، فيعلن الحزب الجمهوري الوارث لأتاتورك عن قبول

متحجبات في صفوفه. الأمر الذي جعل الديمقراطية في خدمة المشروع الإسلامي، فحيثما جرت انتخابات نزيهة في أي مستوى بلدي أو تشريعي أو طلابي أو نقابي غدا منتظراً فوز قوائم الإسلاميين بقصب السبق. ومعنى ذلك:

أولاً - أن ما يسمونه الإسلام السياسي أي الرؤية الشمولية للإسلام وهي جوهر المشروع الإصلاحي الإسلامي نقيضاً للفهوم الجزئية للإسلام مثل الفهم الصوفي ناهيك عن الرؤية العلمانية المتطرفة التي تقصيه تماماً، هذا الإسلام السياسي سواء أتوافرت له فرصة الحكم أم لم تتوافر، قد كسب معركة الرأي العام الإسلامي الذي تسلمته الحركة الإصلاحية منذ زهاء قرنين غارقاً في الأغنوص الصوفي منسحباً من العالم، ولا تزال تعمل فيه إيقاظاً وتوعية وتبصيراً بالمنظور الإسلامي التوحيدي ورسالته في العالم التي لن يؤديها حتى يكون في قلب العالم، في قلب التاريخ، وليس على هامشه كما انتهى إليه أمره لقرون طويلة. . وها هو اليوم يقود معارك الأمة الكبرى في فلسطين وفي العراق وفي أفغانستان، كما يقودها في معارك الديمقراطية حيثما أشرقت خيوط من شمسها على بلد، ويقودها في المستوى الثقافي والعلمي فيتصدر زعامة الطلبة في قلب مؤسسات الحداثة ويتصدر نقابات أساتذة الجامعات والمهندسين والأطباء، والجمعيات الخيرية والنسوية. . ويقود المسيرات المليونية ضد الهيمنة الامبريالية في شوارع لندن ومدريد وباريس جنباً إلى جنب مع القوى المناهضة للعولمة وللحرب، وهو ما يجعل مهمة تمكّنه مسألة وقت والوقوف في طريقها محض العناد لسنن

التاريخ والمجتمع وهي غلابة، لا يدفع صدها إلا للمزيد من ضروب التطرف والغلو والانفجار.

ثانياً - هذا الفوز الباهر الذي حققه المشروع الإصلاحي الإسلامي المنعوت - إساءة - بالإسلام السياسي - في معركة الرأي العام لم يترك خيارات كثيرة في وجه أعدائه للتصدي لأمواجه المتصاعدة غير الاحتماء بأدوات القمع والتعذيب وتزييف الإرادة الشعبية وتكميم الأفواه والاستظهار بالأجنبي ولو بالتفويت فيما تبقى من استقلال، وحتى بارتكاب المجازر الرهيبة وتخريب البلد بأسره كما حصل في الجزائر وفي فلسطين. وهو ما يجعل عالم الإسلام وبخاصة منطقة القلب منه - بلاد العرب - معرضة لمختلف الكوارث بسبب الرهان الغربي على تحقيق مصالحه في هذه المنطقة لا على التوافق مع إرادة الشعوب أي الديمقراطية بعد أن غدت هذه مرتبطة بالطريق الأقرب إلى حكم الإسلام والإسلاميين، وإنما على الكيان الصهيوني الغاصب المتوحش وعلى حلفائه من الدكتاتوريات الفاسدة. وما مواجهة الإرادة الشعبية الفلسطينية بالحصار والدمار عقاباً على اختيارها للإسلاميين إلا مؤشراً على الإفلاس القيمي الغربي وقيادته للعالم إلى الدمار، وشهادة أخرى على حاجة العالم للإسلام ليعيد قدراً من الأخلاق والعدالة إلى سياسة واقتصاد انسلخا منهما.

ثالثاً - ومع كل المعوقات في طريق «الإسلام السياسي» فقد أمكن للأحزاب الإسلامية أن تحقق أقداراً غير قليلة من النجاح إن على صعيد تعبئة أوسع القطاعات الجماهيرية وراء قضايا الأمة

الكبرى في العدل والحرية ومناصرة ضحايا العدوان الدولي على شعوب إسلامية والوقوف إلى جانب المقاومة فيها مثل قضية فلسطين والبوسنة والشيشان وكشمير والعراق وأفغانستان أو في مجال التصدي لأنظمة القهر والاستبداد مناصرة لحقوق الإنسان والديمقراطية والعدل الاجتماعي والتعاون في ذلك مع سائر القوى الوطنية، قومية ويسارية وليبرالية في تشكيل جبهات لفرض التحول الديمقراطي، والتعاون كذلك مع قوى تحررية في العالم مثل الحركة العالمية المناهضة للعولمة، والجماعات الدينية المدافعة عن الأسرة والعفة. وبرهنت الأحزاب الإسلامية ونوابها في البرلمانات من المغرب إلى إندونيسيا على مدى ما يتوافر لهذه الجماعات من مستوى عالٍ من المبدئية والواقعية في الآن ذاته، وتنهض الحركة الإسلامية اليوم بمهمة تجديد النخبة السياسية وتشبيبها، بديلاً من جيل سياسي علماني حكم فأنهكه الفساد وشبع شيخوخة وعقماً. وحتى عندما حكمت أحزاب إسلامية وأزيحت، مثل حزب «الرفاه»، لم تستنفر الجماهير إلى الجهاد، مسفّهة ما اتهمت به من توظيف للديمقراطية!!، وسرعان ما عادت إلى الساحة عبر صناديق الاقتراع أقوى مما كانت بعد أن تعلمت من تجربتها وتشكلت في هيئات جديدة حاملة لبرامج واقعية متطورة، محمولة إلى الحكم على أجنحة آمال شعوبها في العزة والرفاه وطهارة الأيدي المتوضئة، فحققت مستويات تنموية غير مسبوقة.

رابعاً - ينطبق هذا نسبياً على الأحزاب المشاركة في الحكومات وهي قليلة - من إندونيسيا إلى الجزائر. عموماً يمكن اعتبار أن

تجربتها قد أسهمت بعض الشيء في تطويرها ذاتياً فجعلتها أكثر فقهاً بالواقع المحلي والدولي وفوتت على أعداء الإسلام فرصة دفعها إلى الصدام مع الحكومات مما تضررت منه التجربة الديمقراطية كثيراً.

خامساً – ولكن هذه المشاركات تبقى في عمومها جزئية وأحياناً ضارة بالأحزاب المشاركة نفسها وبصورة الإسلام بسبب عجز الأحزاب المشاركة عن تغيير السياسات العامة بل هي غير قادرة أحياناً حتى على حماية ما هو قائم من كسب للعربية وللدين، كما حصل في الجزائر، إذ لم تمنع مشاركة الإسلاميين من التراجع عن برنامج التعريب ونظام التعليم الأصلي (الإسلامي). ولا مكنت مشاركة الإسلاميين المصريين والأردنيين مثلاً من وقف التطبيع ولا فتح المعابر ولا حتى وقف بيع الغاز للكيان الصهيوني، ما يخشى معه أن تكون مشاركة الإسلاميين مجرد عامل تزيين لصورة الحكم وإضفاء للشرعية الدينية عليه، وهو أمر خطير على الحركات المشاركة ذاتها بل على صورة الإسلام ذاته، وقد يفضي بها إلى التراجع وحتى إلى التمزق. ولكن ذلك لئن أخر فريقاً إسلامياً فسيفسح في المجال لفريق إسلامي آخر، ما دام مد الصحوة صاعداً، وهو مد أوسع من أن يستوعبه ويحتويه تنظيم مهما عتا.

سادساً – أما الجماعات الإسلامية التي استقلت بالحكم مثلما هو الأمر في إيران والسودان وطالبان سابقاً، فوضعها مختلف، إلا أنها عانت جميعها من الحصار والاستهداف دولياً وإقليمياً، حتى لوجودها ذاته، فانفجر الوضع السوداني تحت وقع الحصار ولمّا يخرج بعد من حروبه الأهلية ولمّا يحقق وحدته الوطنية. أما التجربة

الإيرانية فهي الأخرى تعيش تحت وقع الحصار الدولي وتكابد من أجل تحقيق قدر من توازن القوة مع أعدائها الخطرين، ما يستنزف قدراً كبيراً من مواردها تأميناً لبقائها في مواجهة أضخم تكتل دولي مستعيناً بتواطؤ إقليمي. ومع ذلك فقد حقق النموذج الإيراني في إرساء نظام مستقر يحقق التداول في نطاق الأيديولوجيا الرسمية للدولية (ولاية الفقيه) ويوفر استقلال قراره وتصميمه على انتهاج مشروع تنموي ضخم، يقدم الدعم لمقاومة المشروع الصهيوني الذي استسلمت له المنطقة تقريباً. ومع أنه ليس مبرأ من المآخذ إلا أنه يبقى متقدماً بالقياس على الأنظمة العربية المجاورة سواء على صعيد نظامه السياسي أو على صعيد استقلال قراره أو دعمه للقضية المركزية للأمة. أما مشروع طالبان فهو أقرب انتماء إلى تراث ما قبل الحركة الإسلامية، الذي هو مزيج من الإسلام والحداثة ولك أن تدعوها الحداثة الإسلامية. و«مشروع طالبان» ينتمي إلى مرحلة سابقة.

سابعاً - وتظل الصورة العامة لوضع الإسلام - وربما الأفضل ضمن الظروف القائمة - أنه في المعارضة للاستبداد العلماني المحلي وللهيمنة الدولية الداعمة له، سواء أكانت معارضة معترفاً بها - والمعارضة الجادة مثل الإسلاميين هم في غنى عن استجداء اعتراف من خصوم لا يملكون شرعية أصلاً. فضلاً عن أن المعارضة في الإسلام هي جزء من واجبات المسلم في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأداؤه لا يحتاج إلى إذن من حاكم، أم كانت تدور عليها رحى القمع إلى درجة السحق أحياناً أخرى.

ثامناً - وفي كل الأحوال المشروع الإسلامي أوسع من أن يختزله حزب أو برنامج للحكم، الحكم مجرد جزء من مشروعه، وليس هو الأعظم والأهم، ولذلك سقطت للإسلام دول لا تحصى بينما استمر فعله في الأمة والتاريخ. ولطالما عرفت حضارة الإسلام ازدهاراً في مجتمعات زاخرة بالفكر والثروة في ظل دول فاسدة، حيث كانت سلطة الدول محدودة والمبادرة الحرة متاحة. وإنما اشتد طلب الإسلاميين على الحكم بأثر دولة «الحداثة» التي تغولت حتى خنقت مبادرات المجتمع وابتلعته. إن مركز المشروع الإسلامي الإنسان، فرداً وأسرة وعلاقات اجتماعية، باعتباره مشروعاً مجتمعياً تربوياً يتجه إلى الإنسان ليحقق في حياته أياً كان وضعه حضوراً لله في حياته يلوّن كل فكره ومشاعره وسائر مسالكه وعلاقاته بصبغة إلهية. وفي هذا الصدد يمكن اعتبار المشروع الإسلامي رغم ضعف إنجازه في مستوى الوصول إلى السلطة بسبب عوائق الميزان الدولي المائل حتى الآن لمصلحة خصومه، أنه قد حقق على صعيد الأمة إنجازات كبرى تؤهله عن جدارة للحديث باسم الرأي العام في الأمة الإسلامية. نعم هو في المعارضة، والعلمانية في السلطة، ولكنه المعارضة الأقوى والأوسع شعبية. ولم يكن الأمر كذلك قبل أزيد من ثلث قرن. الإسلام اليوم يمثل أمل الأمة بل قطاعاً من الإنسانية في استعادة الأخلاق والعدل والمعنى إلى حضارة وسياسة تتعرى من كل ذلك بشكل مريع، شهدت على ذلك فضائح غوانتانامو وأبو غريب وكاترينا وأحزمة الفقر المحيطة بكثير من المدن الحديثة مثل باريس، فضلاً عن أزمة الرأسمالية وانهياراتها. وما فظائع النازيين

الصهاينة في غزة وصمت بل تشجيع أوليائهم حكام الغرب لهم غير شواهد على هذا الإفلاس القيمي ونداء للإسلام المنقذ.

تاسعاً - من الدروس المستفادة من تجارب التطبيق الإسلامي في مستوى منهج التغيير والحكم، أهمية مبدأ التدرج ورفض الاستدراج إلى العنف إلا دفعاً لمحتل، وتركيز الجهد على إصلاح الإنسان ومؤسسات المجتمع، بدل التمركز حول الدولة. أعز مطالب الإسلام وبالخصوص ضمن وضع التجزئة: الحرية، القيمة الإسلامية الكبرى والبوابة الرئيسة لكل إصلاح.

وخير من الانفراد بالحكم، ولو كان ذلك مقدوراً عليه انتخابياً، هو المشاركة فيه ضمن جبهات تلتقي حول مشروع للتغيير والحكم، تبدو اليوم قدرات كل الأطراف عليه ضعيفة.

الخلاصة

إنه من قبيل التسرع الاستناد إلى تجربة فاشلة هنا أو هناك من تجارب التطبيق الإسلامي، للإعلان الاستعراضي عن فشل الإسلام السياسي أو إعلان وفاته، في تجاهل كامل لعمق هذا المشروع المجتمعي وشموليته التي لا يمثل السياسي منه إلا بعداً من أبعاده، وفي تجاهل أيضاً أن هذا المشروع هو المشروع الوحيد القمين بأن يستعيد للأمة اعتزازها بذاتها وكرامة أهدرتها أنظمة منزوعة الإرادة لمصلحة القوى الأجنبية، فتولى أصحاب هذا «الإسلام السياسي» الذي لا يفتأ أعداؤه يعلنون وفاته ضيقاً به، الدفاع عنها بالأجساد العارية - كما حدث في ملحمة غزة بعد استسلام الجميع - في مواجهة أعتى ما أنتجته الحداثة من وسائل الدمار. وهل غير الإسلام

السياسي نهض اليوم للوقوف في وجه ميزان قوى مختل تماماً لمصلحة الاحتلال في فلسطين ولبنان والصومال. وذلك بعد أن استسلمت الدول لمنطق الغطرسة الصهيونية الغربية لتوقّع اتفاقات الإذعان والخنوع؟ إنه المشروع ذاته الذي استنقذ ويستنقذ ملايين الشباب من ثقافة العولمة الهابطة ليعطيهم معنى وهدفاً لحياتهم، وهو ذاته الذي يحرك الشارع ويمثل أقوى عامل ضغط على الحكام لمنعهم من الاستسلام وهو ذاته الذي يطور الفكر الإسلامي ويصنع مجرى عاماً من الاعتدال والقبول بالآخر ومنع التطرف أن يختطف الإسلام من خلال رد فعله على ظلم الحكام والقوى الدولية الداعمة لهم وللاحتلال،وهو ذاته الذي يطور مشاريع خيرية ومؤسسات تعليمية ومشاريع اقتصادية وفنوناً وآداباً وأزياء حديثة للنساء، تعبر عن ثراء الإسلام وتنوعه وقوة المجتمع المدني في التصور الإسلامي بما يجعل «الإسلام السياسي» أكبر بكثير من أن يلخص في تجربة أو ممارسة سياسية هنا أو هناك. إنه حركة أمة يشتد وعيها يوماً بعد يوم بتخلفها وغلبة الأمم عليها وبما قادتها إليه ضروب العلمنة والاستبداد من مذلة وهوان، وبما يتوافر لدينها من أبعاد حضارية ومن طاقات للمقاومة كفيلة إذا أحسن استغلالها أن تفجر طاقات هائلة في كل مجالات الإبداع بمثل ما اجترح من إبداع شباب غزة العظام وشباب حزب الله وشباب المقاومة العراقية. . الذين وضعوا حداً لعربدة المادة وغطرسة السلاح شاهدين لقوة الحق وغلبة الإنسان على الآلة وانتصار الإيمان على الطغيان والكفران.

قد تفلت بعض الطاقة التي فجرتها الصحوة من التحكم،تحت وقع رد الفعل على طغيان الحكام المدعومين بلا حد من مراكز

السيطرة الغربية، فتكون مؤذية للمشروع الإسلامي قبل غيره، كما حصل في الجزائر ومصر ونيويورك ومدريد ولندن ومناطق أخرى ولكن يبقى هذا «الإسلام السياسي» قائماً بوظيفة لا تعوض: بسط صلات التراحم والتماسك داخل الأمة ومواصلة التصدي لأعدائها حتى وإن اختلت موازين القوة لمصالحهم بما يحفظ للأمة شيئاً من عزة الانتماء إليها فضلاً عن دوره في تطوير مشاريع ومنظورات فكرية سياسية واقتصادية وتطبيقات عملية معظمها يتجه إلى استيعاب الحداثة بما هي علوم وتقنيات وإنتاج واقتصاديات وآليات لإدارة الاختلاف والتعدد سلمياً داخل الإسلام وخارجه، وكل ذلك على أرضية الإسلام وعلى شروطه ولمصلحته. فهل يعد كل ذلك فشلاً للإسلام السياسي لمجرد أعمال طائشة لم تمثل يوماً المجرى العام للحركة الإسلامية بقدر ما هي هوامش لا يخلو منها مجتمع ويتحمل مسؤوليتها الاستبداد السياسي والاحتلال والقواعد الأجنبية في أرض الإسلام وكل ذلك ليس مسؤولية الإسلام.

إن مستقبل حركات الإسلام «الإسلام السياسي» مرتبط بالإسلام، تتقدم بتقدمه وتتراجع بتراجعه بصرف النظر عن تراجع ظرفي لهذه الحركة أو تلك لا تلبث أن تتلافاه. والثابت أن مد الإسلام في حالة صعود كماً وكيفاً وانداياحاً في الجغرافيا، بما يقطع أن نخبته حاكمة غير بعيد بإذن الله. والمسألة مسألة وقت. ﴿وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمْرِهِۦ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾[1].

(1) سورة يوسف، الآية: 20.

دعوة لإحياء العمل الإسلامي الوطني

غازي صلاح الدين(*)

يمر السودان بمنعطف هام سيحدد مصيره، ويملي مستقبل أبنائه، مجتمعين وأفراداً، فاتفاقيات السلام تعيد تشكيل البلاد بصورة جذرية، والعلاقات، والتحالفات التي تنشأ في ظل هذا الواقع الجديد ليست بواضحة المعالم ولا مؤكدة الخواتيم. ويجري هذا في وقت طغت فيه رؤية متفردة للنظام الدولي تنحو باستمرار إلى فرض صيغها ووصفاتها العلاجية بأسلوب يلغي مفاهيم السيادة الوطنية التي سادت النظام الدولي القديم. وليس السودان بمفازة من هذه الإرادة الجديدة، ومساحات العمل، والمبادرة تتقلص أمام الدولة بسبب تلك التحولات الجذرية.

ثم إن تجربة العمل السياسي الداخلي تجابهها معضلات حقيقية سواء على صعيد الساحة الوطنية العامة، أم الساحة الإسلامية الخاصة، وفي هذا السياق ترمي هذه الورقة إلى المساهمة بابتدار النقاش في مواضيع شتى تتعلق بالعمل الوطني وقضاياه، وواجباته الملحة، مع تركيز خاص على العمل الإسلامي، استناداً إلى خصوصية التكليف والمسؤولية التي تناط به في هذه المرحلة.

(*) دكتوراه في الطب، والمستشار السياسي للرئيس السوداني.

العمل الإسلامي.. الكسب والمنهج

توافرت للعمل الإسلامي مكتسبات كبرى منذ أن انطلقت دعوته في الثلث الأول من القرن الماضي، وقد جاءت تلك الانطلاقة في سياق المدافعة للحملة الاستعمارية، وما صاحبها من خطط الهيمنة الثقافية، واختصت المجموعات التي نشطت في هذا المجال، واستحقت وصف الحركة الإسلامية المعاصرة أو الحديثة برؤية شاملة للإسلام تتجاوز الرؤية التقليدية التي تجعله محصوراً في بعض جوانب الحياة، وبذلك تميزت بوصفها ومفاهيمها وتقاليدها عن النماذج التي كرستها التجربة التقليدية جراء تراجع المسلمين عن موقع الريادة والأستاذية الحضارية. وبرغم أن خصوم الحركة الإسلامية المعاصرة ظلوا يلحون في تلخيص منهجها بتعبير الإسلام السياسي، إلا أن مكتسبات الحركة تجاوزت بعيداً عن محض السياسة.

صحيح أن الرؤية السياسية والمدافعة بمقتضاها ظلت مكوناً جوهرياً في فكر الحركة، لكن كسبها طرز رقعة كبيرة ومتوسعة من نسيج الحياة المعاصرة، تمتد من مسائل العقيدة والمفاهيم إلى مسائل السلوك والعبادات. وقد أثمر جهدها تثبيت مبدأ شمول الإسلام وإحاطته بجوانب الحياة؛ اتباعاً لدعوة الدين في أن يكون مستغرقاً لأفعال الإنسان في كل ما يأتي أو يدع من شؤون المعاش. هذه الرجعى إلى صحيح العقيدة والمفاهيم أحدثت بدورها تحولات كثيرة في المسلك العام للمجتمع نحو التدين، خاصة من حيث التزام الشعائر وأداء المناسك، وشيئاً فشيئاً تعمقت هذه التحولات

الاجتماعية حتى غدت طابعاً ثقافياً ملازماً للمجتمعات الإسلامية المعاصرة.

وظلت الحركة الإسلامية تغذي تلك التحولات من خلال نشاط فكري متعمق ومثابر، كما أنها مضت في نهجها سباقة ومبادرة نحو تجديد المفاهيم والفقه لمقابلة الحوادث والأقضية، وقدمت في هذا الصدد بدائل مقنعة لأساليب الحياة المعاصرة في السياسة والاقتصاد وحركة المجتمع نافحت بها الأساليب والمناهج الغربية الحديثة والماركسية. واستطاعت الحركة أيضاً أن تشكل حضوراً في الساحة العالمية بالدعوة إلى النصرة وتعميق التضامن بين المسلمين، خاصة في قضية فلسطين والقضايا الإسلامية الأخرى المجمع عليها، كما أنها ظلت واعية ومتصلة ومناصرة لقضايا التحرر في إفريقيا وآسيا، وناشطة منذ نشأتها في الدعوة إلى التحرر من أشكال الاستعمار كافة، وإلى تصحيح النظام الدولي؛ لتقوم العلاقات بداخله على أسس الحق والعدل.

هذا الفهم التجديدي، الذي أحدث تحولاً متنامياً في مفاهيم المجتمع وسلوكه ومصطلحه، جعل السمة الإسلامية طابعاً تصطبغ به معظم الفلسفات السياسية والاجتماعية المعاصرة في العالم الإسلامي، وحتى أعداء المنهج الإسلامي المعاصر أسسوا رؤيتهم على أسانيد تراثية ودينية. هم لم يفلحوا في مصادمة الفكرة الإسلامية مباشرة بنسخها وإلغائها، فسعوا إلى استخدامها هي نفسها حجة لرؤيتهم، فصار هذا مكسباً في ذاته.

معظم هذه المكاسب كانت قد تكرست قبل قيام الإنقاذ، لكن

فترة الإنقاذ أيضاً اتسمت بمكتسبات كبيرة لا يمكن تجاوزها، وقد حدث ذلك برغم أزمتها التنظيمية الداخلية الصامتة التي جعلتها تمضي نحو غاياتها بأقل من طاقاتها القصوى، ومهما أسرف المنتقدون في الحديث عما رافق تجربة الإسلاميين من إخفاقات، بل حتى من خيبات، إلا أنه لا يمكن لأحد أن ينكر ما في حقيبة التجربة من حصاد وفير من المكاسب والإنجازات، فبعث فكرة «إسلام الحياة العامة»، دولةً ومجتمعاً، جنباً إلى جنب إسلام الفرد، وتحويل هذه الفكرة إلى مشروع توافرت له أسباب التحقق، هو في حد إنجاز مهم.

والتجريب في ذاته كسب آخر ليس أقل أهمية من سابقه، يضاف إلى رصيد تجربة الإسلاميين الإنقاذية، فالأفكار لا تصنع نموذجاً في الهواء، بل على الأرض، وصناعة النموذج على الأرض عملية اجتهادية لا تتأتى إلا بالخروج إليها، والعمل عليها واقعاً، ونماذج العمران البشري والحضارة تصنع في الزمان والمكان كدحاً ومكابدة وعملاً بصيراً، وقد أفاض التطبيق على تجربة الإسلاميين، وعلى البلاد كافة، بناء قدرات بشرية يعتد بها، يصلح غالبها لأن يهب البلاد والأمة قيادات من شأنها أن ترفد أي مشروع وطني للنهضة والتقدم بزاده من ذوي الكفاءة والأهلية وسعة الأفق والنضج.

وقد تدافعت التجربة مع واقعها ومحيطها فصنعت مثالاً في المثابرة والصمود والتصميم على النجاح، وبحكم ملابسات الحالة الدولية التي جاءت إلى الوجود بين أكنافها، كانت الأجواء

مسمومة، وشديدة العداء، فتفتق حيال ذلك المشروع الجهادي الذي تصدت له بفلذات أكبادها من بين أكثر أبناء السودان نضجاً، وأميزهم عطاء، وأفضلهم استعداداً للفداء والتضحية، فما انثنى عود الإنقاذ أمام حرب الأهل والقوى الدولية، وقاتلت حتى أوصل ميزان القوة المتقاتلين إلى حد التراضي على الدخول في السلم.

وقد قدمت الإنقاذ هاهنا تجربة حية في تعبئة المجتمع وتعبيره عن استقلاله، فكراً وخطاباً وسياسة عملية؛ واستفرغت طاقتها وطاقة أبنائها في المدافعة عن أرض السودان ومصالحه من خلال مسيرة جهادية متميزة تجاوب معها السودانيون جميعاً، وأبرزوا استعدادات مذهلة للتضحية بالنفس والمال والولد، وبغير الفداء عملت التجربة القائمة في البناء ضد ضغوط الحرب، فقادت نهضة في البناء والنماء أثبتت بها صحة رؤاها الاقتصادية، وفتقت موارد البلاد المادية الكامنة، مما استعصى على مختلف حقب الحكم الوطني السابقة فعله، فما تركت حجراً حسبت أن أسفله نعمة من ثروة إلا قلبته، ثم توجت ذلك بإنتاج البترول في ظل ظروف داخلية وعالمية معوقة.

ولقد تضافرت تلك التحولات لتحدث تغييراً جوهرياً في رؤية الدول والقوى المؤثرة في السودان ومستقبله، وتجاوبت التجربة مع ذلك بصمود بناء لتثمر أول عملية تحول سلمي من الطابع الشمولي إلى الطابع التعددي دون أن تنقطع التجربة بثورة أو انقلاب أو انتفاضة، على نحو ما ظل يحدث في كل التجارب السابقة، ولا يعدو أن يكون هذا الملخص لمحة عجلى تصف طرفاً محدوداً من

مكاسب الحركة بشمول مسعاها ورحابة نظرتها، وهي في منهجها لتحصيل تلك الثمرات سلكت مسلكاً حديثاً فاعلاً ومتميزاً، مسلكاً متجذراً في تقاليد الشورى حفز المبادرة الفردية والجماعية في إطار صلب من تقاليد العمل الجماعي المؤسسي؛ لهذا يجب دائماً التأكيد على أن ما أنجز لا يحق أن ينسب إلى أفراد بعينهم أو فئة بذاتها؛ إذ هو مكتسبات جماعية مشتركة تعاضدت عليها مواكب لا متناهية من الأفذاذ والفئات الذين يمتد صفهم عبر أجيال وانتماءات مهنية وعرقية مختلفة.

العمل الإسلامي وأزمات الواقع

يعد الحدث الأهم في تطور الحركة الإسلامية هو قيام ثورة الإنقاذ، فهو قد مثل المنتهى المنطقي لرؤيتها حول مركزية السلطان السياسي في مشروع النهضة، فالحركة في طرحها وبلاغها عن أهدافها لم تكن تراوغ في التسليم بأن السلطة السياسية تمثل غاية مطلوبة لها، بل غاية مشروعة للحركة بجملتها، من حيث هي جماعة، وليس من حيث هي أفراد يسعون إلى أهداف دنيوية أو ذاتية محدودة. فالسلطة السياسية ظلت وستبقى أداة فاعلة في إحداث التحولات الضرورية لنهضة المجتمع، ولا يمكن لحركة سياسية تروم التغيير أن تتجاهلها، ولكن - من ناحية أخرى - صاحبت قيام الثورة مشكلات تنظيمية أساسية أحدثت أزمات لاحقة، وقد غطت المكتسبات الكبيرة التي صاحبت الثورة على تلك الأزمات زمناً طويلاً، لكن لم يحل دون بروزها سوى الوقت.

ففي مطلع الإنقاذ حلت الحركة بصورتها القديمة، والمبرر الذي سيق لذلك كان هو المعطيات الجديدة الواردة مع قيام الثورة بكل حقائقها الشاخصة السافرة، فما كان للمهمات الجديدة التي جلبتها الدولة بكل تعقيداتها أن تتصدى لها الآليات والمؤسسات الحركية القديمة. بتلك النقلة انقطع التواتر التاريخي للحركة ومؤسساتها، وحلت محلها تماماً الدولة بجميع همومها وحاجاتها العاجلة والملحة. ومن الإنصاف القول بأن العديد من أبناء الحركة وقياداتها قد انتقدوا الانتقال بتلك الصورة التي ألغت المؤسسات، بينما استبقت الأفذاذ بكل ثقلهم المعنوي وسلطانهم الأدبي، سواء منهم من استند إلى سابقة عظيمة في العمل، أو ممن دفعت به إلى مقدمة أحداث الثورة.

ونبه هؤلاء - قياساً على تجارب إنسانية عديدة - إلى احتمالات الخلل التي يمكن أن تنشأ، وقد استعر الجدال حول تلك النقلة، واستبهمت حقيقة المسؤولية عنها، خاصة بعد أن تنازع الشركاء التاريخيون للحركة وتحاربوا فيما بينهم. الانشقاق والاحتراب حول السلطة كان هو الحدث التالي زماناً لقيام الإنقاذ، لكنه الأبعد أثراً في تطور الحركة، وهناك من يرى أن ذلك التطور قد جاء مصدقاً لتحذيرات أولئك الذين نبهوا قديماً إلى خطورة فض رابطة الجماعة في بدء الثورة. لقد تضافرت فتنة الانشقاق والارتباك في الرؤية إلى دور الحركة ووظائفها بين من يرى بقاءها؛ ولو لأداء وظائف مرجعية محدودة، ومن يرى ذوبانها في المؤسسات التي أنشأتها المرحلة

الجديدة، وقد توافقت تلك العوامل لتحدث أكبر عملية تعرية وإضعاف في بنائها.

لقد أفقدتها الصدمات المتتابعة تماسكها ووحدة صفها، وفاعلية قيادتها، ومقدرتها على المبادرة، ومن ثم فقدت التكافل التاريخي المتين بين أفرادها، والذي قام على الإخاء في الدين، وفي أحيان كثيرة انقلب التكافل مقاطعة وتحارباً بين أخلاء الأمس، وعندما أدرك كثيرون انكشاف ظهورهم، وزوال الحصن المتين من جدار الإخاء، ورابطة الجماعة، وحصانة الفكرة الرفيعة، مما كان يمنحهم أقوى مبررات الوجود، وأجدى وسائل التضامن والحماية، هربوا إلى قبائلهم، وتفرقوا إلى جهاتهم؛ نجاة وطلباً للنصرة والعدالة، وبلغ ذلك أحياناً الخروج الصريح بالقوة المسلحة، وإلى موالاة المحاربين الناصبين من أعداء البلاد، وألجأتهم بذلك الفتنة إلى كل نكارة منهي عنها؛ طمعاً في انتصار زائف، أو مكسب قصير الأجل. وعندما ضعفت الثقة بالنفس وبالجماعة، وانبهم النظر إلى طرق الخلاص، زوت المبادرة عن العمل، وتراجع روح المدافعة والمناجزة، وتخلخلت الإرادة الجماعية والذهنية الموحدة، فتفرقت بالناس السبل بين باحث عن نجاة في مذهب جديد يأوي إلى فيئه، أو آبق إلى جماعة أخرى تحتضنه وتهبه نصرتها.

لكن أشد الأدواء مضاضة وأبلغها أثراً كان إحساساً مداخلاً بتآكل المشروعية، وفقدان المصداقية الذاتية، ذلك الإحساس الذي يضعف الإيمان بالنفس وبأحقية المطلب الذي اجتمع عليه من اجتمعوا وتواثقوا على نصرته، ومعلوم أنه عندما يضيع إيمان

صاحب الحق بحقه فمن المحال أن ينيب عنه من يقتضيه له مجاناً. وكان من نتائج أزمات العمل الإسلامي ضموره في التيارات الحية والمتجددة، والتي كانت له فيها الصدارة على ما عداه، وهذه حقيقة تشهد بصحتها انتخابات الاتحادات الجامعية، ونسب العضوية في القطاعات الطلابية والشبابية عامة. أما الخطاب الإسلامي، والطروح، والإنتاج الفكري، مما كان للحركة فيه السبق والمبادرة على الآخرين، فقد تخلف بصورة مزعجة.

فلقد تراجع الإنتاج الفكري كماً وكيفاً، فلا تكاد تجد كتاباً أو بحثاً طوال السنوات الماضية ترك أثراً يذكر في التوعية الثقافية للمجتمع. كان طبيعياً أن تعدي أدواء الجماعة تلك المؤسسات الأخرى، فضعف التيار الشعبي الذي رآه الناس من قبل لججاً تمضي إلى أهدافها بثقة، وتعطي سندها بغير ضن. لقد تآكل الرصيد، ونكص النصير، لا بل تحولت أفواج منه إلى موقع العداء، ولم تعد الحركة السياسية قادرة على مواكبة التطورات المتلاحقة، فضلاً عن أن تطلق مبادرات تعيد تماسك المجتمع وتنمي الولاء فيه.

وبضعف السند الشعبي ضعفت الاستجابات لنداءات النصرة، وتعرى ظهر البلاد أمام العدوان العسكري الصريح من داخلها وخارجها، وتأثرت كذلك استجابات الدولة للمصاعب والأزمات التي تجابهها، ويتبدى ذلك في تصديها لوظائفها وواجباتها، ويتعدى أثره إلى أشد المؤسسات حساسية مثل القوات المسلحة التي تجد نفسها في محيط متلاطم من المهام الأمنية والمصاعب التي يولدها

تكاثر حركات المعارضة المسلحة، وتنامي وجود القوات الأجنبية في البلاد.

ومن جراء تلك الفتن والمواجهات تهاوت أطراف من البلاد، وتمرد من كان بالأمس القريب أقوى الموالين في نواح مختلفة من البلاد، وخيمت ظلال البلوى حتى على العاصمة. في هذه الأجواء تنامى سوء الظن، وتعمقت الفجوة بين كثيرين من أعضاء الحركة الذين وجدوا أنفسهم متفرجين من ناحية، وبين الحكومة التي ما تنفك تدافع وحيدة مشكلاتها وأزماتها من ناحية أخرى، وتعاظم الشعور لدى هؤلاء أن العلاقة مع الحكومة مؤسسة على شروط اختيارية يمليها طرف واحد هو الحكومة، وليس على شروط تعاقد مستمدة من مشروعية مشتركة داخل جماعة موحدة. رأى هؤلاء أن الحكومة عندما تحتاجهم تستدعيهم وتستنفرهم، لكنها عندما تأمن تهملهم؛ فزهد أكثرهم في علاقة كتلك، ونأوا بأنفسهم يبحثون عن غيرها.

لقد تضررت صورة العمل الإسلامي كثيراً بسبب المشكلات الموصوفة، ووهنت وحدته، وأصبح تأثيره محدوداً في ما يجري، ويتنامى لدى أبناء الصف الإسلامي عامة الإحساس بتراجع العمل الإسلامي، ومحاصرته مضموناً ومظهراً وخطاباً، وظهور الجرأة على الدولة، وعلى قيم المجتمع، بل وعلى الإسلام في أصله، وتمادي الوصاية من الأجنبي، واستقواء المؤسسات والمنظمات المشبوهة، كما يزداد إحساسهم بأن الدولة تقصر عن واجبات التضامن في قضايا المسلمين الجامعة، فاهترأت جراء ذلك

تحالفاتها الخارجية التاريخية، وتقوقعت في ذاتها، وبعدت من أن تحسب كماً ذا مغزى في أي تشكيل إقليمي أو عالمي فاعل، بدلاً من ذلك أصبح السودان هو الحالة النموذجية للأزمة يسعى كل من يؤبه له ومن لا يؤبه له من الدول والمنظمات للتدخل في شؤونه بدعوى الوساطة والمبادرة لحل أزماته.

في ذلك السياق أيضاً تجنب أعضاء الحركة ممارسة حقوقهم في النقد الذاتي، والسعي في الإصلاح، وتلجلجت في صدورهم الرغبة في المبادرة والسعي لتدارك الأمور؛ خوفاً من انشقاق متوهم، وجزعاً من التصنيف إلى هؤلاء أو إلى هؤلاء؛ فضمر الوجدان الجماعي، والإرادة المشتركة، ووهن النسيج الموحد، الذي كان فيما مضى من أقوى آليات الإصلاح الداخلي للجماعة عندما تتغشاها المصاعب.

هذه المشكلات كان حرياً أن تستدرك لو أنها جاءت في ظروف عادية، لكنها تأتي في ظروف استثنائية للغاية، فالسودان يعاد تشكيله الآن بصورة جذرية، ولا مهرب من القلق من نتائج هذا التشكل على علاقات المجتمع الداخلية، وعلاقات السودان الخارجية في ظل منحى متنام لوضع البلاد تحت الوصاية الدولية، فاتفاقيات السلام تفتح مجالاً للرقابة الدولية من خلال وحدات نظامية تتجاوز عشرة آلاف ومئات من الشرطة المدنية والموظفين الدوليين ومراقبي حقوق الإنسان.

ويقيم بالخرطوم ممثل للأمين العام يخدمه جيش من الموظفين، ويرفع تقاريره إلى مجلس الأمن مباشرة، ومجلس الأمن قد أصدر -

فعلاً - من القرارات ما يقيد به الإرادة الوطنية، وهو الآن بصدد النظر في مشروع قرار يشكل به لجنة دولية من أعضائه لمتابعة تنفيذ اتفاقية السلام والأوضاع في دارفور، مع احتمال توقيع عقوبات جديدة على الحكومة، والمطالبة بمثول مواطنين سودانيين، وربما بعض المسؤولين، أمام المساءلة الدولية، وهذه هي الاعتبارات التي تبرر الدعوة إلى النقاش الحر البناء لمشكلات الساعة وتحدياتها؛ وصولاً إلى صيغة قومية لمواجهتها.

أحوال الساحة السياسية الوطنية

في مقابل ما يجري على الساحة الإسلامية الخاصة فإن الساحة الوطنية العامة تتعرض لاختبارات عسيرة؛ فهي لم تكن متنازعة ومنقسمة كما هي اليوم، وهي بذلك تفسح الطريق باستمرار لتنامي الخلافات داخلها، خاصة ما ينشأ على خطوط الصدع الجهوية والعرقية، وتغري في الوقت ذاته المشروع الأجنبي بإطلاق يده في البلاد.

إن المجتمعات الناجحة تقوم على مبدأ هام هو مبدأ التعايش والتساند، كالبنيان يشد بعضه بعضاً، فإذا أصاب الخلل جانباً من البنيان تصدعت لذلك جوانبه الأخرى؛ لهذا فإنه لمن قصر النظر أن تسعى المجموعات التي تشكل الساحة السياسية الوطنية إلى إضعاف بعضها بعضاً، إما باحتكار السلطة والمراوغة بقضية الديمقراطية والحريات والاعتراف بالآخر لمن كان في الحكم، وإما بالغلو في

معاداة من بالحكم والاستنصار عليه بعدو خارجي مشترك؛ بغية لنصر عاجل وهزيمة حتمية آجلة. إن الصراع الموهن لبنية المجتمع ليس رديفاً للتنافس النزيه المشروع، وإذا لم تتواضع الحركة السياسية الوطنية على تلك القيم فإن مصير البلاد إلى الانقسام والانكشاف أمام كل طامع.

إن الحركة السياسية الوطنية قدمت الكثير في تاريخ السودان، وكان أكبر إنجازاتها استقلال البلاد دون إراقة الدماء، ومن ثم مد الجسور مع المحيط الإفريقي والعربي والإسلامي، وتشكيل علاقات السودان المصيرية، واستطاعت الحركة الوطنية أن تفعل ذلك بامتدادها في كلا القطاعين التقليدي والحديث، وبنجاحها في الارتفاع بالولاء من الانتماءات الأولية إلى القبيلة والجهة إلى الانتماء الأرفع إلى الفكرة والجماعة.

وقد قادت الحراك الفكري من خلال الحركتين الاستقلالية والاتحادية، لكنها اليوم كغيرها مرهونة للصدوع والتصنيفات الجهوية التي تعمل بداخلها بأقوى مما تعمل الأفكار وبأفعل مما يعمل الولاء الجماعي، وقد عمق المشكلة أن الممارسة الديمقراطية داخلها - إذا تجاوزنا التعهدات اللفظية - قد تعرضت لضربات موجعة، وبغياب الممارسة الديمقراطية الداخلية خمد الحراك الفكري والمقدرة على إنتاج المبادرات، وضعفت التقاليد المؤسسية، وتناقصت موارد التمويل الذاتي الذي كان يضمن استقلال قرارها، وانطفأت جذوتها لدى الشباب والتيارات الأخرى الحية فأضربوا عنها وهجروها.

في ظل هذه الأوضاع تتعرض الوحدة الوطنية - التي هي العاصم الأقوى من المطامع الأجنبية - لامتحان عسير، وربما لم تمر البلاد بأوضاع أجدر بالتوقف والاعتبار، ثم بإجهاد الفكر طلباً للرأي والحكمة المنقذة، مما نحن بصدده تناصراً نحو عمل وطني شامل يتعاضد فيه السودانيون جميعاً. إن إدراكاً واضحاً يسود؛ وهو أن المرحلة الراهنة لن تعمل من أجل إعادة تشكيل السودان في بعده السياسي فحسب، وإنما في بعده الاجتماعي، وعلاقاته السكانية، وكل محددات وجوده وفعله.

نحن أمام مرحلة سترسم مستقبل السودان، وستعيد صياغة الامتدادات والتحالفات التاريخية لمجتمعه في محيطه الحيوي المباشر وعلى الصعيد العالمي، مشروع كهذا يمكن أن يمضي وفق شروط أصحابه والمتحكمين فيه إلى غير الغايات الوطنية التي نتطلع إليها. وفي هذا السياق فإن التجربة الإسلامية في السودان على وجه الخصوص تتعرض لاختبار غير مسبوق سيتأثر العمل الإسلامي في العالم كله بنتائجه، وبالأحرى أن ينهض، هو والآخر الوطني معاً، كتفاً إلى كتف لمشروع يعيد بناء الأمة، ويصون للبلاد وحدة كيانها وشعبها ومستقبلها، ويفتح أمام اللحظة الراهنة من تاريخ الأمة آفاق نهضة لا مستقبل للأمة بدون الانخراط فيه دون تراخٍ.

وبما أن التجربة القائمة انطلقت من أرض الحركة الإسلامية فإنها، والدولة القائمة، والصف الشعبي الذي يساندها يتحملان مسؤولية خاصة إزاء واجبات المرحلة وتكاليفها، وواجب القائمين على الأمر أن يصوبوا أنظارهم في المقام الأول لأوضاعهم الداخلية لإصلاحها ليتأهلوا بذلك لإصلاح الأوضاع العامة.

معالم الإحياء

مهما كانت الاختبارات والمصاعب فإن المؤمنين مطالبون بألا يستسلموا لليأس والقنوط؛ إذ لا تزال الحركة الإسلامية بتراثها وتقاليدها وخبرة أفرادها، وتميز قياداتها تملك رصيداً كبيراً من الإمكانات، وهامشاً ضخماً للعمل. إن الباب ما يزال مفتوحاً أمام العمل الإسلامي ليستقيم وينهض ويزدهر، فالصف الإسلامي أثبت على الدوام أنه يحمل مقومات السبق من حيث توافر الكفاءات والخبرات، والاستعداد للتضحيات القصوى، وأهم من ذلك أنه يملك الإيمان بمشروعية المهمة التي تجد دائماً من يتصدى لها برسالة راسخة وواثقة، وطريق الإحياء والتجديد هو الخيار الأوحد أمام العمل الإسلامي، فالبديل هو تكريس الأوضاع القائمة بكل احتمالاتها المحذورة.

إن الدعوة للإحياء ليست بحثاً عن نموذج أسطوري مقابل النماذج القائمة، ولا هي، بأية حال، انطلاق من إطار بديل. هكذا تنطلق الدعوة لإحياء العمل الإسلامي من موقعها داخل إطارات العمل الإسلامي، لا من موقع خارجها، وهي تنطلق - أيضاً - استناداً إلى رصيد العمل الإسلامي كله، مقابل أن تبدأ من الصفر، فالأصل هو أن الإحياء تقويم للقائم، وتطوير له، وحفز للعطاء بين جوانحه، وتكييف له وفقاً لما يستجد من معطيات.

إن الإحياء لا بد أن ينطلق من تأسيس حقيقة لازمة، وهي أن جوهر الحركة المعاصرة إنما هو أفكار ورؤى ومواقف وأعمال

وكسوب ونماذج وقيادة ملهمة على مدى اليوم، إنه معايشة ومكافحة مستمرة لشؤون الحياة كلها، تهتدي بالإسلام في كل اتجاهاتها. جوهر العمل الإسلامي هو بعث لهمة المجتمع، وإزكاء لقيم العمل والدعوة والرسالة، وإعلاء لقيم النهضة، وبدون ذلك الجوهر يفقد العمل الإسلامي المعاصر أهم أدواته ومضامينه، ويستهلك رصيد الماضي، ويتحول إلى محض انجراف بلا غاية ولا آفاق ولا مستقبل، وطريق الإحياء والتجديد له شروط لا يستغنى عنها.

إنه بلا شك ليس النموذج الماضي بحذافيره الذي يغلّب بعض الأساليب التي أدت إلى انتكاسته المعلومة السابقة، ولا هو البديل المعروض من مناهج تغتال الكسب الحركي وتحيله نشاطاً بلا مرجعيات، وبلا غاية يشتد إليها العاملون؛ تحيله نشاطاً إدارياً بلا حيوية، واجتماعات تقليدية متقاطرة بلا آفاق، ودوراناً حول هياكل وخطط مفرغة من المضامين. وإنه لمن غير المقبول أو المعقول أن يتراجع العمل الإسلامي إلى أضيق مما كان عليه قبل خمسين عاماً من الكسب والتطور، فيختزل في هياكل لتنظيم التذكرة و«التنوير» والتلقي، بما لا يبرم أمراً ذا بال ولا ينقضه؛ هياكل مفرغة من الرسالة والقصد، خالية من الأهداف والغايات العظام، ولا تعدو لقاءاتها أن تكون تعزية للنفس، وتسلية لها عن حقيقة أن الحركة الإسلامية بصفها ومؤسساتها ليست بذات غناء أو قرار في أمر ذي بال، سواء أكان الأمر تسوية تعيد تشكيل البلاد، أم أزمة تهدد السودان، وتهدد محيطه الإستراتيجي، أم كان حتى أدنى هموم الجماعة كوحدتها، ومناهج عملها ومرجعياتها.

إن من أهم معطيات الإحياء هو أنه ينطلق في سياق تحولات كلية متجددة ومتواردة تشكل الواقع السوداني كله، والواقع الإقليمي والعالمي من ورائه، الشيء الذي يفرض تجنب الانحصار في موقف تنظيمي داخلي ضيق، بعبارة أخرى من الضروري أن تشمل المعالجة الإحيائية الدائرة الإسلامية الخاصة ولكن منظوراً إليها في جملة الحالة الوطنية، ثم الحالة العالمية الأوسع، فالعمل الإسلامي، باعتبار أن التجربة القائمة تسود باسمه، يمتلك مسؤولية خاصة تجاه كل السودانيين أفراداً وتنظيمات، كما أن كثيراً من القوى السياسية والاجتماعية التي يتشكل منها السودان اليوم لها تحالفات تاريخية مع الحركة الإسلامية، وتراث جهاد وكفاح مشترك، وهي لذلك لا يمكن تجاهلها أو التنكر لها، بل الواجب أن تستدرك أي تقصيرات صدرت تجاهها منذ قيام الثورة بأي ذريعة كانت. هذا مدخل تأسيسي ضروري يمهد للإجابة عن الأسئلة الكبرى حول مستقبل العمل الإسلامي وخصائصه في السياق الراهن بكل وارداته المتعددة والمتنوعة، والأسئلة الأساسية يمكن تلخيصها في المحاور التالية:

1 - الهوية والمرجعيات

تبتدئ الأسئلة من السؤال الجوهري عن ماهية الحركة الإسلامية وكيفية وضعها القانوني والأدبي في ظل الأوضاع القائمة وفي ظل التشكل الجاري للسودان، وتمضي الأسئلة إلى تعريف العضوية في بعديها العام والخاص، وتحرير حقوقها وواجباتها، وتعريف القيادة كذلك وحقوقها وواجباتها وعلاقاتها فيما بينها، وفيما بينها وبين

القاعدة، وهناك أيضاً ضرورة ملحة في ظل التحولات المحلية والعالمية لإعادة تأسيس وتأكيد المرجعيات والمفاهيم الكبرى الهادية للعمل الإسلامي.

إن المعطيات التي رافقت تطور التجربة في السنوات الـ 15 الماضية على وجه الخصوص تستحق وقفات للتدبر العميق، وهنا متسع فسيح أمام الحركة لإجراء مراجعات نقدية بكل ما تستأهله من جرأة وصدق وموضوعية، تقويماً لذاتها، ونقداً لأدائها بأعلى درجات الموضوعية والمسؤولية، ومن قبل ذلك مراجعة أفكارها ومنطلقاتها على ضوء المتغيرات الوطنية، وعلى خلفية ما استجدّ من أفكار وتطورات في الساحة الإنسانية الأوسع، ولا شك أن تلك الوقفات الذاتية للمراجعة ستجهد في استبانة نواحي الكسب الموجب والنجاح لتعززها وتبني فوقها، وفي الوقت ذاته ستستبين نواحي الإخفاق لتسد ثغرتها وترمم فسادها، ولا ينبغي لجهد يستوفي الغاية في هذا الصدد أن يستثني ناحية من نواحي العمل، أو فترة من فتراته، أو حدثاً من أحداثه.

2 – منهج الحركة للتزكية والاستقامة والتجديد

لا تستحق أن تُوصف جماعة ما بكونها إسلامية ما لم تتجذر بداخلها قيم الإسلام، نظرية وممارسة؛ لهذا لا بد أن ينصب الجهد الأدنى والأولي نحو الذات في مسعى جاد ومصمم لإحيائها قبل أن تتأهل هي لإصلاح الآخرين.. هذه البديهة هي مقتضى نشوء الحركة والمبرر الأساسي لمولدها. وبرغم أن الحركة قدمت نهجاً متميزاً

للتزكية الذاتية، وساهمت مساهمة لا يمكن تجاهلها في تعميق التدين في المجتمع، فإنها لم تسلم، لا من حيث هي مجتمعة ولا من حيث كونها أفراداً متفرقين، من بعض صور سالبة عنها لدى المجتمع، وليست بالضرورة أن تكون تلك الصور صحيحة ولكنها على كل حال تضع قيوداً على فعلها وفرص نمائها وتأثيرها لا مهرب من الوعي بها والتعامل معها، كما أنه من المكابرة الإصرار على أنها كلها غير صحيحة، فبنو آدم خطاءون، ومن حكمة الإيمان أن يظل المرء وتظل الجماعة في حالة من التزكي والتجديد المستمرة شحذاً للهمة، وجلاء للصدأ، وتتأكد هذه الضرورة على خلفية كسب الجماعة في فترة الإنقاذ التي شهدت أعلى وتيرة من تكوين الصور عن الجماعة بسبب بروزها أمام المجتمع وهي في مواقع السلطة.

إن هذا يؤكد ضرورة تجديد قيم الالتزام والاستقامة الأخلاقية على الصعيد الشخصي، وقيم الحريّات العامّة، والإنصاف، والقسط، والمحاسبة، والعدل الاجتماعي، وصون الحقوق العامة للناس وحرماتهم على الصعيد العام، ولا مشاحة في أن تقديم المشروع الإسلامي بصورة قوية ومستمرة سيتأتى فقط من خلال تقديم بدائل في مجالات الحياة جميعاً، ونماذج وقدوة تعمق مصداقية العمل الإسلامي، وتجدد الثقة به، وتعالج أزمة اهتزاز المثال لديه، وتقوي الإقبال على التدين عامة، وذلك يفرض تجديد أساليب العمل في التزكية الخاصة والدعوة وتنشيطها، وتقديم الطروح التي توجه الكسب وتصوغ المواقف العامة.. إن من الضروري العناية بالأفراد من حيث هم بشر وأرواح، ومن حيث هم

مجتمع متساكن ومتعاون؛ لكن منهج الحركة ليس تزكية للذات وحدها، ولا يقف في حدود النجاة الشخصية، بل إن من أخص خصائصه أن يمتد إلى المجتمع وإلى الحياة العامة ليصلحها بقيم الدين، وبهذا لا يمكن أن ينتكس العمل الإسلامي ليصبح أسراً مقفلة ومواعين للعمل المغلق لأغراض التلقين والتنميط، والشحن بالولاء الأعمى والأبكم في آن واحد.

إن من الأولويات هنا أيضاً هو استعادة التجانس الداخلي في الحركة، وتحقيق التواصل بين قطاعاتها وأجيالها، وتجديد لحمة الإخاء كما كانت، وتجديد الدماء، وتفريخ القيادات في كل الأجيال، وبعث تقاليد المبادرة لدى الأفراد وتحرير إرادتهم؛ ومن ناحية أخرى استعادة روح العمل الجماعي، وتوظيف طاقات الأفراد والجماعة في العمل الدعوي والسياسي المنفتح نحو توسيع الولاء في المجتمع. إن الإحياء لا يلزم في هذه النواحي وحدها، بل لا بد له من أن يشمل الناحية الفكرية، فأي حركة معاصرة بلا فكر متجدد وخطاب جاذب مصيرها الذبول والتواري والموت البطيء المؤكد، ولن تستطيع الجماعة أن تطلق طاقات الأفكار في أفرادها ما لم تطلق طاقات المبادرة لديهم ولدى المجتمع من حولهم، فالأفكار تنمو وتزدهر في سياق المدافعة والمنافسة، والشرط الأسبق لذلك هو إطلاق الحرية دون تردد أو تقاعس.

3 – الشورى والمؤسسية

إن الجسر العابر إلى الإحياء الجدي ينهض على إصلاحات تنظيمية أساسية، تستهدف توسيع دائرة الشورى في غير ما تأجيل أو

مداراة؛ فإن ما يميز الحركة الإسلامية هو وعي قيادتها وقاعدتها وتساويهما في الحقوق، وتقاربهما في المعرفة والإمكانات الذاتية، ولم تقم العلاقة بين القيادة والقاعدة، في أفضل مراحل العمل الإسلامي، على مشيخية، ولا على تقاليد الإشارة والتلقي السالبة، بل كان المثال الشاخص دائماً وبوضوح هو مثال النبوة والخلافة الراشدة؛ حيث المداولة والمشاورة حتى بين صاحب الوحي وعامة الصحابة، وهو مقتضى عموم الأمر بالشورى الذي جاء في القرآن بصيغة الإطلاق، ثم إنه من الضروري التذكير بأن الشورى ليست نصوصاً تكتب لتنتهك، ولا هي وعود بارقة كالسراب وادعاءات لا تسندها بينات، ولا هي تمويهات إجرائية معقدة لإبراء الذمة، ولا هي جدل دائري لا ينتهي حول صحائف وخطط ولوائح لا تقدم ولا تؤخر في قرارات جوهرية، وقطعاً هي ليست تزجية أوقات الاجتماعات ببيانات «تنويرية» لا تستدعي نظراً ولا محاسبة ولا قراراً ذا بال، إن الضابط في هذا الجدل حول ماهية الشورى ومقدار ممارستها هم أبناء الحركة الإسلامية أنفسهم، فهم يعرفون الشورى حين يرونها، ويعرفون نقيضها حين يرونه أيضاً.

إن الشورى الحقيقية في الأساس يستحيل تحقيقها إن لم تتوافر لها شروط عينية، في مقدمة تلك الشروط: تكافؤ أصحاب المشروع في الذمم وفي الحقوق والواجبات، قبل أن تتحقق الشورى بالإجراءات فإنها تتحقق بتساوي أفراد الجماعة في مقومات السلطة والقوة، إنه لمن الخطأ أن توصف مؤسسة قيادية بأنها شورية أو قيادية إن لم يتكافأ أعضاؤها في المعلومات، والإمكانات المادية،

ليس في العلم بها فقط تحقيقاً لمبدأ الشفافية، بل في الوصول إليها واستخدامها، ولا تكافؤ بين الشركاء في مشروع واحد بغير تكافؤ في الحقوق إزاء الأجهزة التنظيمية بحيث تبقى نزيهة ومحايدة إزاء حقوق أعضاء الجماعة وعدالة الإجراءات بينهم مهما ارتفعت أو انخفضت مقاماتهم، وبهذا لا يمكن تصور شورى حقيقية إذا احتكرت مقومات السلطة والقوة ووظفت لفئة دون أخرى.

إن الإصلاح الشوري يعني بالضرورة إصلاح طرائق العمل المؤسسي ومفاهيمه على كل الصعد والمستويات، إن كان في الحركة السياسية أو الدولة، وذلك يعني تعديلات في الأساليب والتقاليد القائمة اليوم في كل أجهزة القيادة وأجهزة الرقابة والشورى، وسيعني ذلك حتماً استدعاء قضية المحاسبة للأفراد والقيادات على السواء. إن هذا المبدأ الإسلامي الصريح هو من أهم ما ميز المثال الإسلامي كما عبرت عنه مرحلتا النبوة والخلافة الراشدة، لكنه أيضاً ظل ركيزة هامة في تقاليد عملنا المعاصرة، واليوم وقد قامت دولة ترفع مبادئ الإسلام أصبحت هذه التقاليد أوجب، فمن غير العدل أن يطلب من أعضاء الحركة تقديم أرواحهم وأموالهم وأوقاتهم ليدافعوا عن التجربة القائمة دون كلال أو ملل وهم لا يملكون المقدرة على الاستقصاء المحايد، الدقيق والشافي، وليس القانع فقط بالتطمينات، من اتهامات الخطأ أو التجاوز في الحقوق العامة مما يقدح في صورة التجربة الواجب الدفاع عنها والمنافحة عن صورتها.

4 - العمل الإسلامي والدولة

ترمي الأسئلة أيضاً إلى معالجة الجدلية التي يصورها الافتراض القائل بحتمية التنافر بين الحركة والدولة، أو ما تلخصه مقولة: «قوة الحركة - ضعف الدولة؛ وضعف الحركة - قوة الدولة».

إن الإجابة عن هذا السؤال توجد في حقيقة أساسية من المهم إثباتها وهي أن الجماعة من حيث فكرها وكسبها الرسالي غير مرتهنة إلى حيز الزمان أو المكان.. هما - بلا شك - اعتباران مهمان، لكن الفكرة في إطلاقها تتجاوز الزمان والمكان، وإلا لما بقيت العقائد والأفكار عبر الدهور، أما الدولة من حيث هي تجسيد زماني ومكاني للفكرة، فإنها مقيدة بهما وبما يترتب من تكاليف وأعباء، ومواثيق وقوانين، وأولويات وحوادث، وجملة ممتدة من الاعتبارات العملية، ويفرض ذلك تعيين مدى الارتباط الملزم والمقيد بين الفكرة في بعدها المثالي والرسالي وبين سلسلة الوقائع والملابسات اليومية التي تواجه تطبيقها في حالة الدولة، بما يخلي مساحة للمراجعة البناءة، ولا يرهن الفكرة برمتها لأقدار الدولة، ويجعلها تحت رحمة الأحداث التي تنوشها وتوهن بناءها؛ فالمراهنة على الدولة وحدها، وإلحاق الدعوة والفكرة برمتها بها وبأقدارها، يعني زوال الدعوة والفكرة بزوال الدولة.

وهنا لا بد من تأكيد مسألة مهمة وهي أن تجربة الدولة الماثلة، بكل ما لها وما عليها، هي من صنع الحركة الإسلامية مهما ضج أبناء الحركة بالشكوى من عدم كفايتها هي، أو ضعف مقدرتهم هم

على تقويمها وتصويبها، وبذلك فإن أي جهد إحيائي إنما ينصب نحو التقويم والتصويب للحركة والدولة كليهما، فهما ليستا فوق النقد والتقويم والمحاسبة من ناحية، كما أنهما ليستا في مقام الخصومة والعداء من ناحية أخرى، وأي إخلال بهذا المبدأ أو التنازل عنه سيعني أن تؤول الدولة حتماً بكل أدواتها وسلطانها إلى من يسيطر عليها، وتبقى تحت رحمة قراراته وتقديراته وحده.. في هذه الحالة ستكون الخسارة مزدوجة؛ من ناحية تتحمل الحركة وزر أفعال لم تأت بها، ومن ناحية أخرى تفرط في ما حصلته وجنته بكسب يدها.

إن من الضروري اكتشاف المعادلة التي تدحض الفرضية التي تلخصها المقولة السابقة التي تنبني على تناسب عكسي يحمل صفة الحتمية بين قوة الجماعة وقوة الدولة.. إنها فرضية شائهة ومشبوهة الأصل، ومكبلة للدولة والحركة كليهما، ومعكوسها هو الصحيح، فقوة الدولة في قوة من يسندها من جماعة، وقوة الجماعة في قوة دولتها، والبديل لهذا التعايش المتساند المتعاضد هو التفاني والتناسخ.

وتطلب الأسئلة هنا كذلك توضيحاً أدق وأنجع مما هو قائم الآن، عن العلاقة بين الحركة الإسلامية بأي تعريف مقبول ومتفق عليه وبين الحركة السياسية العامة المؤيدة للدولة والموجهة لها، وأيضاً تستدعي الأسئلة إجابات عن العلاقة بين المؤسسات الشورية والقيادية من ناحية، والدولة من ناحية أخرى، وما يلزم من تقويم لتلك العلاقة في المستويات المركزية واللامركزية.

5 - العمل الإسلامي والوحدة الوطنية

إنّ قَدَر الحركة وقَدَر السودان مجتمعاً ودولةً أصبحا متلازمين في هذه الفاصلة التاريخية، والبحث عن مستقبل السودان، بأي صورة، يصعب أن ينظر إليه في ظل الظروف الراهنة بتغييب أي منهما، ولذلك فإنّ من أوجب واجبات المرحلة رعاية وحدة كيان الوطن، وقيادة مشروع بناء الأمّة بوعي ومسؤولية وترفع عن المكاسب الذاتية الضيقة. إن إحياء العمل الإسلامي ووحدته لن يثمر شيئاً في ظل انقسام المجتمع المحيط، وبذلك تبرز قضية إصلاح الساحة الوطنية الأوسع، وإعادة بناء وحدتها قضية مركزية وذات أولوية تتقدم هموم العمل الإسلامي.

إن الوحدة المطلوبة في صعيدها الأرفع هي الوحدة الوطنية الشاملة المؤسسة على ركائز المساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين، المتجذرة في قيم العدالة والحرية للجميع، بلا مداهنة ولا تردد في إعلان ذلك والالتزام به، ودون تقديم لمكاسب ظرفية تتحصل من تأجيل إعلانه، لكن الوحدة الوطنية لا تجتنى بالأماني.. إنها تستلزم تناولاً جاداً لقضايا الإصلاح السياسي الجوهرية في الساحة العامة بكل ما تتضمنه من أسئلة حرجة ومن تضحيات كبرى؛ فلن تتحقق وحدة وطنية دون التزام صريح بمطلوباتها المتمثلة في توفير الحريات السياسية للجميع، والقبول بالتداول السلمي للسلطة، والقسمة العادلة لمصادر القوة والثروة، واللامركزية الحقيقية التي تتيح لمجتمعات الريف والأطراف أن

تلتحق بركب المدنية وتتساوى مع غيرها في الحقوق، وإن التسويف في هذه المبادئ لن يورث البلاد سوى مزيد من الانقسام، ويدفع بالقوى الطرفية إلى التمرد المسلح، كما يدفع بالقوى الوطنية والفاعليات الاجتماعية المتنامية إلى الانعزال.

إن وحدة الساحة السياسية السودانية العامة، بالنسبة إلى العاملين في الحقل الإسلامي، تنطلق من إعادة تأسيس المسار الإسلامي، وتصحيحه، وإحيائه للسير به نحو تحقيق أعلى درجات التضامن والوحدة الوطنية عبر صيغة مفتوحة ومتنامية وفق الظروف والحاجات والاستجابات، ودون ذلك المطلب الأسمى ينبغي أن تتحقق درجة من الوحدة والاتساق بين فصائل العمل الإسلامي، فبدون ذلك تهدر طاقات عطاء كبيرة، وتضيع أوقات ثمينة، وربما يستحيل العمل إلى مناورات محدودة وتضييع للوقت والإمكانات في تشقيق الذات وتقسيم الآخرين. إن الالتزام بمبدأ الوحدة وتكريس المتاح من الاستقرار السياسي والاجتماعي في الأوضاع الراهنة والبناء عليه، شرط ضروري، وإن المبادرات التي لا تأبه لتأكيد ذلك المبدأ تجنح في غاية الأمر إلى أن تصبح هي نفسها مشكلة انقسامية في غلاف جديد، خاصة إذا بدا أنها تكرس لزعامة بديلة دون عناية حقيقية بجوهر الإحياء، أو إذا اعتبرت موجهة نحو زعامة قائمة وليس نحو مبادئ حاكمة.

6 - العمل الإسلامي وقضايا المجتمع

ليس بأضر لجماعة تلي أمر الناس من أن تفقد الصلة بهم، والمقدرة على تلقي أحاسيسهم، والعناية بمشاغلهم، ويجب لذلك

إظهار حساسية أعلى تجاه مشاغل المواطنين في معاشهم وأرزاقهم ومجمل حقوقهم في الحياة الحرّة الكريمة، صيانة لهم من أذى الفقر وذل الحاجة، فإنه يستحيل لصاحب دعوة أن يدعو قوماً لا يعبأ بمكابدتهم في ظروف الشظف وضنك العيش واتّساع مدى حاجات الإنسان المعاصرة، ولقد وصف القرآن النبي ﷺ بأنه ﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾[1]، هذا شرط ضروري لأي جهد رسالي بناء، فالجماعة السياسية الناجحة ليست هي التي تقوم مقام الدفاع غير المشروط عن مواقف أصحابها وممارساتهم، خاصة إذا وليت السلطة، بل الجماعة الناجحة هي التي تملك مقياساً حساساً لنبض المجتمع وحاجاته وتطلعاته، وتصبح هي ذاتها موصلاً ممتازاً لتيارات المجتمع ومحامياً صلباً عنها.

7 – العمل الإسلامي والسياق الإنساني

إن الحركة الإسلامية المعاصرة هي بنت زمانها ولحظتها في التاريخ الإنساني، فالحق عليها أن تنفتح على التجربة الإنسانية على سعتها، وأن تستلهم من حكم التجربة الإنسانية وكسب البشرية الدروس والأسباب المؤدّية إلى النهضة والتقدّم؛ فلسنا بصدد انغلاق أو عُزلة غير مبررين، بقدر ما نحن أمام تحدّيات انفتاح وتواصل وتفاعل حيّ وخلاق مع مقتضيات عصرنا ومكاسبه، والعمل في السياق الإنساني العام يستوجب جهداً يتعدى محض الانفتاح السالب نحو مقتضيات العصر وتياراته، إلى التأثير الفاعل في

(1) سورة التوبة، الآية: 128.

تشكيلهما والتعامل معهما، وهذا جهد له متطلبات عديدة تبدأ بتعميق التواصل البناء مع تيارات العمل الإسلامي على الساحة الوطنية، ثم على الساحة العالمية من أجل الحصول على إجابات متفق عليها حول القضايا التي تشغل الإنسانية ومن بينها التهم التي تلصقها بعض الجهات بالإسلام بصورة متنامية، من رعاية العنف، وعدم الاستعداد للمجادلة بالحسنى، ويلزم أن يمتد الحوار وأن تقوده الحركة الإسلامية مع التيارات الأخرى داخل بيت المسلمين، ثم نحو الساحة العالمية مع الأديان والثقافات الأخرى.

وإنه لمن المهم في هذا الصدد وفي سياق الحديث عن البعد العالمي للعمل الإسلامي، إلى جانب التمسّك بمنظومة القيم الخاصة بالحوار، الانطلاق من قاعدة متينة للإجماع الوطني، وبناء علاقات وطيدة من حسن الجوار توثقها المصالح والمبادئ المشتركة، والتعاطي المتفاعل مع المجتمع الدولي الأوسع، تعايشاً وتواصلاً وشراكة.

خاتمة ودعوة

نحن في قلب مرحلة من التاريخ تحيط بها تحدّيات ومهام كُبرى، وإن انطلاق عملية الإحياء بصورة مشروعة وصحيحة توفر العمق الإستراتيجي الضروري للتداول حول أمهات القضايا مما لا يمكن تناوله إذا تعاملنا معها بالتصامم عن وجودها، أو بروح القطيع المتدافع للهروب منها. والإحياء بهذا الفهم الموجب سيمكن من استقبال المرحلة القادمة من عمر السودان باستعداد أفضل،

وبمقدرات أنجع، إن جهداً كهذا سيكشف عن حقائق مذهلة حول مقدار التجديد المطلوب، سواء من حيث الأولويات، أم من حيث الأطروحات المنطلقة من فكر وخطاب يوفقان بين ضرورات المرحلة الجارية وحاجاتها، وبين تواتر التجربة الإسلامية في فكرها وكسبها التاريخيين.

إن المشكلات الراهنة التي تواجه التجربة الإسلامية لا يمكن تلخيصها في أنها مشكلة قيادات.. إنها تسري في أغوار أعمق من ذلك، تسري في البنيات التنظيمية، وفي الأفكار والنظريات التي تشكلها، وفي سلوك القاعدة والمؤسسات الشورية والقيادية والتنفيذية وتقاليدها الموجهة؛ لذا فإن مقصود الإحياء ينبغي أن يتجاوز المعالجات السطحية وينفذ إلى المحركات الروحية والوجدانية، والثقافة الموجهة للجماعة وللعمل.

إن الإجابة عن الأسئلة الواردة أعلاه تمثل تحدياً أساسياً لإحياء العمل الإسلامي، ولا يمكن لأحد أن يزعم امتلاكه للحقيقة النهائية الثابتة في تقديم الإجابة عنها، بل عكس ذلك هو الصحيح، فإن جوهر الإحياء يعني أن تأتي الإجابة عبر عمل جماعي يبني من جديد وحدة فكرية تؤهلنا لاستقبال التحولات الكبرى في هذا المفصل الحرج من تاريخ السودان، ولأن هذا الجهد جماعي بطبعه فهو لا بد أن يكون توحيدياً لا انقسامياً، ولكي يستوفي هذا الشرط لابد له من أن ينطلق من داخل المؤسسات المشروعة ليرفع مطالب مشروعة، ويطلب إجابات مشروعة أيضاً.

ثم إن التصدي للتحديات والاختبارات التي تواجه الجماعات

والأمم لا يفلح إلا إذا تقمصه التوكل والعزم والتصميم على الاقتحام مهما كانت مكارهه، وهذا بطبيعته جهد متدرج متأن ولكن برؤية ومقاصد لا تغيب عن الذهن، والقصد من هذه الدعوة هو أن ينفض أبناء الحركة الإسلامية عن كاهلهم أوزار اليأس، ويفارقوا مذاهب الاستسلام، وأن يتداعوا مرة أخرى كما تداعوا بالأمس للجهاد، وتداعوا قبله ليشيدوا بناء حركة إصلاحية تجديدية كبرى في التاريخ القريب، أن يتداعوا ليقيموا أركان دعوة جامعة للإحياء، دعوة تعرف كيف تتغلغل إلى الوجدان فتوقظ الوسنان وتبعث الطاقات المغمورة تحت ركام القنوط، دعوة يرفدها كل واحد من موقعه وعلى شاكلته التي يسرها الله له، دعوة قوية ونامية لا ينحسر ساحلها، ولا تنشق لجتها، تمضي إلى غاياتها بإذن ربها.

الحركة الإسلامية وسمات الخطاب الناجح

بقلم: د. عصام أحمد البشير(*)

مدخل

يتميز العصر الذي نعيشه - عصر العولمة - بسقوط الحدود الزمانية والمكانية، وتلاشي المسافات؛ حيث تحول العالم إلى قرية صغيرة أصبحت فيها العلاقات البشرية أكثر تنظيماً وسرعة، الأمر الذي أدى إلى مزيد من التفاعل البشري والانفتاح الثقافي والتنازع الحضاري.

كما يتميز بالتطور الهائل في تكنولوجيا الانتقال والاتصال، حيث وصل الإنسان إلى القمر، وأرسل أجهزة إلى المريخ جمعت صوراً لسطحه وعينات من تربته، واخترعت أدوات جديدة للتواصل بين أعداد أكبر من الناس كما في شبكة الإنترنت، والأقمار الصناعية والمحطات الفضائية، التي أصبح الانسان قادراً عبرها على أن يرى ويسمع ما يدور في أرجاء العالم.

هذه الثورة التقنية العلمية الهائلة، نسبة إلى ميلادها وتطورها في

(*) مفكر إسلامي ووزير الأوقاف السوداني السابق.

كنف الحضارة الغربية أفرزت تحديات كبيرة - على الصعد كافة - أهمها :

- اقتصادياً : أدت إلى زيادة الترابط بين الأسواق المختلفة حتى وصلت إلى حالة أقرب إلى السوق العالمي الكبير، خاصة مع نمو البورصات العالمية، وبروز الشركات عابرة القارات، الأمر الذي أضعف الشركات الصغيرة، وأعيا الدول الفقيرة.

- دينيّاً : أدت إلى تغليب المادة على الروح والعاجل على الآجل، والنزوة على المبدأ، واختزلت الإنسان في بعده المادي الاستهلاكي بل والشهواني أحياناً، وساهمت في ترويج العلمانية الغربية؛ والدعوة إلى فصل الدين عن الدولة فكراً وممارسة.

- سياسيّاً : أوجدت أداة فعالة للنظام العالمي الجديد تمكنه من بسط سيطرته، ونشر حضارته والعمل على تشكيل العالم وفق الطريقة التي يريد عبر إحكام السيطرة على المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي ومجلس الأمن ونحوه، والسيطرة على أجهزة الإعلام العالمية من صحف وإذاعات وقنوات فضائية ونحوه.

- اجتماعيّاً : أدت إلى تزايد الصلات بين الجمعيات والمؤسسات غير الحكومية وتعميق التنسيق بين المصالح المختلفة للأفراد والجماعات، فظهر مايعرف بالشبكات الدولية Networking حيث برز التعاون استناداً إلى المصالح المشتركة بين الجماعات والمؤسسات الأمر الذي أفرز تحالفات بين القوى الاجتماعية على

المستوى الدولي، خاصة في المجالات النافعة مثل: الحفاظ على البيئة، أو في المجالات القانونية كغسل الأموال والمافيا الدولية للسلاح. وفي الجانب غير المحمود أدت إلى ظهور الجريمة عابرة الحدود الأمر الذي نتج عنه فقدان التوازن النفسي والقيمي في مسيرة الحضارة البشرية.

الخطاب الإسلامي: لماذا؟

الخطاب الإسلامي ضرورة ملحة لأسباب عديدة.. أهمها أنه:

- رسالة البلاغ المبين

ذلك لأن المسلمين في كل عصر مطالبون بتبليغ رسالة الله عبر خطاب إسلامي يقدم الإسلام عقيدة وشريعة وقيماً، بمضمون صحيح كامل.. وأسلوب قشيب فاعل.. يبصر من العمي ،و يهدي من الضلالة، ويرشد من الغي، ويرد من التيه. يقرب البعيد، ويروض العنيد، يهدي الكافر، ويؤلف النافر، فيقيم الحجة على البشرية، ومتى خلا الزمان من هذا البلاغ - أو تقاصر البلاغ عن هذه الصفات - لحق التقصير بالمسلمين.

- سبيل الأنبياء والصالحين

البلاغ والدعوة إلى الله هما سبيل الرسل عليهم الصلاة والسلام، بل هما سبيل النجاة الوحيد لهم ولأتباعهم، لقوله جل وعلا: ﴿قُلْ إِنِّي لَن يُجِيرَنِي مِنَ ٱللَّهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلْتَحَدًا إِلَّا بَلَٰغًا مِّنَ

ٱللَّهِ وَرِسَٰلَٰتِهِۦ﴾.. الآية[1]، لذلك فالخطاب الاسلامي هو دأب الصالحين وورثة النبيين، ونهج الخيِّرين: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾[2].

- طريق الخلاص للعالم

الواقع البئيس الذي يعيشه العالم اليوم يفرض على المسلمين أن ينشروا الخير العميم الذي عندهم والذي يقدم الحلول الناجعة لمشاكل العالم؛ مستخدمين في ذلك أدوات العصر ولغته في مخاطبة الناس، تحقيقاً للشهود الحضاري للأمة الإسلامية على الأمم الأخرى انطلاقاً من قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾.. إلى قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾[3].. فالشهود ليس في الآخرة فقط بل هناك شهود في الدنيا - كما يرى بعض المفسرين - قال عطاء: «إن أمة محمد شهداء على من ترك الحق حين جاءه بالإيمان والهدى من كان قبلنا، ورسول الله شاهد على أمته وهم شهداء على الأمم».

والشهود الذي تقوم به الأمة الإسلامية يقوم على:

- الخيرية المستندة إلى أكمل الشرائع وأقوم المناهج وأوضح المذاهب وأصح العقائد.. عقيدة التوحيد التي وحدت غاية النفس البشرية وجعلتها تنحصر في رضاء الخالق، فعصمتها من التمزق

(1) سورة الجن، الآية: 22.
(2) سورة آل عمران، الآية: 110.
(3) سورة البقرة، الآية: 143.

النفسي والصراع الداخلي والتناقض الفكري والتنازع الكهنوتي، والتضارب السلوكي، فأزالت الأرباب الزائفة، وحطمت الأصنام المادية والمعنوية، وهذبت الرغائب النفسية، وشذبت الشهوات الحسية، ووجهت الغرائز الحيوانية، فأبانت الوجهة وحددت الطريق ووضحت المعالم وأرست المبادئ ونشرت القيم وأنشأت خير أمة أخرجت للناس، فسعد العالم وطرب الوجود وفرح الكون وانتشت الحضارة: ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾[1].

- والرحمة التي جعلها الله للناس كافة دون اعتبار لدين أو عرق أو حضارة، الرحمة التي تشيع السماحة والود والتراحم بين بني البشر، وتخلص العالم من التحاسد الفردي والتطاحن العنصري والتعصب الديني كما تمكنه من وقف نزف الدم الذي أحدثته الحروب الطاحنة التي تقوم على الرغبة في التوسع والاستغلال المادي والعظمة الكاذبة.

سمات الخطاب الإسلامي

للخطاب الإسلامي سمات تميزه عن غيره يمكن إيجازها في الآتي:

1 - ربانية المصدر والغاية

فالخطاب الإسلامي ربانيٌّ في مبدأه ومصدره، . .من الله يصدر

(1) سورة يونس، الآية: 58.

وإليه ينتهي. . منبعه الوحي. . ولا يملك مجتهد مهما سما قدره أو علا كعبه أن يحدث في هذا الدين ما ليس منه (من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد)[1]، هذه الربانية عصمت الفكر الإسلامي من التناقض وبرأته من التحيز وحررته من الهوى وأضفت عليه قدسية لم تتأت لغيره.

كما أنه رباني في غايته ووجهته، يرمي إلى أن يعرف الإنسان لوجوده غاية ولمسيرته وجهة ولحياته رسالة، فيجتمع شتيته ويأتلف شعثه ويتوحد همه ويطمئن قلبه.

2 - عالمية الوجهة

فالخطاب الإسلامي عالمي المنزع والوجهة، لا يحفل بجنس ولا يتحيز لعرق ولا يتكتل في لونه، بل حفلت مفردات القرآن بنداءات للناس جميعاً: يا أيها الناس، يا بني آدم وتكررت فيه لفظة «العالمين»، ولفظة «من» التي تفيد العموم والشمول لكل من يعقل، وتحققت عالمية الخطاب في سيرة الرسول ﷺ إذ وجه خطابه إلى ملوك ورؤساء العالم وقتئذ، فكتب إلى كسرى عظيم الفرس، وقيصر عظيم الروم، والمقوقس عظيم القبط، والنجاشي ملك الحبشة وهكذا هذه العالمية - للإسلام - تبدت في قدرته على التعايش مع كل الجماعات البشرية غير المحاربة - من نصارى ويهود. . ملوك وفقراء. . سود وبيض. . الخ، وفق الأسس والضوابط التالية:

---

(1) صحيح ابن حبان، ج 1، ص 207.

1 - الاختلاف سنة إلهية: الاعتراف أن الاختلاف بين بني البشر في الدين واقع بمشيئة الله تعالى، فقد منح الله البشر الحرية والاختيار في أن يفعل أو يدع، أن يؤمن أو يكفر: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾[1].

والمسلم يوقن أن مشيئة الله لا راد لها ولا معقب. كما أنه لا يشاء إلا ما فيه الخير والحكمة علم الناس ذلك أم جهلوه. ولهذا ينحصر دوره في مهمة البلاغ المبين قولاً وعملاً دون إجبارٍ أو إكراه: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾[2].

2 - وحدة الأصل الإنساني والكرامة الآدمية: انطلاقاً من قوله سبحانه وتعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾[3]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِىٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾[4]. فالناس أكرمهم عند الله أتقاهم، أبوهم واحد، والرابطة الانسانية بينهم قائمة شاءوا أم أبوا، هذه الرابطة تترتب عليها واجبات شرعية كالقيام للجنازة أيّاً ما كانت عقيدة صاحبها.. روى البخاري أن النبي ﷺ مرت به جنازة فقام، فقيل له: إنها جنازة يهودي! فقال: «أليست نفساً؟!»[5].

(1) سورة الكهف، الآية: 29.
(2) سورة يونس، الآية: 99.
(3) سورة الحجرات، الآية: 13.
(4) سورة الإسراء، الآية: 70.
(5) البخاري كتاب الجنائز باب من قام لجنازة يهودي ح رقم 1229.

3 - التعارف: لقوله سبحانه وتعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ﴾[1] وكما ورد في الحديث: «وأشهد أن العباد - كلهم - إخوة»[2]، فالتعارف أساس دعا إليه القرآن، وضرورة أملتها ظروف المشاركة في الدار أو الوطن بالتعبير العصري، وإعمال لروح الأخوة الإنسانية بدلاً من إهمالها.

والروابط الاجتماعية بين البشر كثيرة، عبرت عنها الآية الكريمة: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾[3]؛ إذ حوت: الرابطة العائلية ،والرابطة القومية، ورابطة الإقامة (الوطن)، ورابطة المصلحة، والرابطة الإسلامية.

4 - التعايش: إذ إن حياة المتشاركين لا تقوم بغير تعايش سمح: بيعاً وشراء.. قضاء واقتضاء.. ظعناً وإقامة. وتاريخ المسلمين حافل بصور التعامل الراقي مع غير المسلمين. وقد حدّد الله سبحانه وتعالى أساس هذا التعايش بقوله: ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾[4].

(1) سورة الحجرات، الآية: 13.
(2) سنن أبي داود، ج 2، ص 83.
(3) سورة التوبة، الآية: 24.
(4) سورة الممتحنة، الآية: 8.

إن غير المسلم إذا لم يبدأ بحرب، ولم يظاهر على إخراج، فما من سبيل معه غير التعايش الجميل الملتزم بالبرّ وهو جماع حسن الخلق، والقسط هو العدل والفضل والإحسان.

5 - **التعاون**: كثير من القضايا العامة تشكل قاسماً مشتركاً بين المسلمين وغيرهم، ويمكن التعاون فيها، كما أن الأخطار التي تتهددهم معاً ليست قليلة، ويمكن أن تشكل هذه القواسم المشتركة منطلقاً للتعايش والتعاون، وأهم هذه القواسم المشتركة ما يلي:

- الإعلاء من شأن القيم الإنسانية والأخلاق الأساسية فالعدل والحرية والمساواة والصدق والعفة كلها قيم حضارية تشترك فيها الأديان والحضارات وترسيخها في المجتمعات هدف مشترك يمكن التعاون عليه.

- مناصرة المستضعفين في الأرض وقضايا العدل والحرية ومحاربة الظلم ومن ذلك اضطهاد السود والملونين في أميركا واضطهاد الأقليات الدينية وسائر الشعوب المقهورة في فلسطين وكوسوفا والشيشان ونحوه، فالإسلام يناصر المظلومين من أي جنس ودين. والرسول ﷺ قد قال عن «حلف الفضول» الذي تم في الجاهلية: «لقد شهدت في دار عبد الله بن جدعان حلفاً ما أحبّ أنّ لي به حُمر النّعم، ولو أدعى به في الإسلام لأجبت»[1].

- التعاون لمواجهة دعاة المادية الذين ينكرون الغيب ودعاة

(1) سيرة ابن هشام، والكلام عن هذا الحلف ذكر في البداية لابن كثير باسناد صحيح، وفي دلائل البيهقي ورواه الحميدي، وابن سعد عن طريق الواقدي.

الإلحاد الذين يجحدون وجود الله ودعاة الإباحية الذين يروجون العري والتحلل الجنسي والشذوذ والإجهاض.

3 - إنسانية المنطلق

فالنزعة الإنسانية هي لحمة الخطاب الإسلامي وسداته، ويكفي للدلالة على ذلك أن لفظة «الإنسان» تكررت في القرآن (63) ثلاثاً وستين مرة ولفظة «بني آدم» تكررت (6) ست مرات وكلمة «الناس» تكررت (240) مائتين وأربعين[1] مرة، وأول نداء في القرآن كان نداء للناس كافة: ﴿يَاأَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[2]، كما أن أول خمس آيات نزلت من القرآن (من سورة العلق) ذكرت لفظة «الإنسان» في اثنتين منها: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾[3].

والله سبحانه كرم الإنسان إذ خلقه بيده في أفضل صورة وأجمل منظر وأحسن تقويم، ونفخ فيه من روحه، وميّزه بالعقل الذي يعي ويريد ويختار، وأسجد له ملائكته واحتفى به في الملأ الأعلى وسخّر له الكون، وأنزل إليه كتبه، واختار منه رسلاً، يدعون إلى إلي الواحد الديان، ويسمون بإنسانية الإنسان.

كذلك كانت سيرة الرسول ﷺ تأكيداً لهذه الإنسانية، إذ إنه ﷺ

---

(1) انظر الخصائص العامة للدين الإسلامي، د. يوسف القرضاوي، ص 62.
(2) سورة البقرة، الآية: 21.
(3) سورة العلق، الآيات 1 - 5.

الرحمة المهداة للعالمين: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾[1]، وكانت أفعاله وأقواله ﷺ تأكيداً لمبدأ الأخوة الإنسانية: «أنا شهيد أن العباد كلهم إِخوة»[2]، والمساواة الانسانية: «كلكم لآدم وآدم من تراب»[3]، وأهمية الأعمال الإنسانية: «ألا أخبركم بأفضل من درجة الصلاة والصيام والصدقة؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: إصلاح ذات البين، فإن فساد البين هي الحالقة»[4]، «أحب الأعمال إلى الله سرور تدخله على مسلم: تكشف عنه كربه، أو تقضي عنه ديناً، أو تطرد عنه جوعاً. ولأن أمشي مع أخ في حاجة أحب إلي من أن أعتكف في هذا المسجد شهراً. ومن كظم غضبه - ولو شاء أن يمضيه أمضاه -؛ ملأ الله قلبه رخاء يوم القيامة. ومن مشى مع أخيه في حاجة حتى يقضيها له ثبت الله قدميه يوم ينعقد الأقدام»[5].

4 - وسطية المنهج

الخطاب الإسلامي يراعي التوازن بين العقل والوحي، بين المادة والروح، بين الحقوق والواجبات، بين الفردية والجماعية، بين الإلهام والالتزام، بين النص والاجتهاد، بين الواقع والمثال، بين الثابت والمتحول، بين الارتباط بالأصل والاتصال بالعصر.

---

(1) سورة الأنبياء، الآية: 107.
(2) سنن أبي داود، ج 2، ص 83.
(3) مسند الربيع، ج1، ص 170.
(4) جامع العلوم والحكم، ج 1، ص 329.
(5) مجمع الزوائد، ج8، ص 191.

- التوازن في النظر والتعامل مع الحضارة الغربية الراهنة:

لا ينظر إلى الحضارة الغربية بازدراء واحتقار، كما لا يراها بعين الإعجاب والانبهار، بل يتعامل معها وفق الموجهات التالية:

1 - يؤمن بالتعددية الحضارية الثقافية التشريعية والسياسية والاجتماعية ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾[1]، ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ﴾[2].

2 - يعمل على تنمية آفاق التواصل الحضاري ومن ذلك الإفادة من الحضارة الغربية في المنهج العلمي في الكونيات والنظم الإدارية المتقدمة وتجديد الإحساس بقيمة الوقت وقيمة العدل في ظل مناخ كريم والدعوة الى قيام شراكة إنسانية صحيحة وقويمة - التبادل العادل للمصالح - والسعي الجاد لخفض أصوات الغلاة من الطرفين.

3 - يهتم بالكتابات التي تقدم لغير المسلمين ويركز فيها على الحجة العقلية لا النصوص الشرعية.

4 - يدعو إلى تأسيس فقه الأقليات المسلمة في مجتمع غير المسلمين على قاعدة «لا تكليف إلا بمقدور»، أي على قدر الوسع والطاقة بما يحقق للمسلمين الحفاظ على هويتهم دون انكفاء وتفاعلهم دون ذوبان.

5 - يركز على المنظومة القيمية في علاقاتنا مع الغرب والقائمة

(1) سورة المائدة، الآية: 48.

(2) سورة المائدة، الآية: 48.

على وحدة الأصل الانساني ومنطلق التكريم الإلهي للإنسان كما سبق بيانه في: «إنسانية المنطلق».

6 - يعمل على إيجاد القواسم المشتركة والإعلاء من شأن الأنساق المتفقة، فالحضارات تتقاسم أقداراً من القيم مثل العدل والمساواة والحرية.. الخ، وأهل الحكمة من كل ملة يستحقون الشكر والعرفان.

7 - لا يرى الغرب كتلة واحدة بل يتعامل معه على أساس أنه دائرة واسعة الأرجاء، متعددة المنافذ، يمكن مخاطبتها بموضوعية لرعاية المصالح والمنافع المتبادلة دون حيف أو ظلم لتحقيق الأمن والسلام العالميين.

8 - يؤكد الالتزام الواضح بالحرية وحقوق الإنسان ومشروعية الخلاف الفكري والتعدد الديني والثقافي والتداول السلمي للسلطة ويدافع عنها بوصفها أساساً من مبادئ الإسلام، وينبذ العنف في العمل السياسي ولا يخلطه بالجهاد.

9 - يدعو إلى إحياء مبدأ التساكن الحضاري واستكمال التوازن المفقود في الحضارة الغربية بالأساس الأخلاقي عبر قدوة ومصداقية يتطابق فيها المثال والواقع ويكون بدلالة الحال أبلغ من دلالة المقال.

10 - يدعو إلى مخاطبة الرأي العام الغربي من منطلق إنساني تجاه مآسي المسلمين - بإعلام قوي - والإفادة من ذلك في دفع عجلة الحوار والتفاهم.

11 - تشجيع فكرة المواطنة للجاليات الإسلامية في الغرب مع رعاية مستلزماتها.

12 - يتعين على الأقلية المسلمة أن تراعي المواثيق لدار العهد التزاماً بالقوانين وانضباطاً بأحكامها: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾[1].

13 - يعمل على الإسهام في علاج مشكلات المجتمع الغربي وإفرازات الحضارة.. من انحلال أسري وتفكك اجتماعي وانهيار أخلاقي وانحراف جنسي وتعصب عرقي، والعمل على إبراز تلك الإسهامات.

- ضبط المصطلحات

إذ إن العديد من المصطلحات جانبت الوسطية في الفهم وجنحت للإفراط أو التفريط من ذلك:

أ - الموالاة والمحادة

إن القرآن الكريم يزخر بنصوص تنهى عن موالاة غير المسلمين، وتقرر أن الولاء عندما يقع النزاع إنما يكون لله ولرسوله، غير أن هذا الأصل محاط بضوابط تحول دون تحوله إلى عداوة دينية أو بغضاء محتدمة أو فتنة طائفية مثل:

- النهي ليس عن اتخاذ المخالفين في الدين أولياء بوصفهم شركاء وطن أو جيران دار أو زملاء حياة، وإنما هو عن توليهم

(1) سورة الإسراء، الآية: 34.

بوصفهم جماعة معادية للمسلمين تحاد الله ورسوله، لذلك تكررت في القرآن عبارة (من دون المؤمنين) للدلاله على أن المنهي عنه هو الموالاة التي يترتب عليها انحياز المؤمن إلى معسكر أعداء دينه وعقيدته.

- المودة المنهي عنها هي مودة المحادين لله ورسوله الذين ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ﴾[1] لا مجرد المخالفين ولو كانوا سلماً للمسلمين.

- غير المسلم الذي لا يحارب الإسلام قد تكون مودته واجبة كما في شأن الزوجة الكتابية وأهلها الذين هم أخوال الأبناء المسلمين.. فمودتهم قربة وقطيعتهم ذنب.

- الإسلام يعلي من شأن الرابطة الدينية ويجعلها أعلى من كل رابطة سواها ولكن ذلك لا يعني أن يرفع المسلم راية العداوة في وجه كل غير مسلم لمجرد المخالفة في الدين أو المغايرة في العقيدة.

ب - أهل الذمة

الذمة في اللغة تعني العهد والأمان والضمان، وفي الشرع تعني عقداً مؤبداً يتضمن إقرار غير المسلمين على دينهم وتمتعهم بأمان الجماعة الإسلامية وضمانها بشرط بذلهم الجزية وقبولهم أحكام دار الإسلام في غير شؤونهم الدينية، وهذا العقد يوجب لكل طرف حقوقاً ويفرض عليه واجبات ،وليست عبارة أهل الذمة عبارة تنقيص

---

(1) سورة الممتحنة، الآية: 1.

أو ذم، بل هي عبارة توحي بوجوب الرعاية والوفاء تديناً وامتثالاً للشرع، وإن كان بعضهم يتأذى منها فيمكن تغييرها لأن الله لم يتعبدنا بها وقد غير سيدنا عمر لفظ الجزية الذي ورد في القرآن استجابة لعرب بني تغلب من النصارى الذين أنفوا من الاسم وطلبوا أن يؤخذ منهم ما يؤخذ باسم الصدقة وإن كان مضاعفاً فوافقهم عمر وقال: هؤلاء قوم حمقى رضوا المعنى وأبوا الاسم.

ومما يجب إدراكه عن الذمة ما يلي:

- فكرة عقد الذمة ليست فكرة إسلامية مبتدأ، وإنما هي مما وجده الإسلام شائعاً بين الناس عند بعثة النبي ﷺ فأكسبه مشروعيته، وأضاف إليه تحصيناً جديداً بأن حول الذمة من ذمة العاقد أو المجير إلى ذمة الله ورسوله والمؤمنين، أي ذمة الدولة الإسلامية نفسها. وبأن جعل العقد مؤبداً لا يقبل الفسخ حماية للداخلين فيه من غير المسلمين.

- الدولة الإسلامية القائمة اليوم تمثل نوعاً جديداً من أنواع السيادة الإسلامية لم يعرض لأحكامها الفقهاء السابقون لأنها لم توجد في زمانهم، وهي السيادة المبنية على أغلبية مسلمة لا على فتح هذه الدول بعد حرب المسلمين لأهلها. وهذه الأغلبية يشاركها في إنشاء الدولة وإيجادها أقلية أو أقليات غير مسلمة، الأمر الذي يتطلب اجتهاداً يناسبها في تطبيق الأصول الإسلامية عليها وإجراء الأحكام الشرعية فيها، ولا بأس أن يكون عقد المواطنة بديلاً عن هذا المصطلح.

ج - الجزية

وهي ضريبة سنوية على الرؤوس تتمثل في مقدار زهيد من المال يُفرض على الرجال البالغين القادرين، على حسب ثرواتهم، والجزية لم تكن ملازمة لعقد الذمة في كل حال كما يظن بعضهم، بل استفاضت أقوال الفقهاء في تعليلها وقالوا إنها بدل عن اشتراك غير المسلمين في الدفاع عن دار الإسلام، لذلك أسقطها الصحابة والتابعون عمن قبل منهم الاشتراك في الدفاع عنها، فعل ذلك سراقة ابن عمرو مع أهل أرمينية سنة 22 هـ وحبيب بن مسلمة الفهري مع أهل أنطاكية، ووقع مثل ذلك مع الجراجمة - وهم أهل مدينة تركية - في عهد عمر ﷺ وأبرم الصلح مندوب أبي عبيدة بن الجراح وأقره أبو عبيدة فيمن معه من الصحابة، وصالح المسلمون أهل النوبة على عهد الصحابي عبد الله بن أبي السرح على غير جزية بل على هدايا تتبادل في كل عام، وصالحوا أهل قبرص في زمن معاوية على خراج وحياد بين المسلمين والروم.

غير المسلمين من المواطنين الذين يؤدون واجب الجندية، ويسهمون في حماية دار الإسلام لا تجب عليهم الجزية. و الصغار الوارد في آية التوبة يقصد به خضوعهم لحكم القانون وسلطان الدولة.

5 - أخلاقية المحتوى

فالأخلاق لها مكان رحيب ومنزلة سامية في الخطاب الإسلامي

يبينها قول الرسول ﷺ: «إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق»[1] فهي ثمرة الإيمان الصادق والتعبد الخالص. وليس ثمة انفصال في الإسلام بين الأخلاق والعلم، أو الأخلاق والاقتصاد، أو الأخلاق والسياسة، أو الأخلاق والحرب.

6 - إيجابية البناء

وهي نقيض السلبية التي لا ترى الدين أكثر من عقيدة في الصدور، وعلم في السطور، وتمائم في النحور، وعظماء في القبور، وتقصيه عن أن يكون منهج حياة، ودافع بقاء، وباعث عمارة، ومنشئ حضارة.

والإسلام إيجابي في خطابه إذ إن:

- العبادات ليست مجرد طقوس شكلية بل لكلٍّ منها دوره في تزكية الفرد والمجتمع وترقيتهما.
- الايمان باليوم الآخر زاجر عن الظلم والإفساد في الأرض، ودافع إلى فعل الخيرات وعمل الصالحات.
- والإيمان بالقدر يوفر الأمن النفسي والاطمئنان القلبي والرضا الداخلي الذي ينقلنا من دائرة القلق والانفعال والعجز والقعود إلى دائرة العمل والتأثير لتغيير الواقع؛ حملاً للمسؤولية وأخذاً بالأسباب وتوكلاً على الله.

---

(1) مجمع الزوائد، ج 9، ص 15.

7 – مرحلية التدرج

غاية الخطاب الإسلامي الوصول إلى المثل الأعلى والوجه الأسنى لتطبيق الدين في واقع الناس، لكن ذلك لا يدعونا إلى أن نغمض أعيننا عن الواقع الذي نعيشه وأن نفكر في مرحلية التدرج به من حاله التي هو عليها إلى الحالة المثلى والغاية القصوى.

المرحلية تتطلب منا أن نعرف أولوياتنا ونرتب أسبقياتنا حتى لا يكون خطابنا بعيداً عن الواقع، عديم التأثير، صاداً عن سبيل الله، بعيداً عن روح الإسلام وسنة الرسول ﷺ، فالصلاة والصيام والزكاة كلها مرت في فرضها بمراحل حتى استقرت على الوضع الذي هي عليه، وتحريم الخمر واستئصال الرق كل ذلك روعي فيه التدرج والمرحلية، ومما قرره العلماء أن التطبيق العملي للشريعة الإسلامية يجب أن يراعى فيه التدرج بخلاف الفكرة التي يطلب فيها الشمول والإحاطة.

8 – شمول الفكرة بلا اجتزاء

فرسالة الإسلام هي الرسالة التي امتدت طولاً حتى شملت آباد الزمن، وامتدت عرضاً حتى انتظمت آفاق الأمم، وامتدت عمقاً حتى استوعبت شؤون الدنيا والآخرة.

والإسلام لا ينحصر – كما يرى البعض – في العقيدة والعبادة فقط، بل يمتد ليشمل الحياة كلها، وينبغي أن يواكب خطابنا هذا الشمول ويبرز أن الإسلام رسالة لإصلاح المجتمع ،وسياسة

الدولة، وبناء الأمة، ونهضة الشعوب، وتجديد الحياة، تماماً مثلما أنه عقيدة وشريعة، ودعوة ودولة، وسلام وجهاد، وحق وقوة، وعبادة ومعاملة، ودين ودنيا.

9 – ارتباطٌ بالأصل واتصالٌ بالعصر

فالخطاب الإسلامي يبرز خصوصية الأمة وتفردها ويرتبط بأصوله، لذلك فهو ليس مبتوتاً عن تالد ماضي المسلمين، وناصع سيرة الصالحين، بيد أنه ليس رهيناً بذلك الماضي، حبيساً لنتاج أولئك العظماء الميامين، بل يدرك كم ترك الأول للآخر، فالزمان غير الزمان والبيئة غير البيئة والمشكلات غير المشكلات، لذلك تجده يأخذ من الحضارات الأخرى ما لا يتعارض مع قيم الأمة الأخلاقية وأصولها العقدية ومفاهيمها الفكرية ومناهجها التربوية وتوجهاتها التشريعية.

10 – مصداقية بلا تضخيم

الخطاب الإسلامي لا يضخم أمجاد الماضي ومناقب الحاضر متجاهلاً الأخطاء والعيوب والآفات، بل يلتزم الصدق فيعرض المناقب بلا تقديس أو تبخيس، ويسرد المثالب بلا تهويل أو تقليل.

كما أن رائده الإنصاف وحاديه العدل لذلك يبتعد عن المبالغات التي يجرها الإكثار من استعمال (أفعل) التفضيل، وعبارات التعميم.

كثيراً ما نسمع عبارات معممة ليس لها من سند شرعي مثل:

- الكفر ملة واحدة: هذه العبارة صحيحة في مآل الكفر فهو ملة واحدة من حيث العاقبة، لكن ذلك لا يعني أن كفر أهل الكتاب مثل كفر الوثنيين.

- خذوا الإسلام جملة أو دعوه جملة: هذه العبارة صحيحة في مجال الاعتقاد والتصور فلا يجوز أخذ العقيدة تفاريق، لكن في جانب تطبيق الأحكام وتنزيلها إلى أرض الواقع لابد من المرحلية والتدرج.

- العولمة شر محض: هذه العبارة لا تصح لأن العولمة - على كثرة ما بها من شرور - لا تخلو من جوانب عظيمة الفائدة للدعوة الإسلامية.

هذه نماذج لبعض الألفاظ المعممة تكفي لإيضاح أن الإطلاق والتعميم داء عضال يعرض مصداقيتنا للزوال لذا يجب تداركه.

11 - واقعية بلا تسيب

والواقعية هي نقيض المثالية الخيالية التي لا تتحقق في عالم الواقع، والخطاب الإسلامي خطاب واقعي لأن مصدره هو الله خالق الموجودات والعالِم بالممكن والمحال والمستطاع وغير المستطاع، هذه الواقعية تبدت في:

- تحقيق التوازن بين الجانب المادي والروحي في الإنسان إذ إن الانسان مكون من طين، ونفخة روحية ولكل منهما متطلباته، والشريعة الإسلامية راعت هذا التوازن على أكمل وجه.

- إيجاد القدوة التي يمكن احتذاء نهجها وذلك بجعل الرسل

بشراً يأكلون الطعام ويمشون في الأسواق، فلو كانوا ملائكة لتعذر الاقتداء بهم.

- مراعاة الفطرة: ومن ذلك قبول التوبة فالانسان خطّاء ولو لم تكن توبة العصاة مقبولة لما نجا أحد ولعمّ الفساد.

- شمول العبادة في الإسلام وتنوعها: فالشعائر التعبدية لا تستغرق سوى الجزء اليسير من وقت الانسان، وكسب الرزق وممارسة جميع ألوان النشاط الإنساني يمكن أن تدخل في مفهوم العبادة إن صحت النية.

- لا تكليف في الشرع إلا بمقدور: وذلك لقوله سبحانه وتعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾[1]، و﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْمَرِيضِ حَرَجٌ﴾[2]، و﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾[3].

- المرونه ومراعاة المتغيرات: ومن ذلك عدم تحديد الأوعية والوسائل التي يتم تطبيق الثوابت عليها. مثلاً لم يحدد الإسلام الشكل الذي يقوم عليه الحكم (ملكي، رئاسي، برلماني، . . .) ولكن حدد القيم التي يجب أن يقوم عليها: العدالة، الشورى، كفالة الحقوق. . . ونحو ذلك.

- إباحة الطيبات والترويح عن النفس والتمتع بمباهج الحياة في حدود الشرع والفضيلة.

---

(1) سورة البقرة، الآية: 286.
(2) سورة النور، الآية: 61.
(3) سورة الحج، الآية: 78.

12 – تنوع بلا تضاد

بما أن الخطاب الإسلامي خطاب عام للعالمين، والعالمون مختلفون في ميولهم النفسية واستعداداتهم الفطرية وطاقاتهم الذاتية، لذلك لا بد للخطاب الإسلامي أن يكون متنوعاً يروي ظمأ الروحانيين.. ويشفي غلة المفكرين.. ويستوعب طاقة الرياضيين.. ويسد حاجة الفقراء.. ويرضي تطلعات الأغنياء، ويخاطب الروح والعقل والجوارح... ويجتذب الشعراء والأدباء والتشكيليين بالتركيز على إظهار القيم الجمالية في الإسلام وربطها بالعقيدة، وتبيان مظاهر الجمال والزينة في كل أرجاء الكون.. من سماء ذات أبراج: ﴿بَنَيْنَٰهَا وَزَيَّنَّٰهَا﴾[1]، ﴿لِلنَّٰظِرِينَ﴾[2].. وأرض ذات فجاج: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى ٱلْأَرْضِ زِينَةً لَّهَا﴾[3].. وحيوانات ذات جمال: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ﴾[4]... ونباتات ذات بهجة: ﴿وَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍۭ بَهِيجٍ﴾[5]، ﴿حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾[6].

إذ إن خالق الكون جميل يحب الجمال.. خلق فأحسن.. وصور فأبدع.. وقدّر فهدى .كما لا يغفل الخطاب الإسلامي

(1) سورة ق، الآية: 6.
(2) سورة الحجر، الآية: 16.
(3) سورة الكهف، الآية: 7.
(4) سورة النحل، الآية: 6.
(5) سورة ق، الآية: 7.
(6) سورة النمل، الآية: 60.

العلماء والأكاديميين والمشاكل المعاصرة.. فيهتم بإصلاح البيئة.. من نباتٍ وحيوان ومصادر مائية وتربة وغلاف جوي ونحوه.. ويعرِّف بالإنسان ودوره في الإخلال بالتوازن الطبيعي.. ويعمل على نشر الوعي البيئي ويتلمس سبل المحافظة على البيئة، والقضاء على الآثار الضارة لبعض الصناعات النووية والتجارب الفضائية.

13 - علمية بلا تهاون

فالخطاب الإسلامي خطاب علمي يراعي اختلاف الظرف والمكان ويجمع بين الأصالة والمعاصرة ،ويفرق بين الثابت والمتغير، والمبدئي والمرحلي ،ويعمل على حشد طاقات الأمة وتعبئتها، لا على إضعافها وتبديدها، لا يغتر لنجاح ولا ييأس لفشل، لا يثنيه واقع الاستضعاف عن العمل للتمكين، ولا طارئ الغربة عن السعي للظهور، ولا فقه الأزمة عن مستلزمات العافية، ولا الممكن الموجود عن الأمثل المنشود.

14 - حكمة بلا تهور

والحكمة هي إنزال الشيء في أليق مواضعه، وهي شأن الرسول ﷺ الذي أدبه ربه فأحسن تأديبه، ووجهه إلى أفضل أساليب الخطاب فقال عزوجل : ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾[1]، والخطاب من بعده لأمته ﷺ، ومن الحكمة في الدعوة أن:

---

(1) سورة النحل، الآية: 125.

- نقدم القدوة قبل الدعوة وذلك بأن يكون الداعية مصباح دجى وإمام هدى وحليف تقى قبل أن يكون خطيباً مفوّهاً متحدثاً بارعاً.

- نعمل على تأليف القلوب قبل تعريف العقول.. تهيئة لخطاب الحق.. وتحبيباً في تصديقه.. وتشويقاً لتطبيقه، وذلك بأن يكون خطابنا مفعماً بالرحمة وحب الخير للآخرين والحرص عليهم ونحوه.

- نعمل على التعريف قبل التكليف وذلك بتوضيح أهمية الفهم، ومنزلة العلم في خطابنا.

- نراعي التدرج في التكاليف، ولا نبدأ خطابنا من حيث انتهى فهمنا بل نخاطب الناس على قدر عقولهم ونرتقي بهم في مدارج الفلاح.

- نفرق بين فقه الأصل وفقه الاستثناء: فالخطاب في حالة التمكين ليس كالخطاب في حال الاستضعاف، والأصل في المعاملة ليس كالاستثناء فيها، ومن ذلك أن الأصل في معاملة أهل الكتاب هوالاخوة الانسانية والتعارف والبر والقسط والمجادلة بالحسنى والاستثناء هو اضطرارهم لأضيق الطريق وجعل الاستثناء في مقام الأصل مخالفة للفهم الصحيح.

- نيسر ولا نعسر، نبسط ولا نعقد، نبشر ولا ننفر، نرغب قبل أن نرهب.

- نراعي الأصول قبل الفروع، والكليات قبل الجزئيات والإجمال قبل التفصيل

15 - تصالح بلا تفريق

إن استعادة الريادة الحضارية والسيادة العالمية لأمة الإسلام تتطلب المصالحة الشاملة بين فعاليات الأمة، والتعاون التام بين دوائر النفوذ فيها، ويشمل ذلك:

أولاً: المصالحة بين جماعات العمل الإسلامي

يمكن لجماعات العمل الإسلامي أن تعمل على توحيد الكلمة وفق الموجهات التالية:

1 - الإجماع على أمر واحد في فروع الدين مطلب مستحيل بل هو يتنافى مع طبيعة هذا الدين. والاختلاف ضرورة واقعة تتطلب منا:

- رد التنازع إلى الله ورسوله.
- الإيقان بأنه لا عصمة لأحد إلا للنبي ﷺ، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا المعصوم ﷺ.
- تصحيح النية وتحري أن يكون القصد هو وضوح الحق وبلوغ الصواب.
- إحسان الظن بعلماء الأمة وتوقيرهم والتماس العذر لهم.
- ضرورة الجمع بين النصوص والأقوال قبل القطع بالحكم عليها من خلال نص واحد مع مراعاة السياق اللفظي والمعنوي والظرفي. فيحمل المبهم الخفي على الواضح الجلي، والمشكل على المفسر، والمجمل على المفصل، والعام على الخاص،

والمطلق على المقيد، ويرجح المنطوق على المفهوم، والعبارة على الإشارة، والمتأخر على المتقدم، وذلك تحقيقاً للإنصاف.

- ضرورة حمل الكلام على أحسن المحامل إن اتسع لها التأويل، وساغ لها الفهم. ومسالك الأئمة كثيرة في هذا المعنى.

- لا يحل التشنيع والإرجاف على طائفة ما بسبب مسائل تحتمل وجوهاً في الفهم ومتسعاً للرأي ومسرحاً للنظر ولا يحل التضليل والتكفير لخطورتهما.

- إدراك أن الاتفاق العام على أصول المنهج لا يلزم منه الاتفاق على تفاصيله والمخالفة الفرعية لا تخرج المرء عن أصول المنهج ومن ذلك اختلاف السلف في بعض فروع العقيدة كمسألة رؤية الرسول ﷺ ربه في المعراج وتفاضل الصحابة ونحو ذلك.

- ضرورة التوسط والاعتدال حتى عند شنئان العداوة واستحكام الخلاف فلا بد من الإنصاف والنظر بعين العدل.

- الأئمة والدعاة المشهود لهم بالإمامة في الدين تنغمر سيئاتهم في خضم حسناتهم وفضائلهم، فلا ينبغي الحرص على تتبع سقطات الأعلام وعثرات الهداة، بل نثبت لأهل الفضل والسابقة فضلهم وسابقتهم.

2 - إن لم تتضح الحجة عند الاختلاف عذر كل أخاه ووكل سريرته إلى الله عز وجل وداوم على أخوته. فنعمل فيما اتفقنا عليه من الأصول والكليات والقطعيات والمحكمات، ويعذر بعضنا بعضاً في الفروع مما للاجتهاد فيه نصيب وللنظر فيه مسرح وللرأي فيه

متسع - أي بضابط إمكان الاجتهاد - في مثل هذا القدر من الخلاف الذي يسمح به المنهاج.

3 - القبول بمبدأ التعددية الحركية وأن تسعى كل جماعة لما وهبت نفسها له.

4 - إبقاء الإلفة والأخوة ورعاية الحقوق وصون الحرمات.

5 - الوقوف في خندق واحد إزاء قضايا الأمة الكبرى وهمومها المصيرية.

6 - تجنب ادعاء امتلاك الحقيقة المطلقة في فهم النصوص وتنزيلها على الواقع.

7 - إحياء فقه الاجتهاد الجماعي المركب من فقه النصوص ومقاصدها وفقه الوقائع ومآلاتها.

ثانياً: المصالحة بين جماعات العمل الإسلامي والتيارات الوطنية والقومية

يمكن لجماعات العمل الإسلامي والتيارات الوطنية والقومية أن تجتمع على الآتي:

1 - المحافظة على الهوية والثوابت: خاصة وأنه في ظل العولمة الثقافية والفكرية تسعى دوائر كثيرة لتمييع ثوابتنا وإبعاد أجيالنا عن هويتها الحقيقية.

2 - تأمين الأمن والاستقرار: ذلك أن عدم وجود الأمن في ربوع أوطاننا يؤدي إلى تضييع الطاقات وتهجير الكوادر وخروج رؤوس الأموال وتعطيل التنمية.

3 - إرساء قواعد الحوار وممارسته: ذلك لأهمية الحوار وممارسته حيث أنه توجد قواسم مشتركة ومن ثم فان الأمة تحتاج مزيداً من الحوار وممارسته سواء بين مكونات المجتمع المدني أو بين الهيئات الرسمية.

4 - تفعيل العمل الشعبي: إن أهم قوة لدينا كتيارين هو الالتفاف الشعبي بمشروع الأمة الذي نحمله، ولذلك كان لزاماً علينا أن نفعل العمل الشعبي في أطره المختلفة سواء فيما يتعلق بالهوية والثوابت أو في التصدي للمشروع الصهيوني والمشروع التغريبي أو فيما يتعلق بوحدة الأمة وبعث الأمل.

5 - بعث التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية: إن الأمة تحتاج وفي كل الأوطان إلى بعث التنمية في جوانبها المختلفة خاصة وأن الهوة بيننا وبين غيرنا عميقة والبون شاسع لذا يتعين بذل الاهتمام لتفعيل قدرات الأمة التنموية والارتقاء بها، وتقليل الفوارق الاجتماعية بين الطبقات.

ثالثاً: المصالحة بين المؤسسات الرسمية والشعبية

إن خطابنا الإسلامي يكون قاصراً إن تجاهل - بَلْه استعدى - المؤسسات الرسمية التي تؤثر بإصداراتها ونشاطاتها في عدد كبير من أفراد الشعب بل وربما تؤثر في الحكومات وقراراتها.. لذلك ينبغي أن يبذل - لها - من التقدير والاحترام ما يليق بمكانتها العلمية، وأن ندأب على نقاشها ومحاورتها مستهدين بما يلي:

1 - هناك عدد مقدر من العلماء الذين لا ينتمون إلى الجماعات

الإسلامية لأسباب عديدة منها ما هو إداري ومنها ما هو فكري يتعلق بوجوب الانتماء إلى الجماعات الإسلامية وعدمه. وإساءة الظن بهم لا تجوز شرعاً.

2 - المناصب الرسمية التي تتعلق بالشؤون الدينية لا تدخل متقلدها في زمرة العلماء، والعمدة في هذا الأمر هي العلم بكتاب الله وسنة رسوله والفهم لهما والعمل بهما والدعوة إليهما من حصل ذلك فهو العالم وإن لم يتقلد المناصب الحكومية ومن لم يحصل ذلك فليس بعالم وإن تقلد المناصب الحكومية.

3 - شعار «نتعاون فيما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه» يشمل كل المسلمين ولا شك أنه يجمع بين المؤسسات الشعبية والرسمية.

رابعاً: المصالحة بين الشعوب والأنظمة

تختلف الحكومات في قربها وبعدها من الإسلام بقدر ما تطبقه من شريعة الله، وتختلف كذلك في أسباب عدم تطبيقها لشرع الله كاملاً، ومهما يكن من أمر فإن المواجهة بين جماعات العمل الإسلامي والحكومات لا تثمر إلا زيادة في تمزق الأمة، وفتحاً للباب للتدخل الأجنبي. لذلك لا بد من إيجاد مصالحة بين الشعوب والأنظمة للأسباب الآتية:

1 - التعاون والتفاهم يوفران المناخ المناسب للأمن والاستقرار اللذين تحتاج إليهما الأمة الإسلامية لتحقيق التنمية وتوفير سبل العيش الكريم.

2 - التدرج في تطبيق أحكام الإسلام يوفر الوقت المطلوب لإزالة شكوك المتشككين ولإيجاد مؤسسات إسلامية بديلة، الأمر الذي يؤمن نجاح التجربة.

3 - التعاون والتفاهم يسقطان دعوى من يتهمون جماعات العمل الإسلامي بالتطرف والعنف ويوفران الطاقات لمواجهة الأعداء الحقيقيين.

4 - التعاون والتفاهم يجعلان الشعوب والأنظمة في صعيد واحد الأمر الذي يؤمن معرفة كل طرف للآخر وللأسباب التي تحول دون أسلمة المجتمع، وللقوى التي تعمل على زرع الخلاف وإهدار طاقات الأمة، ويجعل الطرفين يعملان معاً لتجاوز هذه العقبات.

استعادة الريادة

في عصر العولمة تتعاظم الحاجة إلى خطاب إسلامي يُقوّم المسير ويحدد الطريق ويشيع الرحمة ويرتقي بالبشرية.

والخطاب الإسلامي يتعرض إلى تشويه متعمد، وإلى ما هو أشد خطراً منه ألا وهو التشويه غير المتعمد الذي يتطوع للقيام به بعض المحسوبين على الدعاة وهم لا يشعرون.

وعلى الدعاة أن يحسنوا عرض الإسلام - بثوابته المرتبطة بالمبادئ والغايات والقيم والأخلاق والآداب والشرائع والجماليات، ومتغيراته المرتبطة بالوسائل والأساليب - حتى تقام حجة البلاغ، ليهلك من هلك عن بينة ويحيا من حيي عن بينة.

ولسنا نبالغ إذ نقول: إن الخطاب الإسلامي إذا أحسن استغلاله يستطيع استعادة الريادة الحضارية، والسيادة العالمية لأمة الإسلام تتطلب المصالحة الشاملة بين فعاليات الأمة، والتعاون التام بين دوائر النفوذ فيها، كما يستطيع أن يفتح آفاقاً وأقطاراً، فتحاً سلمياً، لا تراق فيه قطرة دم، فلا نشهر سيفاً، ولا نطلق مدفعاً، ولا نعلن حرباً، بل نفتح القلوب بالهداية، ونفتح العقول بالفكر.

إنه (الفتح السلمي) الذي أصّله الإسلام، في (صلح الحديبية) المعروف، والذي عقد بين الرسول ﷺ وبين مشركي قريش، لإقامة هدنة بين الطرفين، يكف كل منهما يده عن الآخر، فسمّى القرآن ذلك (فتحاً مبيناً) ونزلت في شأنه (سورة الفتح).. وسأل بعض الصحابة الرسول الكريم: أَوَفتحٌ هو يا رسول الله؟ قال: (إي والذي نفس محمد بيده إنه لفتح)[1]. وانتشر الإسلام في هذه الفترة كما لم ينتشر في أي فترة مضت.

والحمد لله أولاً وأخيراً.

(1) رواه أحمد عن مجمع بن حارثة الأنصاري، تفسير ابن كثير لأول سورة الفتح 4/ 183 طبعة حلبي، 54 - 57.

معايير النجاح التنظيمي وثنائياته الكبرى

بقلم: محمد المختار الشنقيطي(*)

لم يعد التنظيم موهبة فردية تتوقف على عبقرية القائد الفرد، بل أصبح علماً راسخاً له أصول وقواعد يحتاج العاملون للإسلام إلى استيعابها، فخدمة الدين بوسائل متخلفة عن عصرها تفريط لن يقود إلى التمكين، بل الأسوأ من ذلك أنه يؤثر سلباً على رؤية الناس للدين ذاته، ويقنطهم من تحقيق العدل في ظلاله.

وفيما يلي ستة معايير للنجاح التنظيمي، يمكن اعتبارها صالحة للحكم على التنظيمات السياسية والاجتماعية عموماً، بغض النظر عن التفاصيل والخصوصيات، يتلوه عرض للثنائيات الكبرى في الفكر التنظيمي. وقد حصرنا هذه الثنائيات بناء على اسقرائنا لتجارب الحركات الإسلامية في ثمان، وهي الشكل والمقصد، الإسرار والإعلان، العمق والامتداد، العموم والخصوص، التميز والانعزالية، الالتزام والمبادرة، الوحدة والتباين، الفصل والوصل.

(*) باحث وسياسي موريتاني.

فلنبدأ بمعايير النجاح التنظيمي.

أولاً: معيار المرونة

فكلما كان مستوى المرونة عالياً، كان ذلك أدعى لنجاح التنظيم. والمرونة أنواع ثلاثة:

* مرونة وظيفية تتعلق بأهداف التنظيم ووظائفه، بأن يكون التنظيم قادرا على تغيير بعض أهدافه المرحلية ووظائفه العملية التي تم إنجازها أو تعذر إنجازها، واستبدالها بأهداف ووظائف أهم في الظروف الجديدة أو أيسر من حيث الإنجاز. وكل تنظيم لا يستطيع التحرر من بعض وظائفه وأهدافه المرحلية، وتبنّي وظائف وأهداف أكثر انسجاما مع إمكاناته في الظروف المتغيرة، فهو محكوم عليه بالجمود والموت البطيء. على أن التحرر من الأهداف المرحلية أو بعض الوظائف العملية، لا يعني تحرراً من المبادئ والغايات العليا التي هي مبرر وجود التنظيم.

* مرونة إجرائية تتعلق ببنية التنظيم وإجراءاته الداخلية ذات الصلة بتغيير قادته واتخاذ قراراته. بأن يكون التنظيم قادراً على تغيير قيادته بيسر، وبأسلوب مرن يفتح باب الصعود إلى القيادة والنزول منها، بناء على معايير موضوعية لا شخصية، ودون انقطاع في المسيرة أو تمزق في الصف، وقادراً على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب دون تلكؤ أو عرقلة.

* مرونة عملية تتمثل في تعاطي التنظيم مع التحديات المتغيرة بأسلوب متغير، دون جمود على الأساليب السابقة، حتى ولو أثبتت

جدواها في الماضي. بل إن نجاحها في الماضي قد يكون أحيانا مغريا بالتشبث بها في واقع مغاير، فيدخل الخلل من هذا الباب، ويسقط التنظيم ضحية لنجاحاته وأمجاده السالفة.

ثانياً: معيار التماسك

فكلما كان تماسك التنظيم أقوى، كان ذلك قرينة على نجاحه وإمكانية صموده أمام التحديات. ويتطلب التماسك الفعال قدراً كبيراً من الإجماع الداخلي حول أمور جوهرية ثلاثة:

* طبيعة التنظيم ورسالته، لا على مستوى الهدف الأسمى ومبرر وجود التنظيم فحسب - فذلك أمر سهل لأنه أمر نظرياً بل على مستوى الأهداف المرحلية الأساسية، والوسائل الفعالة التي ينبغي تبنيها لتحقيق تلك الأهداف.

* قيادة التنظيم: هيكلاً وصلاحيات وأشخاصاً. وتلك هي الشرعية الداخلية التي تعتبر أكبر ضامن للتماسك وأعظم حام للوحدة.

* وسائل حل الخلافات الداخلية طبقا لترتيبات متفق عليها، بحيث يمكن احتواء تلك الخلافات - سواء تعلقت بالتوجه أو بالمسيرة أو بالقيادةأ بأسلوب سلمي مرن، لا يؤثر انشقاقا في هيكل التنظيم، أو تعثرا في مسيرته، أو انحرافا في وجهته.

ثالثاً: معيار الاستقلالية

والمراد به أن يكون للتنظيم كيان معنوي وشخصية اعتبارية متميزة عن الأفراد والقوى الاجتماعية المكونة له، بحيث لا يتوقف

في وجوده ولا في فاعليته على غيره من القوى، ولا يكون أداة لخدمة أي منها. بل يكون مُكرَّسا لخدمة الأهداف التي من أجلها أُنشئ. إن تنظيما استطاعت قيادته أو استطاعت فئة اجتماعية أأسرة أو قبيلة أو جهة أو طبقة- تسخيره لمصالحها الخاصة على حساب رسالته العامة التي من أجلها أنشئ. . لا يمكن وصفه بالاستقلالية.

فالتنظيم المستقل ينضوي تحته الأفراد والقوى الاجتماعية لخدمته وتبني أهدافه. وقد يحصل أولئك الأفراد أو تلك القوى على ثمرات من وراء الانضواء تحت رايته، لكن ذلك يكون تبعا لأهداف التنظيم ونتيجة عرضية لتقدمه في تحقيق رسالته. فإذا أصبحت أهداف الأفراد أو القوى الاجتماعية المكوِّنة للتنظيم في درجة فوق أهداف التنظيم أو منافسة لها، فقدْ فقدَ التنظيم معيار الاستقلالية.

رابعاً: معيار التركيب

والمراد به مضاعفة الهياكل وتنوعها وتشعبها. ويشمل التركيب التمايز بين البُنى والوحدات التنظيمية، والفصل بينها هرميا ووظيفيا وجغرافيا، مع التكامل والتوازن فيما بينها، باستناد بعضها إلى بعض، وتحكم بعضها في بعض. فالتركيب يساعد التنظيم على بناء هويته الذاتية المستقلة عن الأشخاص، وتوطيد استقراره واستمراره، وتأكيد شخصيته الاعتبارية التي لا تتوقف في وجودها ولا في مسيرتها على وجود زعيم مؤسس، أو جيل رائد. وقد لا يروق التركيب التنظيمي للقادة الذين يميلون إلى الاستبداد والهيمنة، فيُبقون تنظيماتهم في حال من السذاجة والبساطة يمكِّنهم من التحكم

فيها. لكن هؤلاء بقدر ما يخدمون سلطتهم الشخصية على المدى القريب، فإنهم يضعفون التنظيم كمؤسسة على المدى البعيد.

خامساً: معيار الاستيعاب

فالغاية من بناء أي تنظيم هي الإحساس بالحاجة إلى تنسيق جهود جماعية، وترشيدها وتسديدها، وتصويبها نحو هدف مشترك، وتجنب تبديد الجهود أو تضاربها أو تناسخها، بسبب التوارد على نفس المكان دون تنسيق أو تناغم. فإذا استطاع التنظيم أن يستوعب أعضاءه، وينسق بين جهودهم، بحيث يجد كل منهم مكانه المناسب دون إحساس بالغبن أو التهميش أو استئثار رفقاء الدرب بأمور التنظيم من دونه، ودون تضارب الجهود أو تناسخها، دل ذلك على أن التنظيم يسير في الاتجاه الصحيح. أما إذا حدث العكس، وفقد بعض الأعضاء ثقتهم في التنظيم لضعف في الإيمان بالأهداف، أو لنقص في الثقة بالقيادة، أو لمجرد الإحساس بالغبن، أو سوء توجيه الجهد.. وإذا فقدت قيادة التنظيم القدرة على توجيه الجهد الجماعي في تناسق وانسجام، وساد التضارب والتناسخ والتوارد على نفس المورد.. فإن ذلك مؤشر سلبي يدل على أن التنظيم بدأ يرتبك ويفقد رسالته، ويتحول إلى قيد على الطاقات الفردية التي كان أداة ترشيدها وتسديدها.

سادساً: معيار الإيجابية

والمراد به أن يحافظ التنظيم على زمام المبادرة في شؤونه، ويتفاعل بإيجابية مع تطورات مجتمعه. فذلك هو المدخل الوحيد

إلى نمو التنظيم نموا طبيعيا دون طفرات مباغتة غير محسوبة، ودون تخلف وجمود وبقاء على هامش المجتمع. وتستلزم الإيجابية قدرا من الواقعية تشجع الخير مهما لابسه من غبش، وتتعايش مع الشر من أجل تغييره، دون يأس من الناس، أو تسرُّع غير منضبط، أو خروج على المجتمع. ولا تترك فراغا يعين عوامل الشر والسلبية على التمكن والرسوخ. تؤمن بالجهد الدؤوب مهما كان متواضعا، وبالعمل الصامت المؤثر، وبالسير المتدرج في تحقيق الغايات المبتغاة.

ولا يتم هذا إلا باستيعاب عوامل القوة والضعف في المجتمع، وجوانب التقدم والقصور في المسيرة، ووسائل الاكتساب والتأثير، وعوامل التسريع بالتغيير، مع انتباه لأي ثغرة تُفتح، واستغلال لكل فرصة تَسنح.

بعد هذه الإطلالة على بعض معايير النجاح التنظيمي، نعرض الآن باقتضاب لثمان من الثنائيات التنظيمية التي تمثل معضلات فكرية وعملية للحركات الإسلامية، ويتوقف على حسن التعامل معها مسار كل حركة ومآلها.

الشكل والمقصد

إن أولى إشكالات الفكر التنظيمي التي تواجهها الحركات الإسلامية هي ثنائية الشكل والمقصد، وما ينبني عليها من آثار عملية. فالأصل في التنظيم في الحركات الإسلامية أنه وسيلة لخدمة الدين، وتوحيد الجهد. لكن الأشكال أحيانا تتحول في أذهان

الناس إلى غايات ومقاصد، خصوصا إذا أثبت الشكل نجاحا في خدمة المبدإ لفترة زمنية معتبرة. وقد أصيبت العديد من الحركات الإسلامية بهذا الداء: داء التشبث بالأشكال على حساب المضامين، والحرص على المظاهر أكثر من الجواهر.

إن الحياة المتغيرة تستلزم استجابات متغيرة. والتشبث بالأشكال التنظيمية بعد تخلفها عن حاجة المبدإ وظروف العمل تخلف وجمود، يقضي على نمو الحركة وتطورها. وقد أحسن الشاعر الفيلسوف محمد إقبال حينما نصح المسلم بالتحرر من زخرفة الغمد، والتشبث بمضرِب السيف، فقال:

عصاك تُصدِّع صُمَّ الجبالْ وتعرف سيناء صدق الكلامْ
فدعْ ترَفَ الغمد، ما للهلالْ على فخره غيرُ شكل الحسامْ[1]

وليست جدلية الشكل والمقصد إشكالا عمليا فحسب، بل هي إشكال فكري جوهري يمس العلاقة بين المبدإ والمنهج، وبين الغايات والوسائل، في العمل الإسلامي. وكل خلط في هذا السبيل يترتب عليه انحراف فكري، له نتائجه العملية السيئة. إنه داء «التجسيد» الذي حذر منه مالك بن نبي: تجسيد المبادئ الخالدة في أشخاص غير مخلدين، أو في أشكال محدودة الفائدة بحدود زمانها ومكانها. لكن هذا الداء طاغ - بكل أسف - على فكر بعض الجماعات السلفية المعاصرة في رؤيتها لتاريخ السلف، وهو حاضر في تاريخ وواقع بعض الحركات الإسلامية في رؤيتها لأشكالها

(1) محمد إقبال: ديوان «جناح جبريل» ص 78.

ورجالها. وقد لاحظه النفيسي، فقال: «ينبغي التفريق بين الدين كمعتقد وغاية، والتنظيم كحشد ووسيلة... الدين لا يمكن القبول بنقده، لكن لأن الخلط حاصل بين الدين والتنظيم، صار أيضا ليس مقبولا نقد التنظيم!!... لذا ينبغي تشجيع النقد الذاتي للتنظيم، وفتح المجال أمام الجميع في ممارسة هذا الحق الطبيعي، الذي باتت تعترف به كل النظم والجماعات والأحزاب في هذا العصر»[1].

الإسرار والإعلان

من الإشكالات الرئيسية التي تشكل تحديا للحركات الإسلامية قضية الإسرار والإعلان في العمل، وحدود كل منهما. والقاعدة الشائعة في هذا الشأن هي تلك دعاها الإمام الشهيد حسن البنا «علنية الدعوة وسرية الحركة». فالدعوة - من هذا المنظور - لا بد أن تكون علنية: بلاغا مبينا يحرك كوامن الفطرة الإسلامية في قلوب الأمة، ويبين للناس الطريق إلى الله بالحسنى، ويقيم الحجة على العدو المناوئ. والحركة لا بد أن تكون سرية: تأميناً لمستقبل الدعوة، وتركيزاً لجهد العاملين، وتفاديا لكيد الظالمين.

وليس من السهل أبداً النجاح في هذه المعادلة: إذ يميل بعض العاملين إلى التخفي المفرط حرصا على النوعية، وتأمينا لرأس المال المتحصل؛ ويميل آخرون إلى العلنية بغير حساب، أملا في

(1) النفيسي: «الإخوان المسلمون في مصر، التجربة والخطأ» (ضمن كتاب «الحركة الإسلامية رؤية مستقبلية ص 259).

التوسع والاكتساب. وكثيراً ما ينتهي المنحى الأول بالجمود، والثاني بالتسيب.

والأصل أن العمل الإسلامي لا يحتاج إلى إسرار في الظروف الطبيعية، لأنه رسالة خير مشاعة للجميع، من حق الجميع الاطلاع عليها وجني ثمراتها، كما أن العمل السري يحول الدعوة إلى شبه «جريمة»، ويعمق الهواجس والمخاوف من حمَلتها. لكن ظروف القهر والاستبداد السائدة في ديار المسلمين اليوم، وأهواء الحاكم الذي تحكم هذه الديار دون رادع من قانون أو خلق.. تفرض التعاطي الاستثنائي مع ظروف استثنائية، وتحتم شيئا من التحوط دون إفراط أو تفريط.

والرأي السديد أو الله أعلم - هو الفصل بين مجالات السر والعلن بشكل حدي صارم، يحصر الإسرار في نواة قيادية صلبة، وفي أجهزة محدودة مكلفة بمهام مخصوصة، ثم يَترُك الهيكل الحركي العام واسعاً فضفاضاً، قادراً على استيعاب أكبر عدد من الناس، بمن فيهم الذين يوالون ولاء ناقصا، أو تجمعهم مع الحركة الإسلامية أهداف ظرفية جزئية.

فهذا النهج يفيد الحركات الإسلامية إفادات عظمى، هي في مسيس الحاجة إليها اليوم، ومنها:

* تسهيل مهمة الاكتساب من خلال انفتاح الحركة على المجتمع، وإدراك المجتمع لمضمون رسالتها وأهدافها، وهو ما لن تتمكن منه أي حركة تحبس نفسها في أجواء التوجس والانغلاق.

* كسر حاجز العداء بين الحركة والآخرين. وقد أشار الدكتور عبد الوهاب الأفندي في دراسته للحركة الإسلامية السودانية إلى أن «سبب عداء أعدائها ناتج عن ضئالة ما يعرفونه عنها، لا ضخامته»[1] وهي حقيقة تصدق على جميع الحركات الإسلامية، ولم ينبته لها كثيرون.

* تمكين الحركة من الإسهام الجدي في المعركة السياسية، وهو ما لا يمكن بدون كم بشري كبير، ولا كمَّ بغير انفتاح وتفاعل مع المجتمع، والرضا من كلٍّ بما يجود به.

* تأمين أسرار الحركة من خلال المظاهر المعلنة الطاغية، التي تستنزف طاقة الحكام المستبدين المتربصين بالحركة، وتلفت أنظارهم عن الأسرار الحقيقية .

فالقاعدة التقليدية المتداولة بين الإسلاميين حول «علنية الدعوة وسرية الحركة» ليست على إطلاقها:

* فعلنية الدعوة غير ممكنة بشكل كلي، إذ الحركة تحتاج أحياناً إلى اتصالات خاصة ببعض المستهدفين بخطابها، ممن لا تسمح مواقعهم بمخاطبتهم علنا، كما أن برامجها التكوينية لا بد أن تتضمن ما لا يحسُن تقديمه على المكشوف، مما يتعلق ببناء القوى النوعية القادرة على درء القمع ومغالبة الاستبداد.

---

(1) Abdelwahab AL-Affendi: Studying my movement: Social Sciences without cynicism (in: International Journal of Middle Eastern Studies, 23, 1991, p.85).

* وسرية الحركة غير متاحة بإطلاق، فهي تحتاج إلى إبراز قادة يكونون رموزها ووجوهها لدى المجتمع، ودعاة يكونون لسانها وخطابها، ومناضلين يعبرون عن رؤيتها للحرية والعدل الاجتماعي. ومن العسير التستر على الروابط التنظيمية التي تربط هؤلاء، نظراً لما يستلزمه عملهم من الاشتهار والتعرض، ودوام التنسيق والالتقاء. والأعسر من ذلك التستر على أشخاصهم.

ولو فُصِلت أسرار الحركة عن هؤلاء لأمكنهم الحديث بلسان طليق، والصدع بما يحملونه من مبادئ وأفكار، والتحرك بخططهم السياسية والاجتماعية دون أي خطر على الأسرار الحيوية للحركة جراء ذلك.

وهكذا يتضح أن الحركات الإسلامية ليست سرية بمعنى الكلمة، وليس من الضرورة ولا من المصلحة أن تكون كذلك. كل ما في الأمر أن لديها أسراراً يجب عليها تأمينها. وقد تكون تلك الأسرار في شكل أشخاص أو برامج أو خطط أو هيئات مخصوصة. إن المطلوب من الحركة هو أن تؤمِّن أسراراً محدودة، وأن تكتسب المجتمع كله أو جله. فكلما تم حصر تلك الأسرار وفصلها عن مجالات العمل العلنية، كان ذلك أشد تأمينا لها. وكلما انفتحت الحركة على المجتمع وتضاعف كمها، كلما أمكن التستر على تلك الأسرار، كالدرة الثمينة في بحر محيط.

على أن فصل أسرار الحركة عن عملها العلني لا يعني ازدواجية في القيادة، تطلق العنان للأجهزة الخاصة، لتسرح وتمرح، وتناور وتغامر، بعيداً عن ضوابط الاستراتيجية العامة للعمل، ورقابة القيادة

التنفيذية والشورية، فتجر عموم الحركة إلى كوارث. ولا يزال الجدل دائراً حول دور المرحوم عبد الرحمن السندي والشهيد مروان حديد في جر الحركتين الإسلاميتين المصرية والسورية إلى بعض المزالق والمواجهات الخطيرة، حينما استقل كلاهما بقراره عن القيادة الشرعية، واندفع اندفاعا غير منضبط[1].

إن المطلوب من الحركات الإسلامية هو تقدير منضبط لمجالات السر والعلن وفصلهما وظيفياً وبشريا، مع إبقاء قنوات الاتصال الخاصة مفتوحة بين المجالين، بما يضمن تناسقا وانسجاما في التوجه، وتأمينا واحتياطا في العمل، ووحدة في القيادة والقرار. وهذا التقدير المنضبط لحدود السر والعلن هو الذي يمكن الحركة من رفع الحجب، وكسر حاجز الريبة والخوف بينها وبين مجتمعها، فأمن الحركة الاستراتيجي هو تمكنها في مجتمعها الواسع، حتى يصبح استئصالها أو محاصرتها أمراً مستحيلاً، أما ما تتخذه من تدابير أمنية فنية أعلى أهميته - فهو مجرد تأمين تكتيكي.

لكن مجالات السر والعلن اختلطت في حركات إسلامية كثيرة - مع الأسف - فلم يبق السر سرا، ولا العلن علنا: كان الإمام الشهيد حسن البنا يكتب في الصحف يشيد ببعض العسكريين من قادة «النظام الخاص» - مثل الأستاذ صلاح شادياً وكان بعض أولئك القادة (مثل الأستاذ شادي نفسه) يقوم بوظيفة الحِسْبة، بشكل

---

(1) حول دور عبد الرحمن السندي انظر رؤيتين مختلفين لدى كل من أحمد كامل: «الإخوان المسلمون، نقاط على الحروف» وصلاح شادي: «حصاد العمر».

مكشوف[1] وكأنه يعيش في دولة الخليفة الفاروق عمر بن الخطاب، لا دولة الملك فاروق. وقد حدث ذلك في الوقت الذي كان فيه الإخوان يدرسون فقه الدعوة وعلوم الشرع في الخلايا السرية!! فهل نراجع تلك التجارب بتمحيص وبصيرة، أم نظل أسرى لرؤية الماضي ومقولاته؟؟

العمق والامتداد

تواجه حركات التغيير الاجتماعي عادة إشكالا عمليا، يتعلق بالاختيار بين منهج الانتقاء الكيفي الذي يضمن صلابة النواة ونوعية العمل، ومنهج الحشد الكمي الذي يمكّن من جمع قوة بشرية قادرة على المغالبة. وتغالي بعض الحركات الإسلامية في الحرص على النوعية، حتى تفقد حس الواقعية، وتتحول إلى صفوة معزولة منبتة عن جماهير الأمة.

ويدل الاستقراء لتجارب الحركات الإسلامية نجاحاً وإخفاقاً على جملة دروس مفيدة في مجال التوازن بين العمق والامتداد، نجملها في الآتي:

* الأصل أن يكون المنهج الانتقائي النوعي هو المتبع في فترة التأسيس. ومن فوائد ذلك: رسوخ النموذج، وانتصاب القدوة، وإمساك الثقات الأثبات بمقاليد الأمور. وبذلك تكون قاعدة البناء صلبة من البدء. فتصحيح البدايات هو الشرط في نجاح النهايات.

(1) تحدث صلاح شادي عن هذه الأمور في كتابه: «حصاد العمر».

* بعد تجاوز طور التأسيس ودخول الحركة مرحلة المغالبة السياسية، لا بد من الانفتاح الكمي الذي يقتضي تساهلا نسبيا في شروط العضوية، وفتحا لقنوات التربية، وتعبئة عامة للناس. كما بدأ الناس في الالتحاق بدعوة الإسلام الأولى أفذاذا، ثم انتهى الأمر بدخولهم في دين الله أفواجا.

* إن التمييز بين منهج العمق ومنهج الامتداد ليس مجرد تمييز زمني: هذا في طور التأسيس وذاك في طور المغالبة السياسية، وإنما هو تمييز وظيفي كذلك. فلكل من العمق والامتداد مجاله ومساحته: فبعض الأجهزة الحركية الخاصة تستلزم دائماً تشددا في القبول، وحرصا على النوع، وبعضها بطبيعته لا يحتاج ذلك، بل يتضرر ويختنق إذا لم يظل مفتوحا على المجتمع متفاعلا معه.

* مهما تكن دواعي الانفتاح مغرية، فلا ينبغي التخلي عن الهيكل الحركي بشكل كامل، وخصوصا بعض الأجهزة النوعية التي يرتبط مستقبل العمل وتوجه الحركة الاستراتيجي بها. أما أجهزة العمل العام فلا بد من توسيعها وفتحها لكل راغب، حتى ينساب خطاب الحركة إلى كل قطاعات المجتمع انسيابا. ويبقى توجيه هذه الأجهزة من مهمة الأفراد الحركيين المنبثين فيها. على أن يكون هؤلاء بخبرتهم النوعية وحسن تنسيقهم مع الأجهزة الأخرى قادرين على قيادة وتوجيه الكم المحيط بهم. ويستدعي الاحتفاظ بالهيكل الحركي السري في وقت الانفتاح العلني تطبيق فكرة «التنظيم الموازي» بكل ما تتطلبه من حصافة أمنية ومهارة سياسية وتنسيق إداري.

* يتعين على الحركة إذا قررت الانفتاح في أي طور من أطوارها، أن يكون ذلك بناء على خطة موجّهة، حتى لا يتحول إلى تسيب سلبي. وانسجاما مع استراتيجيتها العامة، تحتاج إلى توجيهه إلى قطاعات معينة، وتركيزه على قوة اجتماعية خاصة أمثلا- لا تزال الحركة تعاني من انحسار في صفوفها، أو تحتاج الحركة إلى مضاعفة الاكتساب فيها لأهميتها النوعية.

* ترتبط الموازنة بين العمق والامتداد بالظروف السياسية والأمنية. فإذا أتيحت الحرية السياسية، وانحسر خطر القمع الأمني تعينت المسارعة إلى الامتداد ببسط الأجنحة ومضاعفة الاكتساب. وإذا ساد التضييق السياسي والقمع الأمني فإن التوجه إلى العمق هو اللازم: مراجعةً للذات، وتعميقا للتكوين، وتمتينا للصف. وهكذا تبقى أبواب الخير مفتوحة أمام الحركة أبدا: ففي ظروف الحرية تنحو منحى التوسع والامتداد، وفي ظروف القهر تنحو منحى العمق والتركيز.

العموم والخصوص

تتحد الحركات الإسلامية في المنطلق والمبدإ، لكنها تختلف في العمر والتجربة والحجم والتكوين، فضلا عن اختلاف المجتمع الذي تتحرك في نطاقه كل حركة عن المجتمعات الأخرى في خلفيته التاريخية، وتطوره الثقافي، ونظامه السياسي، ونموه الاقتصادي، وتركيبته الاجتماعية. فكان لابد أن يكون بين هذه الحركات تشابه واختلاف، ووحدة وتنوع، وعموم وخصوص. فكيف يمكن التوفيق بين المقتضيات العملية المترتبة على هذه الازدواجية؟

ليس من ريب أن المطلوب هو التوازن بين الخصوصية والعالمية، بين الواجب المتعين محليا، وواجب الأخوة والمناصرة عالميا. لكنه توازن من العسير تحقيقه، فما العمل إذا تعارضت المصالح وتزاحمت الأولويات؟ هنا يظهر لنا أن على كل حركة أو جماعة إسلامية أن ترجح الخاص على العام، تغليبا لمنطق الفاعلية الخاصة، على منطق الشعارات العامة. وهو أمر يجد تأصيله الشرعي في أمر القرآن الكريم للنبي صلى الله عليه وسلم أن ينذر عشيرته الأقربين ابتداء، وأمره لحملة العلم بإنذار قومهم. كما تزكيه المصلحة العملية، إذ تشير كل الدلائل إلى أن مشكلة الحركات الإسلامية ليست مشكلة كم وحشد على المستوى الدولي، بل هي مشكلة كيف وفاعلية في الواقع المحلي. والتركيز على الهم المحلي هو الذي يكسب الحركة فاعليتها وحيويتها، وكل تبعية لقيادة دولية أو إقليمية ستكون على حساب الهم المحلي.

إن بعض الحركات الإسلامية فقدت الإحساس بالمكان في العلاقات بينها، وقد أدى ذلك إلى خلل كبير في سلم الأولويات، وأورث العديد من هذه الحركات ضعفاً سياسياً وتنظيمياً مزمناً. ومن أعراض هذا الداء حرص بعض الحركات الإسلامية على التقيد الحرفي بالأنماط والأشكال الحركية، الموروثة عن حركات سابقة في التجربة، وعدم الجرأة على مخالفتها حتى في بعض الجزئيات، والاستقلال عنها في ما يفرض الواقع المتعين الاستقلال فيه. وقد أورد الدكتور حسن مكي مثالا ذا دلالة: فقد حاول بعض من رواد حركة الإخوان في السودان نهاية أربعينات القرن العشرين أن

يحصلوا من السلطة الاستعمارية الانكليزية على ترخيص قانوني لجمعيتهم، والسماح لها بإنشاء مقر لها، لكن «السكرتير الإداري [الإنكليزي] لم يسمح للحركة بإنشاء دار لها، إذا لم تعلن استقلالها عن الحركة الإسلامية بمصر، التي كانت تمر بمحنة 1948م، حيث فقدت الشرعية [حلتها السلطة الملكية الغاشمة]. وهنا لم يجرؤ تنظيم السودان على إعلان استقلاله من ناحية تكتيكية على الأقل، كي يتيح لنفسه قدرا من حرية الحركة»[1]. وقد علل الأستاذ مكي ذلك الأمر بأن «الوعي الإسلامي كان منفعلا بما يجري في الخارج، أكثر من انشغاله باحتياجات الداخل»[2]. وهي ظاهرة لا تزال تعاني منها جل الحركات الإسلامية حتى اليوم مع الأسف.

إن اختلاف المجتمعات الإسلامية يحدد نوع الاستجابة المناسبة لتحديات الواقع، ويفرض على كل حركة إسلامية تعاملا مخصوصا مع خصوصيات مجتمعها، وابتكار الوسائل الملائمة لذلك، دون تقليد لتعاملات أخرى في واقع مغاير، أو نقل لوسيلة غير مناسبة دون تكييف أو تحوير، أو انشغال بشأن المسلمين العام عن واجباتها المتعينة.

لكن المؤسف أن بعض الحركات الإسلامية غفلت عن هذه الفروق المهمة على الصعيد العملي، فهي - كما لاحظ الدكتور محمد عمارة - «تنحو نحو "تجريد نظري"، يتصور - تبعا لوحدة

---

(1) الدكتور حسن مكي: حركة الإخوان المسلمين في السودان (1944-1969) ص 6 ط 1982.

(2) مكي: (نفس المرجع) ص 152.

دين الإسلام - عالَمَ الإسلام وواقعَ دياره نسقاً واحداً منسقاً، لا يعرف الفوارق في مستويات التطور، ولا الاختلاف في الأعراف والعادات والمذاهب والتصورات»[1]. فلا عجب مع هذه الغفلة أن سقطت تلك الحركات في وهم المماثلة، والبعد عن الواقع، والقياس مع الفارق، فلم تستوعب تماما مراتب العموم والخصوص فيما بينها، وأورثها ذلك اختلالا كبيراً في سلم الأولويات العملية، جره عليها داء التقليد:

* فلا يعدم الملاحظ حركة إسلامية عاكفة على الوعظ والتربية الخلقية والتزكية الفردية، رغم أن مجتمعها بخير من حيث الالتزام الأخلاقي والسمت العام، قياساً بغيره من المجتمعات الإسلامية الحاضرة، وحتى قياساً بمجتمعات السلف. وكان الأحرى بها أن تتجه إلى إصلاح النظام العام، وبناء الولاء الاجتماعي على أسس إسلامية، لا على عصبيات قبلية جاهلية..

* أو حركة منصرفة إلى استنهاض الهمم واستثارة الحشود أوقد حصلت من ذلك على ما يكفي وزيادة - وكان الأصلح لها أن تنظم وتؤطر، وتحرص على صلابة النواة وتماسك الصف، تجنبا للتبدد والاندثار، واستعدادا لأوقات الضيق والحرج، وإعدادا ليوم الحسم..

* أو حركة صادفت انفراجا وحرية نسبية في بلدها، فظلت

---

(1) د. محمد عمارة: «من مظاهر الخلل في الحركات الإسلامية المعاصرة» (ضمن كتاب: «الحركة الإسلامية، رؤية مستقبلية ص 336).

متخفية في كهوف السرية، فشلَّها الهاجس الأمني الذي استوردته من تجارب حركات أخرى. وكان الأوْلى لها أن تستغل الحرية المتاحة في تكثيف الدعوة والصدع بالخطاب، أملا في اكتساب المجتمع الذي هو الرهان الأول والأخير..

* أو حركة غرها الانفراج السياسي الظاهر فغالت في التعبير عن قوتها الكمية، واندفعت إلى المواجهة الهوجاء، ولم تحسب حسابا للقوى النوعية المتحكمة في المجتمع، والتي لا تغني مغالبتها بالكم المهلهل شيئا مهْما كثر. ولم تكن من قبلُ قد خططت لبناء قوة نوعية تدرأ بها خطر القمع والاضطهاد. فكانت النتيجة ثمنا فادحا من الدماء والأحقاد، تهدد مستقبل الدعوة، بل ووجود المجتمع من أصله..

* أو حركة عاكفة على إصلاح العقائد، ومجادلة الأموات حول بدعهم وانحرافاتهم، في مجتمع لا توجد فيه فرق بدعية ولا طوائف كلامية. وكان الأولى بها أن تحارب الاستعمار والتبعية السياسية المشينة، وتسعى إلى إصلاح النظام السياسي الفاسد الذي يتأسس على غبن الوراثة وعرف الجاهلية، ويفتح الأبواب مُشرَعة أمام أعداء الأمة، لينهبوا ثروتها ويمتهنوا كرامتها..

والسبب في كل هذه المساوئ المنهجية هو أن الحركات الإسلامية لم تستوعب مراتب العموم والخصوص بينها، ولم تحدد كل منها أولوياتها العملية بناء على تصور نابع من واقعها المعيش. فإلى متى الاستئسار للصورة الذهنية، والغفلة عن الواقع المتعين؟!

التميز والانعزالية

تحتاج الحركات الإسلامية إلى شيء من التميز وتقديم برامج مختلفة عن العرف السائد والفكر الغالب لإصلاح شأن الأمة. لكن التميز تحول عند بعض الحركات إلى هاجس مرَضي قادها إلى الانعزالية والبقاء على هامش المجتمع. والذي يدرس سيرة النبي صلى الله عليه وسلم أوهي منبع الفكر المنهجي الإسلامياً لا يجد مثل هذا التوجس والريبة والحذر المرَضي. فقد كان في مجتمع المدينة أيام النبوة أصناف شتى من المؤمنين، يتفاوتون في مستوى إيمانهم وتقواهم، منهم الظالم لنفسه، ومنهم المقتصد، ومنهم السابق بالخيرات بإذن الله. لكن المجتمع كله أو جله كان مشاركا في نصرة الدين والتمكين له، فمتى نفر النفير هب الجميع لندائه، ولم يكن يتخلف منهم إلا منافق معروف النفاق، أو معذور قبل الله تعالى عذره. ولذلك كانت قصة الثلاثة الذين خُلِّفوا - قبل توبة الله عليهم - صدمة لمجتمع المؤمنين آنذاك. وقد وقع بعض أصحاب النبي ﷺ في ذنوب وأخطاء، دون أن يجعلهم ذلك على هامش المجتمع، أو يسد الباب أمامهم لنصرة الدين. ويكفي أن نعلم أن اثنين ممن شهدوا بدرا أقيم عليهم حد الخمر بعد ذلك، وهما نعيمان بن عمرو[1] وقدامة بن مظعون[2] رضي الله عنهما.

ولعل من الأمثلة المعبرة في سيطرة هاجس التميز، وعدم

---

(1) صحيح البخاري 6/ 2488.

(2) سنن البيهقي 8/ 315.

النجاح في الموازنة بين العمق والامتداد، تجربة الجماعة الإسلامية في باكستان. فقد اعتادت الجماعة تقسيم أعضائها قسمين:

* «الأركان»: وهم الأعضاء المنتظمون، ويتشكلون من صفوة الناس الذين برهنوا على التزامهم الكامل بتعاليم الإسلام، وانتظموا في الجماعة مدة مديدة، وبرهنوا على قوة الثبات على المبدإ وعمق الولاء للقيادة.

* «المتفقون»: وهم الأعضاء المنتسبون، الذين يتعاطفون مع فكر الجماعة ويناصرونها، لكن القيادة لا تراهم مؤهلين للعضوية الكاملة، نظرا لنقص في التدين أو الوعي أو الولاء من وجهة نظرها[1].

وترجع جذور هذا التقسيم إلى حرص العلامة المودودي وصحبه المؤسسين للجماعة على التمييز بين الإسلام هوية قومية، وبين الإسلام التزاما ونظام حياة: فقد تأسست دولة باكستان على فكرة إسلامية الأصل، عبر عنها العلامة محمد إقبال شعرا ونثرا، وتحول الإسلام إلى هوية سياسية وانتماء قومي لأبناء باكستان يميزهم عن هوية الدولة الهندوسية الأم، وظل جزءا من برنامج كل القوى السياسية الباكستانية، على تفاوت كبير في صدق التوجه وجدية الطرح. لكن المودودي وجد أن مجرد استقلال المسلمين في دولة خاصة بهم أعلى أهميتها ليس كافيا، وهو لا يعني أن الدولة ذاتها دولة إسلامية. فإسلامية الدولة أمر أكبر من مجرد وجود أغلبية

(1) حول هذا التقسيم انظر: Dr. Kalim Bahadur: The Jamaa't - I - Islami of Pakistan, Political Thought and Political Action p. 146-147.

مسلمة بين سكانها، أو الإحساس العام بالانتماء إلى أمة الإسلام. فكانت الغاية من إنشاء الجماعة الإسلامية منذ البدء هي تكوين صفوة تعلِّم الشعب الباكستاني المدلول الصحيح للدولة الإسلامية وتقوده إليه. وقد أشار المودودي في خطابه التأسيسي للجماعة عام 1941 إلى أن الجماعة لن تقبل العضو بمجرد انتمائه للإسلام دينا، وإنما لا بد أن يفهم العضو معنى ومقتضيات «الكلمة»، ويطبق الحد الأدنى من فرائض الإسلام[1].

وليس في هذا بأس، لكن يبدو أن «الكلمة» تحولت فيما بعد إلى «كلمات»، وأن «الحد الأدنى» تحول إلى «حد أقصى». فدرجت قيادة الجماعة على التشدد في منح العضوية الكاملة، وغلت في ذلك حتى تجاوزت كل حدود. ورغم أهمية مبدإ الانتقاء في طور التأسيس، وفي بعض الظروف والمواقع، إلا أن المودودي وزملاءه نسوا أهمية الاستفادة من الولاء السياسي للإسلام الموجود لدى الشعب الباكستاني أكثر من أي شعب آخر تقريباً - بحكم تجربته المريرة مع الهندوس وظروف نشأة دولته - وأهمية توظيف ذلك الولاء العام لصالح الجماعة وبرنامجها السياسي، بغض النظر عن تفاوت الأفراد في مستوى الالتزام. فوقعوا أسرى هاجس التميز، وفرطوا في هذا العنصر التاريخي والاجتماعي المهم حرصا على نوعية التربية وعمق الوعي، ولم يستطيعوا الجمع بين مقتضيات الكم والكيف أو العمق والامتداد بتوازن. بل «ظل التأكيد على النوع ألا

(1) انظر: Dr. Bahadur p13.

على الكم- هو السائد، ولذلك فإن الجماعة ليست حزبا جماهيريا، وإنما هي «جماعة»[1]. وقد ساد التصلب الهيكلي والانغلاق التنظيمي داخل الجماعة بسبب ذلك، وصادفت أغلب محاولات الإصلاح والانفتاح صدودا وإعراضا «وكثيرا ما وردت مقترحات بتوسيع القاعدة من خلال تخفيف شروط العضوية، لكن القيادة كانت دائما تجادل بأن ذلك سيحول «الجماعة الإسلامية» إلى حزب جماهيري كأي حزب آخر»[2].

وهكذا فخلال الثلاثين عاما التي قاد فيها المودودي الجماعة (1941-1971) لم يتجاوز عدد أعضائها المنتظمين ألفين وخمسمائة عضو[3]. وبعد مرور حوالي نصف قرن على التأسيس، ظل عدد أعضاء الجماعة المنتظمين أقل من ستة آلاف عضو رغم أن عدد المنتسبين إليها -أو «المتفقين» - قارب ثلث المليون[4]. ولك أن تتصور أبمنطق المغالبة السياسية- ما الذي يستطيع ستة آلاف عضو فعله، في شعب جاوز تعداده مائة وخمسين مليونا.

لقد كانت الجماعة الإسلامية في باكستان نشطة سياسيا أيام المودودي، وقد تزعمت قيادة الرأي العام في قضايا مهمة، مثل قضية الدستور الإسلامي، ومقارعة القاديانية. لكن هذا الوهَج

(1) Oxford Encyclopedia of the Modern Islamic World 2/357.

(2) Dr. Bahadur p147 .

(3) نفس المرجع والصفحة.

(4) Oxford Encyclopedia of the Modern Islamic World 2/356.

السياسي يمكن إرجاعه إلى ديناميكية المودودي وشجاعته، أكثر من هيكل التنظيم المنغلق.

وهكذا ظلت هذه الحركة التي تعتبر من أعرق الحركات الإسلامية، وأبعدها أثرا فكريا على غيرها من الحركات تدور في حلقة مفرغة من الجمود السياسي، بل تتقهقر وتفقد نفوذها الشعبي، بسبب عجزها عن التوفيق بين منهج الانتقاء النوعي ومنهج الحشد الكمي، وتتحول تدريجيا إلى جمعية ثقافية مغلقة، أو حركة صوفية انعزالية.

وتعتبر الانتخابات البرلمانية في باكستان مؤشراً ذا دلالة عميقة في هذا المضمار: فقد حصلت الجماعة على ثمانية مقاعد فقط في انتخابات 1988، وعلى نفس العدد في انتخابات 1990، ثم تدهور العدد إلى ثلاثة فقط في انتخابات 1993.

وكانت المحصلة النهائية لكل ذلك أن باكستان لم تصبح دولة إسلامية، بسبب عجز «الجماعة» عن توظيف العوامل التاريخية في هذا الاتجاه، ولم تتحول إلى دولة علمانية صريحة نظرا لوجود تلك العوامل ذاتها، التي تجعل العلمانية الصارخة نقيضا لمبدإ وجود الدولة وهويتها وتميُّزها عن عدوها التاريخي (الهند). بل ظلت باكستان أولاً تزالا «دولة تخليط»، تماماً مثلما وصف العلامة عثمان بن فوديو بلده (نيجيريا)، حينما استفتاه مستفت هل هي «دار إسلام» أم «دار كفر»؟ فقال: لا هذه ولا تلك، وإنما هي «دار تخليط».

ومما يبشر بالخير أن القيادة الحالية للجماعة الإسلامية بباكستان

بدأت تدرك عمق الأزمة التي وضعت الجماعة فيها نفسها. فخففت من شروط العضوية، وفتحت الباب لمزيد من المرونة الداخلية التي يُؤمَّل أن تغذيها بدماء جديدة وأجيال جديدة أوعى بلعبة السياسة من جيل التأسيس. ففي تقرير تقييمي نشرته الجماعة على موقعها الألكتروني عام 2000 اعترفت بأخطاء الماضي، ووعدت بإصلاح المستقبل. فقد ورد في التقرير: «لقد أثرت الحركة [الجماعة] تأثيراً بالغاً في القطاعات المتعلمة من المجتمع، لكن تأثيرها على عوام الناس لا يزال بحاجة إلى توسيع ومد. وقد طورت الجماعة خطابا سياسيا جديدا لهذا الغرض، لكن يبقى أمامها جهد مضن للتغلب على مراكز القوة التقليدية في المجتمع، لأن أخلاق الجماعة وفكرها لم يتحولا بعد إلى قوة سياسية ذات وزن». وينتهي التقرير إلى الاعتراف بالحقيقة المرة: «إن الجماعة الآن ذات أثر فعال كقوة أديولوجية، أو كجماعة ضغط لها وزنها في الشارع، لكنها لم تصل بعد إلى مستوى القوة السياسية». وقد أثمرت هذه الاستراتيجية الجديدة ثمرات طيبة. فبعد مؤتمر 1997 الذي تبنت فيه الجماعة هذا التوجه، ارتفع عدد أعضائها إلى مليوني شخص. وتؤمل القيادة الآن أن يصل العدد إلى خمسة ملايين في المستقبل القريب. وبذلك يستوي جسم الجماعة، وتبدأ طورا جديد من النمو، بعيداً عن هواجس الخصوصية ومساوئ الانعزالية. وفي تجربة الجماعة الإسلامية بباكستان درس للحركات الإسلامية الأخرى جدير بالاعتبار.

الالتزام والمبادرة

تأثرت بعض الحركات الإسلامية الحديثة بميراث المسلمين الفكري، وواقعهم السياسي المزري، حيث يطالب الحكام الرعية بالطاعة، دون أن يقدموا مقابلها من الحرية. فظلت هذه الحركات تلح في أدبياتها على معاني الطاعة والالتزام والانضباط الحركي، ولم توازن ذلك بفتح مسالك للمبادرات الفرعية والفردية، والسماح بالمرونة اللازمة في التربية والتوجهات والإجراءات.

وقد يستغرب المرء أبحق- هذا التوجه من حركات تأسست على الاختيار الطوعي، حيث المنتظَر أن تكون أكثر تركيزا على المبادرة والإبداع منها على الالتزام والانضباط، لأن سبيلها إلى الطاعة هو الإقناع لا الإكراه.

وقد آن الأوان للحركات الإسلامية أن تراعي للفرد مكانته داخل الهيكل الحركي، وتحمله مسؤولياته دون لبس، وتمنحه الحرية اللازمة لكل إبداع، وتثق في إخلاصه وخبرته، وتغفر له أخطاءه التي هي ثمن العمل. فطغيان الطاعة على الحرية، والالتزام على المبادرة، قد يحافظ على الواقع الموجود، لكنه لا يدفعه نحو الأحسن. ومن مساوئ هذا الطغيان:

* إن الفرد لا يجد بديلا عن الواقع السياسي والاجتماعي السائد في مجتمعه، وهو الذي فاء إلى ظلال الصحوة بعد أن اكتوى بنار استبداد الحكام وفسادهم، وفي ذلك ما فيه من أثر سلبي على جاذبية الحركة ورسالتها.

* ثم إن تجاوبه مع مبادرات الحركة وأوامرها ينطبع بطابع السلب. وتلك نتيجة منطقية لكل استبداد: إما أن يقاومه الناس مقاومة فعلية إيجابية، وإما أن يقاوموه مقاومة سلبية، فلا يتجاوبون مع أهدافه ومساعيه.

* ونتيجة لكل ذلك يسود فكر التبرير والتماس المعاذير، ويلقي كلٌّ بالتبعة على الآخر، وتضيع المسؤوليات في زحمة الجدل والعتاب، بعد أن يتنصل الفرد من مسؤوليته، ويلقيها على كاهل الحركة أو القيادة.

إن مفهوم الطاعة نتاج لمزيج مركب من الرضى القلبي والضبط التنظيمي، فلا بد من مراعاة التوازن بينهما، حتى لا تتميع المسؤولية بدعوى الحرية، ولا يحل الاستبداد في عمل الحركة الذي هو في أصله عمل طوعي. ونظرا لأن فقه الطاعة بمعنى التلقي السلبي والانضباط البارد هو السائد الآن، فإن ما تحتاجه الحركات الإسلامية اليوم هو العودة إلى التوازن، من خلال التأكيد على ذاتية الفرد، ودوره الذي ينسجم مع أدوار غيره دون إكراه أو ضغط، بل بدافع من الوعي بالمسؤولية. وتستطيع الحركات الإسلامية أن تصل إلى هذا التوازن من خلال ما يلي:

* تشجيع المبادرة في خطابها الداخلي، حتى يدرك الأعضاء أن مجرد الالتزام بالنظم واللوائح أعلى أهميته - ليس معيار التفاضل. بل المعيار هو المبادرة والاجتهاد لدفع مسيرة الحركة ورسالة الإسلام قدُمًا.

* الابتعاد عن الصرامة الفكرية والمذهبية في تربيتها لأعضائها،

وتعويدهم على القبول بتعدد الآراء والاجتهادات الفقهية والفكرية والعملية، وعدم تبكيتهم على الرأي الشاذ المصحوب بحسن القصد.

* تشجيع المبادرة قبل إقرار الخطط والبرامج، وتشجيع النقد بعد اعتمادها، حتى يدرك الفرد أهمية رأيه وخبرته. وعدم الاكتفاء بالشورى الرسمية التي تنظم اللوائح طرائقها عند اتخاذ القرارات أو انتخاب القيادات.

* تبني النظام اللامركزي الذي يقسم الحركة جغرافيا ووظيفيا عدة تقسيمات، ويمنح صلاحيات كبيرة وحرية واسعة للفروع في القضايا التربوية وغيرها مما لا يمس عموم الحركة.

* الاقتصاد في الأوامر الملزمة، وحصرها في الأمور الاستراتيجية الحساسة، وترك الأمور الأخرى للفروع، مع مساعدتها بالرأي الاستشاري غير الملزم، دون التزام أو إلزام.

إن التوازن بين الحرية والنظام، بين الوجدان والسلطان، هو الشرط لأي عمل جماعي مبدع. وقد آن الأن لتدرك الحركات الإسلامية ذلك، وتعيد وهج الحرية والحيوية لصفها.

الوحدة والتباين

وغير بعيد عن ثنائية الالتزام والمبادرة، ثنائية أخرى لم تفلح بعض الحركات الإسلامية في حسن التعامل معها، وهي الوحدة والتباين: فبعض قيادات هذه الحركات فهمت النمطية والانضباط على أنهما الضامن الوحيد للوحدة، ووقفت موقفا متوجسا من أي

نزوع إلى التباين والاختلاف الاجتهادي داخل الصف، واعتبرته خروجا على الطاعة، ومروقا من الجماعة، وإثارة للفتنة. ولم تفهم طبيعة الالتزام الطوعي الذي تأسس عليه عملها، بل لم تفهم أن التباين والاختلاف من سنن الله في خلقه، ولن تجد لسنة الله تبديلا. فإما توظيفهما إيجابيا لخدمة المسيرة، وإما الوقوف في وجههما دون فائدة.

ولعل هذه القيادات لا تزال محصورة بطوق الفكر الإسلامي التاريخي الذي أثر فيه هاجس الفتنة تأثيراً عميقاً، حتى أساء الظن بكل محاولات الإصلاح مهما كانت ضرورة، والوقوف في وجه القادة مهما كان متعينا، إلى حد أن بعض فقهاء الأزهر أفتوا بعدم جواز مقاومة «نابليون» أيام استعماره لمصر، متعللين بأن ذلك «فتنة»، وألف أحد الفقهاء الموريتانيين أيام الاستعمار الفرنسي كتابا سيء الصيت ينحو نفس المنحى، سماه «النصيحة العامة والخاصة في التحذير من قتال الفرانْصة» [= الفرنسيين]، رغم أن أخاه أوهو فقيه كذلك - كان يقود حركة الجهاد ضد المستعمر في ذات الوقت.

وسبب آخر لهذا المنحى من التفكير والعمل هو أن قيادات بعض الحركات الإسلامية أدركت بعض وظائف التنظيم وغاب عنها بعضها: ففهمت أهمية الضبط والوحدة، وهما من وظائف التنظيم الأساسية، لكنها غفلت عن وظيفتي الاكتساب والاستيعاب: فكل تنظيم اكتفى بحماية الموجود وقنع به، ولم يمد أذرعه لاكتساب دماء جديدة، واستيعاب طاقات متجددة، فهو ميت لا محالة.

والحركات الإسلامية اليوم بحاجة إلى تبني منظور مختلف، لا

يرى التباين الداخلي خطراً على الوحدة، بل يراه درعها وحاميها: فلا بقاء لوحدة قائمة على القهر المادي أو المعنوي، ولا ضمان لوحدة أحسن من انبعاثها من وجدان الناس. وبذلك تستطيع هذه الحركات المحافظة على تماسك الصف، ووحدة الغاية، وتنسيق الجهد، من خلال تنوع وتباين يضمنان حرية الأفراد والفروع، بحيث تأخذ الحركة من كلٍّ بحسب وسعه واستعداده وفهمه، وتستوعب أكبر عدد ممكن من الذين يحبون الله ورسوله، على تباين مستوى إيمانهم وتقواهم، ووعيهم وولائهم، ومشاربهم الاجتهادية، وخلفياتهم الفقهية، وتجاربهم الحياتية. ولا ترغم الجميع على مسار نمطي واحد يقتل روح الإبداع والاندفاع الذاتي، الذي هو مصدر كل عمل أصيل.

لكن هذا الفقه غاب عن بعض الحركات الإسلامية، وكان من نتائج هذا الخلل الفكري اختلال تنظيمي، تمثل في المركزية الطاغية، وتدخُّل القادة في كل صغيرة وكبيرة..

وليس من ريب في فائدة الصرامة النمطية في طور التأسيس أكما أسلفنا - لتعميق معنى الجماعة في نفوس الأفراد، وإلزامهم بمعاني النظام والطاعة، لكن هذه الصرامة لا معنى لها بعد استقرار النموذج وبناء الأسس، كما هو حال الحركات أغلب الحركات الإسلامية اليوم. فالمطلوب صرامة ونمطية أيام التأسيس، وسماحة وحرية أيام النضج، فلكل مقام مقال، ولكل عصر رجال وأشكال.

الفصل والوصل

ومن الجوانب التنظيمية الأساسية التي تواجه الحركات الإسلامية إشكال الفصل والوصل. ونقصد بذلك قدرة الحركة على الفصل بين المهام المتداخلة، بل وفصل بعض من تلك المهام عن الهيكل التنظيمي الأساسي، مع الإبقاء على رباط يُخضع تلك الوظيفة لتوجيه الحركة عن بعد. ولجدلية الفصل والوصل أبعاد ثلاثة: سياسية - إدارية، وتربوية - تكوينية، وأمنية - وقائية.

* ففي المجال السياسيأالإداري تحتاج الحركات الإسلامية إلى توسيع نطاق قاعدتها الشعبية وكمها العددي، لكي تستطيع منازلة الأحزاب والحركات السياسية الأخرى. لكن إشكالا تنظيميا يفرض نفسه كلما تبنت الحركة هذا الخيار، وهو إشكال الازدواجية القيادية والتنظيمية، وما قد يترتب عليها من ارتباك في التسيير والإدارة، وثنائية في القرار والولاء، وما تثيره من توجس لدى الخائفين على الحركة من الغرق في كم بشري غير منظم، يتحكم فيها بدلا من أن يكون مددا لها. وأحسن وسيلة للتغلب على ذلك هي الفصل بين القيادة السياسية والقيادة الإدارية، بحيث تتولى القيادة السياسية التعاطي مع الشأن السياسي، بما فيه من تعامل مع المتعاطفين الذين لا يربطهم بالحركة رباط تنظيمي، وتتولى القيادة الإدارية شأن الحركة الداخلي الخاص بها من دون الناس. وبهذا الفصل تنجح الحركة في الإبقاء على هيكلها التنظيمي قائما، وهي تعمل من خلال حركة جماهيرية مفتوحة في ذات الوقت.

* وفي المجال التربوي-التكويني تفيد استراتيجية الفصل والوصل في أمور كثيرة، أهمها الفصل بين مجالي التربية والتكوين. وهو فصل ضروري للاعتبارات التالية:

- أن مهمة التربية أخلاقية مبدئية، ومهمة التكوين منهجية عملية. فهدف التربية هو الالتزام، وهدف التكوين هو الفاعلية.

- أن التربية موجهة إلى عموم المجتمع، وليست مقصورة على أعضاء الحركة، بينما التكوين يتجه إلى الأعضاء الذين ثبت ولاؤهم حصرا.

- أن للتربية وظيفة اكتسابية - أو هكذا ينبغي أن تكون - بينما التكوين لا يهدف إلى اكتساب أعضاء جدد بشكل مباشر.

- أن للتربية وظيفة دعوية عامة وهي زيادة مساحة الخير والفضيلة في نفوس أفراد المجتمع، حتى ولو لم ينضموا إلى الحركة، بينما التكوين يقتصر على تعميق الخبرة لدى أعضاء الحركة.

- أن مضمون التربية يتعلق بالفضائل الإسلامية العامة، وزيادة العلم الشرعي لدى السامعين، بينما يركز مضمون التكوين على الخبرات السياسية والإدارية والفنية التي يحتاجها العضو العامل في مسيرته.

وتقتضي استرتيجية الفصل والوصل أن تكون التربية مفتوحة على المجتمع، بما يعمم الخير ويرسخ ريادة الحركة في المجتمع العام، بينما يكون التكوين مغلقا وموجها إلى ذوي الثقة والالتزام من

أعضاء الحركة. وبهذا يتحقق الإتقان في الوظيفتين كلتيهما: فتتسع التربية وتؤدي رسالتها في المجتمع، ويتم تأمين التكوين الفني وحصره في أهله.

* وفي المجال الأمني الوقائي فإن استراتيجية الفصل والوصل تقتضي اتخاذ اللامركزية وسيلة للتأمين ضد قوى القمع والاستبداد. وربما استغرب المتشبثون بالفكر التنظيمي التقليدي أممن لم يستوعبوا معادلة الإسرار والإعلان- وجود نظام لامركزي وأسر مفتوحة في حركة سرية، ورأوا في ذلك تسيبا وتعريضا لأمن الحركة للخطر. لكن قراءة التاريخ التنظيمي للحركات الإسلامية تفيد بأن اللامكرزية أداة تأمينية ناجعة للغاية.

وقد تتجلى هذه اللامركزية التأمينية في الفصل بين كيان الحركة في الداخل وامتدادها في الخارج. أو في الفصل بين أجنحتها المختلفة بحسب الوظيفة والاختصاص. ومن الأمثلة الناجحة على النوع الأول ما فعلته الحركة الإسلامية في السودان من فصل بين قيادتها الداخلية وقيادتها الخارجية في السبعينات، أيام الصراع مع النميري، حيث كانت القيادة الحركية في الخارج تعمل بالتنسيق مع أحزاب«الجبهة الوطنية»، وتخوض حربا سياسية وعسكرية ضد النظام، بينما لم تربطها أية صلة تنظيمية مع القيادة في الداخل، وهو أمر ضمن لقيادة الداخل قدراً من الأمن لا بأس به، فكانت ضربات النميري ضد الحركة داخلياً ضربات عشوائية، لا تؤثر على صميم التنظيم الداخلي. وقد اتضح ذلك في المحاولة الانقلابية التي قادها المقدم حسن حسين ضد النيمري، ثم محاولة الغزو التي نفذتها

«الجبهة الوطنية» ضده يوم 2 يوليو 1976، وكان للحركة الإسلامية دور في كلتا العمليتين. لكن ضربات النميري العنيفة التي أعقبتهما أرغم اتساعها- لم تؤثر على بنية الحركة داخل السودان تأثيراً كبيراً، لأنها منفصلة عن القيادة السياسية في الخارج.

أما النوع الثاني أوهو الفصل بين الأجنحة- فلدينا مثالان بليغان على نجاحه وهما «حركة المقاومة الإسلامية في فلسطين» (حماس)، و«الحركة الإسلامية في إسرائيل» التي تتألف من مسلمي فلسطين 1948. وليس بخاف إن هاتين الحركتين تعملان في أشد الظروف الأمنية تعقيدا، وفي ظل مراقبة من جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي (الشين بيت) الذي يعتبر من أكثر الأجهزة الأمنية في العالم بشاعة ودموية. لكن الحركتين تبنتا نظام اللامركزية التنظيمية والأسر المفتوحة لأهداف أمنية وقائية. ودلت تجربتهما على نجاح هذه الاستراتيجية، كما اعترف بذلك العدو نفسه. فقد نشر مركز «جافي» للدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب عام 2000 على موقعه الألكتروني، دراسة بعنوان: «الإسلام الراديكالي في الصراع الوطني»[1] أعدها اثنان من كتاب المركز هما «آمات كرز» و«نحمان تال» وتحدثا فيها بإسهاب عن البنية الهيكلية لحركة المقاومة الإسلامية حماس فقالا: «... وابتداء من العام الثالث من أعوام الانتفاضة [الأولى] بدأت «حماس» تتحول تدريجياً إلى نظام اللامركزية وتوزيع السلطة. وكانت هذه التغييرات استجابة دفاعية

(1) Amat Kurz & Nahman Tal: HAMAS, Radical Islam in a national struggle.

ضد الجهود المضنية التي بذلتها قوات الأمن الإسرائيلية من أجل الحيلولة بين حماس وبين التجذر داخل بنية المجتمع الفلسطيني. وهكذا كانت الحركة قادرة على التكيف مع الظروف الناتجة عن الإجراءات الإسرائيلية ضدها، أو الناتجة عن عوائق أخرى، من خلال تعديلات في التنظيم، وتغييرات في توزيع مراكز قوتهاب إن منهج عمل التنظيم [حماس] -كما اتضح على مر السنين- يعتمد على فكرة الفصل بين أجنحة التنظيم المسؤولة عن مهام مختلفة. وقد كان هذا الفصل بمثابة الدرع الذي حمى بنية الحركة من اختراق قوات الأمن الإسرائيلية، ثم من اختراق السلطة الوطنية الفلسطينية لها فيما بعدب وفي ذات الوقت كان هنالك اتصال وتنسيق واضح بين مختلف الوحدات والهياكل... وهكذا فإن مبدأ الفصل بين الأجنحة كان تعبيرا عن منطق تنظيمي واعتبارات تكتيكية في ذات الوقت».

وفي دراسة مستقلة لنحمان تال بعنوان «الحركة الإسلامية في إسرائيل»[1] نشرها نفس المركز على موقعه بنفس التاريخ، أشار الكاتب إلى أن البنية التنظيمية للحركة تشتمل على نمطين من الأسر: «أسر مفتوحة، وأسر مغلقة. أما الأسر المفتوحة فتستوعب كل المنضوين تحت لواء الحركة، وأما الأسر المغلقة فهي خاصة بأهل الثقة من الأعضاء الذين أبدوا قابلية قيادية. وتعمل الأسر المغلقة سرا، وتنكر الحركة وجود هذه الخلايا السرية أصلاً...».

---

(1) Nahman Tal: The Islami Movement in Israel.

فهل الحركات الإسلامية في بلداننا أكثر عرضة للخطر من هاتين الحركتين؟!؟ وهل من الضروري بعد هذا أن يدرُس أبناء الحركات الإسلامية العقيدة والفقه والسيرة النبوية في غرف الظلام؟!؟ إننا بذلك نعزل الحركة عن المجتمع، ونزيد الهواجس والحواجز النفسية بينها وبين الناس. ولا تسألْ عن مصير حركة تغيير هربت من مجتمعها وأساءت الظن به.

الإسلاميون والإصلاح السياسي

محمد جميل بن منصور(*)

آن الأوان ليتحدث الإسلاميون عن أنفسهم دون الاحتماء الدائم والمتلبس أحياناً بالإسلام مما يجعل الحديث في الغالب نظرياً يقوم على مقارنات فكرية وفلسفية تخرج بالتأصيل العام من دائرة حرج الاختيارات المحددة، ومن ناحية أخرى يخلط بين منطلقات شرعية ملزمة - وموجهة - واجتهادات بشرية يجوز في حق أصحابها النقد وتجارب أصحابها عرضة للنجاح والفشل.

فالحركة الإسلامية بعد أن قدمت نفسها لأمتها وخاضت من التجارب عديدها - عارضت ودخلت السجون ثم كانت لها مواقعها في البرلمان، حكمت أو شاركت في الحكم - أصبح من الوارد أن يسائلها الناس، وأصبح من الضروري أن تفكر ملياً في حالها ومآلها. فلم يعد كافياً أن نرفع للناس شعار الإسلام ليؤيدوا، أو نحيي فيهم نداء الهوية وشعور الأصالة ليناصروا، ثم إن كثرة العناوين المشابهة تفرض من ناحيتها تميزاً ووضوحاً وتفصيلاً.

صحيح أننا في التيارات الإسلامية المعتدلة متشبثون بمرجعيتنا

(*) رئيس حزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية الموريتاني.

الإسلامية وعليها نؤسس برامجنا واختياراتنا، ولن يزهدنا فيها غلو البعض ولا تخويف البعض الآخر، وصحيح أنه حين تحسم النصوص الشرعية فلا مجال للاجتهاد، وحين يتعلق الأمر بالثوابت والأصول فلا تردد ولا مرونة، ولكننا في دائرة العفو ومع مستجدات الزمان وأقضيته ولمعالجة إشكالات العصر وتحدياته نمارس الاجتهاد والتجديد ونقدم رؤيتنا ومقاربتنا التي تحتمل الخطأ والصواب، نقومها كل حين ونجودها في كل منعطف، فإن لم نفعل فإن الجمود واستمراء القديم سيعرقل المسيرة ويضعف الألق.

الإصلاح السياسي: مطلب أم ضرورة؟

في التصور الإسلامي للإنسان ودوره يبرز الإصلاح هدفاً محورياً تتراءى الرسالات لتأكيده وتعزيزه رغم اختلاف الزمان والمكان، ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِىٓ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾[1].

والإصلاح مصطلح عام يقابل الفساد أو الإفساد، تتكامل جوانبه وأبعاده ومعانيه بالتطبيق الكامل والحقيقي للإسلام؛ فذاك الإصلاح بكماله وتمامه. وتصح فيه النسبية فنجد جزءاً منه أو أجزاء، معنى أو معاني في ظل غير الإسلام ومع غير المسلمين.

ولعل نهضة أمم ماثلة ونجاح أخرى معلومة تعود إلى ما يطبقونه من إصلاحٍ وعدل ويحاربونه من فساد وظلم، فالله ينصر الدولة

(1) سورة هود، الآية: 88.

العادلة ولو كانت كافرة ولا ينصر الدولة الظالمة ولو كانت مسلمة كما ينسب لشيخ الإسلام ابن تيمية.

والناظر لحالنا معاشر المسلمين يدرك كم هي حاجتنا إلى الإصلاح كله، ولأن الحديث عن الإصلاح السياسي فالحاجة إليه أبرز بل لعله المقدمة والإطار لغيره من أشكال الإصلاح ومجالاته.

والإصلاح السياسي يعني إصلاح الدولة ونظامها، إصلاح منهج الحكم والعلاقة بين أهله وغيرهم من ذوي الرأي والاختيار؛ فعناوين كثيرة مثل: دولة القانون، والدولة التي تكون في خدمة الناس، واحترام اختيار الشعب والانتخابات والمراقبة والمحاسبة والتعددية وفصل السلطات وحرية الصحافة، تتكامل لتشكل لوحة الإصلاح السياسي.

وإذا ما استحضرنا واقع العالم الإسلامي ودوله المختلفة سنجد أن الخطوات التي قُطعت في هذا الاتجاه ما زالت محدودة؛ هناك انتخابات يغلب عليها التوجيه والتحكم، هناك سلطات يغلب على القضائية والتشريعية منها التبعية للتنفيذية، هناك أداء حكومي تصنف دوله في الغالب ضمن الدول التي تغيب أو تضعف فيها الشفافية ويكثر فيها الفساد، هناك تعددية وهناك حرية صحافة - في بعض الحالات تتحسن - وإن كان تغلب على الأولى ظاهرة الحزب المهيمن (الحاكم طبعاً) وعلى الثانية التضييق حين تتجاوز حدوداً معينة أو تمس مواضيع بعينها أو أشخاصاً بعينهم.

إن أولوية الإصلاح السياسي وتحويله من مطلب إلى ضرورة - ونحن نستحضر هذا الواقع في المساحة الممتدة من طنجة إلى

جاكرتا - أمر ينبغي أن يكون محسوماً وتوجه يلزم على الإسلاميين إيلاؤه ما يناسبه من أهمية واعتبار وعناية.

للحركة الإسلامية جهود مشكورة في المجتمع دعوة وتوجيهاً وتربية وخدمة وعطاء ومساعدة ورعاية وتعليماً، وهي جهود مباركة يلزم أن تستمر وتتعزز وتتوسع وتتطور. لكنها في المجال السياسي ظلت ردحاً من الزمن - وما زال بعضها كذلك - تركز على موضوع الشريعة وتطبيقها معتبرة ذلك مطلبها الرئيس وأحياناً الوحيد، وعلى ضوء التجاوب معه تتحدد شرعية من تتعامل معه من الحكام والأنظمة، ولا يمكن التهوين من أهمية هذا الهدف ومركزيته في الرؤية الإسلامية السياسية - وإن كان المفهوم والدلالة والانعكاسات تحتاج إلى نظر ومراجعة -، ولكن يمكن القول أن بلداننا الإسلامية، ولكي يكون طريقها سالكاً نحو البرنامج الإسلامي الذي نقترحه وندافع عنه ونسعى لسيادته، تحتاج إلى إصلاح سياسي تنتج عنه دولة عدل وقانون وحريات وانتخاب ثم من بعد نفكر في مضمون القانون وطبيعة ونوع وشروط المنتخب وسماته.

لقد تطور الإسلاميون تطوراً لم يعد مستساغاً معه وصفهم - كما يصر البعض - بأوصاف تنتمي إلى عهد سابق، وأصبح هذا التطور فكراً وممارسة من الاتساع مما يفقد التشكيك في حقيقته كل مصداقية، إن هذا التطور تلمسه هنا وهناك؛ فقبل عقود كانت مفاهيم مثل الديمقراطية ودولة الحريات ودولة القانون والشرعية الدستورية والتداول السلمي للسلطة غريبة على الخطاب الإسلامي وفي الحد

الأدنى محدودة ومتحفظ عليها وإن استعملت فمع الشرح والتقييد والتذييل.

والمتابع اليوم لأدبيات الإسلاميين يدرك حضور هذه المصطلحات وانتظام إسلاميين عديدين في الدفاع عن بعضها والعيش في ظل بعضها الآخر، بل نجد أن مصطلحات كالحاكمية اختفت من التداول السياسي للإسلاميين، وأن المطالبة بتطبيق الشريعة على النحو الذي كان سائداً في مرحلة معينة تراجعت أو رافقته عند طرحه شروح وحواشٍ تخرجه من دائرة المطلب الحدي والمعيار الوحيد للحكم سلباً أو إيجاباً على السلطات والحكومات؛ وتحول المنطق السياسي للعديد من الأحزاب والحركات الإسلامية من فكرة البديل إلى فكر الشراكة، ومن خيار التغيير إلى منهج الإصلاح. واكتشف كثير من الإسلاميين أنهم بشر يجوز في حقهم الخطأ والصواب والتراجع والتقدم والنجاح والفشل.

العلاقة مع السلطة

ولأن الإصلاح السياسي يتعلق بأطراف عديدة في دولنا ومن أهمها السلطة ذات الدور والتأثير الواسع في العملية السياسية، فلا بأس بحديث عن علاقة الإسلاميين والسلطة وأثر ذلك في الإصلاح السياسي.

لقد عرفت هذه العلاقة مراحل يغلب عليها التوتر الذي يصل أحياناً إلى حد الصدام والقمع والملاحقة والإيذاء، وحتى مع انتهاء

المرحلة الساخنة من هذا الصراع في أغلب بلدان العالم الإسلامي فإن الشك ظل يلقي بظلاله على هذه العلاقة حتى وهي تعرف مظاهر التحسن والودّ في بعض الأحيان.

والأمر مفهوم في عمومه فالسلطة - وأهم شيء عندها حكمها وكرسيها - ترى في التيارات الإسلامية خطراً عليها، ويتعزز عندها ذلك بتوسع هذه التيارات شعبياً وقدرتها تعبوياً وإقدامها الذي دفعها أحياناً إلى محاولات تغييرية فيها شيء من القوة.

والتيارات الإسلامية ترى في الحكومات وأجهزة أمنها عدواً يلاحق ويشوه ويحاصر ويملك - وحده من بين عدد من الخصوم - وسائل الإيذاء والإضرار.

من هنا يكون وضع ضوابط لهذه العلاقة أمراً ضرورياً وملحاً وخادماً للإصلاح السياسي؛ فحالة من الاطمئنان المتبادل وحالة من التعايش والتفاهم أصبحت ضرورية بين الإسلاميين والسلطة فذلك وحده يدفع السلطة إلى مزيد من تقبل الإصلاح السياسي ولو ببطء وتدرج، ويدفع الإسلاميين إلى مزيد من الواقعية والاستفادة من أجواء العافية.

أدرك أن مثل هذا الطرح يجد صعوبات في بلدان تبالغ السلطة فيها في الأحادية والتضييق والتبعية للأجنبي، أو في بلدان لا تتقبل فيها حركاتها الإسلامية المرونة المطلوبة التي تراها مداهنة أو تنازلاً أو تفريطاً.

إن الشعور الذي تركه سلوك الإسلاميين وخطابهم أحياناً وزادت

عليه وضخمته دعايات المغرضين والخصوم هو أن الحكم وأخذه، والسلطة والوصول إليها هدف مركزي وأساسي وربما أولوية في التفكير السياسي للإسلاميين؛ ولعل هذا الأمر يحتاج إلى مراجعة وإلى شيء من النسبية ؛ فلا الإسلاميون جاهزون - في كثير من الحالات - للحكم ولا انفرادهم ولا حتى قيادتهم له تصلح في كل البلدان، ولا أجواء العالم وإكراهات اللحظة تسمح به. من هنا ينبغي أن يكون خطابنا واضحاً أننا جزء من وطن - كل في بلده - لدينا شركاء فيه نغلب التعاون معهم ونفضل المشاركة ونحتاج إلى الوقت حتى يحصل الاطمئنان المتبادل.

وهكذا فلا بد من نزع الألغام في العلاقة بين الإسلاميين والسلطة دون أن يكون ذلك على حساب الثوابت والمرجعية والإصلاح ومقاومة التطبيع، ولكن الترشيد ممكن والناظر لتجارب التقارب أو الحوار أو التفاهم سيلحظ أننا رأينا في الحكام بعض خير لم نكن نتصورهم من أهله، ورأوا فينا، نحن الإسلاميين، وطنية وحرصاً على الأمن والاستقرار والمصالح ما ظنونا بها من قبل. وتظل هناك استثناءات وحالات كانت الأنظمة فيها على شيء من التعصب والفساد والتبعية وأحياناً افتقدنا نحن في بعضها المرونة اللازمة وعقلانية التصرف.

الإصلاح وإشكالية الداخل والخارج

إن نظرتنا نحن الإسلاميين إلى الإصلاح مؤسسة على المرجعية الإسلامية وتوضيح هذه المرجعية وربط فلسفة الإصلاح بها

وتأسيسها عليها أمر مسلم عندنا، والتذكير به ضروري في وقت يخاف علينا بعض الحادبين علينا من الساحة الإسلامية شيئاً من التخفف من هذه المرجعية.

من بعد ذلك نحتاج في عالمنا الإسلامي أن نشرع في إصلاح سياسي حقيقي قوامه:

- بناء الدولة على الشرعية وجعل الحكم منبثقاً من الناس ليخدموا وينتجوا ثم ليراقبوا ويحاسبوا.

- اعتماد نظم الشفافية ومحاربة الفساد، وذلك لأن أغلب مناطقنا غنية لكن الشعوب فقيرة، ولا سبب لذلك مثل الفساد وممارسته في الداخل وتغاضي أطراف مهمة في الخارج عنه لحسابات معروفة تندرج بامتياز في ازدواجية المعايير والمواقف والتوجهات.

- اعتماد التعددية الحقيقية والتداول السلمي للسلطة الذي يشجع الحاكم على الانجاز قبل المغادرة وخلفه على عزيمته قبل الاستلام.

- فصل السلطات فصلاً حقيقياً بشكل يجعل من التشريعية والرقابية عيناً على المنفذين، زاجراً لهم، ومن القضائية ملجأً وحامياً.

- بعث معاني المواطنة وجعلها معيار الحقوق والأدوار في الوطن.

ويحسن بنا هنا التوقف عند موضوع تمت إثارته في الفترات

الأخيرة خصوصاً عند حديث الغربيين عموماً والأمريكيين خصوصاً عن الإصلاح في عالمنا، وهو علاقة الخارج بالإصلاح وحدود التداخل بين الأبعاد الخارجية والداخلية في هذه المسألة.

لقد حاول البعض أن يتحفظ عن موضوع الإصلاح السياسي بسبب طرح الأمريكيين له أحياناً، وجارى البعض حديث أنظمة حول الاستقلال ورفض التدخل الأجنبي - ومن بينها من هو غارق حتى الودجين في التبعية والولاء للأجنبي - وهو تحفظ غير وارد ولا مناسب.

إن دعوة أجنبية - معروفة السياق وجاءت للضغط أحياناً كثيرة - للإصلاح السياسي لا يصلح ولا يقبل أن تزهد الأمة وتياراتها الفاعلة في أهدافها ومطالبها هي قبل غيرها.

قيل إن تحرير فلسطين مقدم على الإصلاح السياسي. وقيل إن التنمية والعدالة الاجتماعية مقدمة على الإصلاح السياسي. وقيل إن تطبيق الشريعة - بمعناها المتعارف - مقدم على الإصلاح السياسي.

وكل هذا وضع العربة أمام الحصان، فالأمة لتختار بما تحكم ينبغي أن تعرف كيف تحكم وتُحكم. والأمة كي تقاوم عدوها عليها أن تحكم نفسها. والعدالة التي لا تحميها مؤسسات ويرعاها نظام متكامل الأركان مؤقتة ومزاجية.

لقد استقرت صورة تقول بارتباط الممانعة (ضد العدو) بالاستبداد في الحكم، وبارتباط الميوعة والتعامل مع العدو بالدعوة للديمقراطية في الداخل. لقد آن الأوان لفك هذا الارتباط فنحن دعاة الممانعة ورافضو التطبيع أولى بالديمقراطية ودولة الحريات

وأكثر تمثيلاً للأمة وشعوبها، فلنقطع مع الاستبداد وتبريره.

ثم إن انفتاحنا معاشر الإسلاميين على جهات دولية غير مشبوهة وذات مصداقية تشجع الإصلاح السياسي وتدعو له أمر مستساغ بل مطلوب. إن حلفاً بين الخيرين في السلطة والحريصين على الإصلاح من شركاء الوطن السياسيين والمخلصين من أصحاب النزعة الإنسانية الصادقة مطلوب، وهو حلف فضول يأخذ على يد الظالم ويفتح الطريق أمام إصلاح سياسي تستحقه أمتنا وتحتاج إليه لم يعد التأخر في شأنه مقبولاً ولا استدراكه من بعد ممكناً. فلنجب إذا دُعينا بل لندع غيرنا إلى هذا الحلف.

أسئلة الديمقراطية والدولة المدنية

حينما طرحت إحدى مؤسسات البحث الغربية أن للإسلاميين مناطق رمادية تحتاج مواقفهم فيها إلى شيء من الوضوح والتحديد لم تكن مخطئة ولا متحاملة في الجوهر، صحيح أن من باحثي هذه المؤسسة - منصفاً في ذلك - من تولى الدفاع أحياناً وأوضح أن مواقف الإسلاميين شهدت تطوراً وصدقاً في شأن مواضيع مثل الديمقراطية والموقف من الآخر والمرأة ونحوها، وصحيح أن الإسلاميين شهدوا تطوراً واضحاً في هذا الشأن. ومع ذلك ما زالت هناك أسئلة تحتاج إلى حسم ووضوح وتفصيل ليكون دور الإسلاميين في موضوع الإصلاح تنظيراً وممارسة في المستوى المطلوب - ولا يعني ذلك أن غيرهم واضح الرؤى صادق التوجهات ولكن تلك مسألة أخرى - .

المناطق الرمادية في مواقف الإسلاميين

أولها: الموقف من الديمقراطية

لقد شارك كثير من الإسلاميين عملياً في الديمقراطية وتقبلوا نتائجها - غالباً - بصدر رحب، تقدموا فحمدوا وتأخروا فاحتسبوا، وكتب العديد منهم حول هذا الموضوع في الاتجاه الايجابي ولكن مع ذلك ما زال النقص في الوضوح قائماً.

أموقفنا من الدفاع عن الديمقراطية في حال الضعف هو بتمامه في حال القوة، وفي حال المعارضة في حال الحكم؟ ثم أين هو موقع الآخر في منظومتنا، الآخر السياسي والآخر الثقافي والآخر السلوكي؟!

ثانيها: الطبيعة المدنية للدولة

ففي أجواء رفض العلمانية والصراع معها كدنا نضفي الصفة الدينية على الدولة ثم استقر الأمر عند الكثيرين منا على مصطلح الدولة المدنية ذات المرجعية الإسلامية، فما دلالات ذلك، وما هي حدود الوظيفة الدينية للدولة؟ وإلى أي مستوى تتبنى الحركات والأحزاب الإسلامية فكرة التمييز لا الفصل بين الدين والسياسة التي دعا إليها بعض أقطاب الإسلاميين أخيراً؟ وللموضوع صلة بينة بغير المسلمين ودورهم وحدود مواطنتهم وإشكاليات الذمة والجزية التي ما زال البعض يستصحب مفهوم وتطبيقات فترة من تاريخ المسلمين لها.

وما مستوى حضور أفكار مثل ولاية الفقيه المعروفة في إيران وهيئة كبار العلماء التي أثيرت في النقاش حول برنامج الإخوان في مصر في الأطروحات السياسية لعموم الإسلاميين؟

ثالثها: الإسلاميون وقضية المرأة

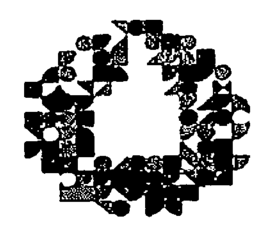
موقف الإسلاميين من المرأة وإن كان يُضخم أحياناً ويُحمَّل ما لا يحتمل، فإنه لا يزال هناك التباس في موقف الإسلاميين منه، فهم متعايشون مع إعطاء المرأة حقوقها حيث يكون ذلك خيار المجتمع واتجاهه، وهم قابلون بل مسايرون أحياناً لمنعها والتحفظ عن حقوقها إن كانت عادات المجتمع في ذلك الاتجاه سائرة. إن وضوح الإسلاميين في هذا الشأن وإدراكهم أن الثورة على الأوضاع النسوية التقليدية قائمة لا محالة أو قامت في الماضي، والأولى لهم - وأصول الشريعة تحميهم - ألا يترددوا في هذا الشأن وأن يعتبروا المرأة من الناس لها حقوقها وعليها واجباتها كما قالت أم سليم لماشطتها «استأخري عني» فقالت لها: «إنما دعا - تعني النبي ﷺ - الرجال ولم يدع النساء» فأجابتها: «إني من الناس».

إن الإصلاح السياسي ضرورة في عالمنا ولأنه ضرورة يحتاج إلى قوة في حجم وأهمية وحضور الإسلاميين. والإسلاميون بالمقابل لكي يتطوروا ويجودوا ويتحسنوا يحتاجون إلى الإصلاح السياسي.

من هنا حق لنا أن نقترح على الإسلاميين أن يولوا هذا المطلب بل هذه الضرورة المكانة المناسبة في خطابهم وأدائهم فذلك مدخل العدل وبالعدل والقسط قامت السموات، ومن أجل القسط نزلت الرسالات. ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ...﴾[1].

---

(1) سورة الحديد، الآية: 25.



مركز صناعة الفكر
للدراسات والأبحاث
Fiker Center for Studies

«إعادة لهيكلة العقل»

الفكرة والتعريف:

مركز مستقل غير ربحي، يُعِدّ الأبحاث العلمية والمستقبلية، ويساهم في صناعة الوعي وتعزيزه وإشاعته من خلال إقامة الفعاليات والندوات ونشرها عبر تكنولوجيا الاتصال، إسهاماً منه في صناعة الوعي وتعزيزه وإثراء التفكير المبني على منهج علمي سليم.

الرسالة:

المساهمة في رفع مستوى الوعي الفكري، وتنمية التفكير الاستراتيجي في المجتمعات العربية.

الأهداف:

1. الإسهام في نشرالوعي الثقافي.

2. قياس الرأي العام إقليمياً ودولياً تجاه قضايا محددة.

3. التأصيل العلمي للقضايا السياسية المستجدة.

4. مواكبة المتغيرات العالمية والعربية، من خلال إعداد الأبحاث وتقديم الاستشارات.

الوسائل:

1. إعداد الدراسات والأبحاث والاستشارات والتقارير وفق منهجية علمية.

2. التواصل والتنسيق مع المراكز والمؤسسات البحثية العربية والعالمية.

3. تناول قضايا التيارات الفكرية المتنوعة بما يؤصل لضروريات التعايش السلمي، والمشاركة الفاعلة.

4. إقامة المؤتمرات والندوات الفكرية وحلقات النقاش.

5. رعاية الشباب الباحثين المتميزين.

مجالات العمل:

تتنوع مجالات العمل في المركز وتشمل ما يلي :

1. **الأبحاث والدراسات :**

حيث يقوم المركز على إعداد الدراسات والأبحاث وفق المنهجية العلمية في مجالات تخصص المركز، وهي :

- الدراسات السياسية.
- الدراسات المتخصصة في التيارات الإسلامية والفكرية.
- الدراسات الحضارية والتنموية.
- دراسات الفكر الإسلامي.

2. **الاستشارات وقياس الرأي :**

يسعى المركز لتقديم الاستشارات والحلول في مجالات اهتمام المركز للجهات الرسمية والأهلية، وذلك من خلال قياس الرأي العام تجاه القضايا الفكرية والأحداث السياسية والاجتماعية، بالتعاون مع كادر علمي مُحترف ومُتعدِّد المهارات.

3. **النشر :**

يسهم المركز في نشر الدراسات والأبحاث عبر وسائل النشر المتنوعة.

إصدارات المركز

15 ـ مقدمة في الصدمات الحضارية . . د. سعيد بن ناصر الغامدي.

16 ـ السعوديّون الشيعة. . الفكرة والإشكاليات . . مجموعة باحثين.

17 ـ التقرير الاستراتيجي السعودي 2014 . . مجموعة باحثين.

سيصدر قريباً:

1 ـ المجتمع المدني السعودي . . مجموعة باحثين.

2 ـ المرأة في السعودية . . مجموعة باحثين.